المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

الأبعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الروسي في سوريا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة النزاعات الدولية

إعداد الطالب:

إسماعيل صبوع

إشراف الأستاذ:

د. إبراهيم تيقامونين

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
د. نرجس فليسي	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. إبراهيم تيقامونين	مشرفا و مقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مريم علاوي	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية للعوم السياسية

السنة الجامعية: 2016/ 2017

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

الأبعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الروسي في سوريا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة النزاعات الدولية

إعداد الطالب:

إسماعيل صبوع

إشراف الأستاذ:

د. إبراهيم تيقامونين

السنة الجامعية: 2016/ 2017

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار- أبي العزيز-

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي – أمي الغالية -

إلى من كانوا وسيظلون سندي - إخوتي وأخواتي .

إلى روح عمتي – فاطمة - رحمها الله

إلى – مريم –

إلى كل طلبة العلم

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف: الدكتور تيقامونين إبراهيم على قبوله الإشراف على هذا العمل وصبره الدؤوب لإخراجه في أبهى صورة.

كما أتقدم بالشكر إلى:

كل أساتذة وعمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى كل رفقاء الدرب العلمي الذين جمعني بهم طريق العلم.

إلى كل من ساعدني من قريب، أو من بعيد لإتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

شكرا لكل من لم تسعه الكلمات لذكره.

جزاكم الله عني كل خير.

والحمد لله على توفيقه.

تحيات إسماعيل.

ملخص الدراسة

يعتبر التدخل الروسي في سوريا تنافسا على مناطق النفوذ في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط تحديدا بين القوى الكبرى، تسعى روسيا من خلاله إلى حماية مصالحها المادية والمعنوية في إطار عام محدد بمدى قدرة روسيا على إدارة الرهانات الجيوبوليتيكية بعد التغيرات التي شهدتها بعض الأنساق الإقليمية بمنطقة شرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، ومدى قدرتها على مواجهة السياسة الهيمنية، التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من عقدين من الزمن، وعليه لم يبق أمام روسيا سوى الصراع المباشر على رقعة الشطرنج الكبرى، من خلال نقل ميدان الصراع من(أوكرانيا) إلى الشرق الأوسط (سوريا تحديدا)، تنفيذا لاستراتيجية دفع خط تماس التهديدات الجوارية (حالة أوكرانيا)، نحو مجال الشرق الأوسط، ليتحقق بذلك ما يمكن الإصطلاح عليه رفع الخناق الاستراتيجي الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية والسياسة الأطلسية على حدود روسيا ومجالها الحيوي الجواري.

الكلمات المفتاحية: روسيا، الجيوبولتيك، إدارة الأزمة، الصراع، الشرق الأوسط

Summarized.

The Russian intervention in Syria is considered as a competing on the spheres of influence in the world in general and the middle East Particularly between the major powers, through which Russia seeks to protect its material and moral interests in a general frame designated by Russia's ability to manage geopolitical stakes after the changes that have occurred in the regional patterns of The Eastern Europe and the Middle East, and their ability to confront the dominance policy that The United States has followed for more than two decades, as that been said Russia has nothing left but to adopt the direct conflict on the major chessboard, by moving the field of conflict from (Ukraine) to middle east and (Syria in particular), and implementing the strategy push the line of contact with the neighboring threats, the case of (Ukraine), to achieve what can be said to lift the strategic dossier imposed by the united states and Atlantic policy on the borders of Russia and its vital airspace.

Keywords: Russian, Geopolitics, Crisis Management, Conflict, Middle East

مقدمة

يعتبر التدخل الروسي في سوريا الأول من نوعه بالنسبة لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت العديد من التغيرات منذ عدة سنوات، ويمكن الوقوف على تغيرين جذريين أولهما التدخل الأمريكي في حرب الخليج الثانية سنة 1991 وثانيهما الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، حيث يعتبر الأول تغييرا على مستوى النسق الإقليمي وآلية من آليات الولايات المتحدة الأمريكية لإبراز خروجها منتصرة من الحرب الباردة، أمَّا الثاني فيمكن إدراجه في سياق اقتصادي بحث سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله للاستحواذ على ثروات المنطقة وضمان مصالحها الجيوستراتيجية البعيدة المدى.

ومنذ ذلك الوقت ومنطقة الشرق الأوسط تشهد حالة فوضى. كان للمكانة التي تحتلها المنطقة على خريطة العالم أثرا في مسار الأحداث التي شهدتها المنطقة لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، إلا أنّ الاختلاف في استراتيجيات التعامل مع مخرجات الأزمات التي شهدتها المنطقة كان هو الآخر سمة من سمات سياسات الدول، ولعل هذا راجع إلى التباين في الرؤية الكُلاّنية للقوى الفاعلة بالمنطقة سواء كانت قوى إقليمية أو دولية، يجعل هذا الصراع بين القوى الفاعلة في المنطقة سواء كانت داخلية أو خارجية، نمطا من أنماط التفاعل وهو الأمر الذي يجعل الحديث عن وجود تحالفات إقليمية ودولية أحد الأفكار التي تكاد تصبح مسلمة لتفسير أي تفاعل بمنطقة الشرق الأوسط.

وتُعتبر سوريا أحد الدول الواقعة بمنطقة الشرق الأوسط، بل وتحتل موقعا استراتيجيا هاما في المنظومة الشرق الأوسطية، يخولها لأن تكون منطقة صراع إقليمي ودولي بامتياز، كما تحتل سوريا موقعا مهما بالنسبة للعديد من الدول، مكنها ذلك من بناء تحالفات إقليمية ودولية، كان أهمها بناء علاقات مع روسيا، إلا أن الأزمة التي تشهدها الساحة السورية منذ سنة 2011 كانت أزمة داخلية لشعب سوري مطالب بتغيير الأوضاع. لكن مسار الأزمة الداخلية اتخذ منحى تصاعدي نتيجة لفواعل خارجية، وهو الأمر الذي استدعى تدخلا خارجيا لإدارة الأزمة حسب الرؤية الشاملة لهيكل النظام الإقليمي في بداية الأمر، من منطلق سعي كل طرف لحماية مصالحه المادية و المعنوية، مما يجعلنا أمام أزمة تجاوزت مطالب القوى الداخلية لرهانات إقليمية.

يُفسّر التدخل الروسي في مرحلة جديدة من الأزمة عدم فاعلية القوى الإقليمية في إدارة الأزمة لنكون أمام خيار القبول بمخرجات البيئة الدولية ونظرة القوى الكبرى للأزمة السورية، مما شكل دافعاً لروسيا للتدخل العسكري لحماية حليفها السوري بمنطقة الشرق الأوسط، رغم أنّ آلية الحماية وحدّة التفاعل

تثيران عدة تساؤلات عن نوايا روسيا من تدخلها العسكري المباشر في سوريا نهاية سبتمبر 2015 في الوقت الذي كانت بعض المؤشرات توحي بقرب نهاية الأزمة.

وعليه تتمحور إشكالية الدراسة حول الرؤية الجيوبوليتيكية للأزمة السورية من منظور الأمن القومي لروسيا الاتحادية، في بعدها الشرق أوسطي الشرق الأوروبي من جهة، وفي موقع روسيا من خلال الأزمة السورية في البعد الدولي في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية التي أفرزتها الأزمة السورية من جهة أخرى، الأمر الذي شكل دافعاً لتدخل عسكري روسي مباشر لإدارة الأزمة، ومنه تهدف الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

ما موقع إدارة الأزمة السورية في الرؤية الجيوبوليتيكية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الرهانات الدولية؟.

وتتفرع على الإشكالية الرئيسية، التساؤلات التالية:

- ما هي الرهانات الجديدة للإستراتيجية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط؟
- ما مدى قدرة روسيا الاتحادية على التوفيق بين رهانات الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية؟
- ما علاقة التدخل الروسي في سوريا برهانات الجوار الجيوبوليتيكي في شرق ووسط أوروبا(الأزمة الاوكرانية)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يشكل التدخل الروسي في سوريا إحدى آليات بعث النفوذ في منطقة الشرق الأوسط.
- تعتبر الحالة السورية معركة جيوبوليتيكية هامة لروسيا للتضييق على الرهانات الهيمنية للولايات المتحدة الأمريكية دوليا وإقليميا (شرق اوروبا والشرق الأوسط.)
- تندرج الأزمة السورية في إطار "حرب باردة" على مواقع إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة وروسيا البوتينية وحلفائها من جهة ثانية.

مقتربات ومناهج الدراسة:

تستدعي طبيعة الموضوع إتباع خطوات منهجية محددة تتماشى وطبيعة الأهداف المرجوة من خلال هذه الدراسة بغية الوصول إلى تفسيرات أكثر دقة.

المنهج الوصفي: استعمل المنهج الوصفي لوصف الأحداث التي وقعت بسوريا خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط عامة، والتي كان لها الأثر على الدول الإقليمية والدولية، إضافة إلى وصف تغيرات الأزمة السورية بعد التدخل الروسي.

منهج دراسة الحالة: من خلال التركيز على دراسة الحالة السورية والتدخل العسكري الروسي في سبتمبر 2015، حيث ساعد المنهج على معرفة أبرز التطورات التي شهدتها الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة من جهة، ومعرفة أنماط التفاعل الدولي مع الأزمة السورية قبل وبعد التدخل الروسي من جهة أخرى، ووصف طبيعة إدارة روسيا لرهانات الأزمة السورية في إطار صراع مرتبط برهانات شرق اوربية.

المنهج التاريخي: استخدم المنهج التاريخي لدراسة تطورات الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط، إضافة إلى دراسة تسلسل احداث الأزمة السورية قبل وبعد استدعاء التدخل الروسي.

المنهج التحليلي: باعتبار الدراسة دراسة تحليلية ساعد المنهج التحليلي على تحليل المعلومات بشكل عام، وتحليل أبعاد التدخل الروسي بسوريا وعلاقته بمنطقة شرق أوروبا.

النظرية الجيوبوليتيكية:

ترتكز النظرية الجيوبوليتيكية على وجود علاقة بين سياسة الدولة وموقعها الجغرافي، وتعتبر الدولة كائنا حيا ينمو ويتمدد ثم يموت، وعليه فإن موقع الدولة يساهم في رسم وتحديد سلوك الدول على مستوى النظام الدولي، وتسعى الدول حسب هذه النظرية إلى تحقيق المجال الحيوي لها، ما يؤدي إلى إتباع سياسة توسعية.

وقد تم الاعتماد على هذه النظرية لإبراز ملامح الجيوبوليتيك الروسي القائم على بناء الإمبراطورية الاوراسية، التي نادى بها ألكسندر دوجين في سعي روسيا لمواجهة بعض القوى الكبرى في منطقة شرق أوروبا والقوقاز، ومنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى سعي روسيا إلى إعادة نفوذها في العالم، عن طريق إقامة حلف أوراسي له القدرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية والتغلغل المتزايد لحلف الناتو في مجالها الحيوي.

النظرية الواقعية:

ترتكز النظرية الواقعية بشقيها الدفاعي والهجومي على مجموعة من الاسس والمفاهيم، خاصة مفهومي المصلحة القومية والأمن القومي، وهذا لتفسير البعد المصلحي للتدخل الروسي في سوريا، وكذا البعد الأمني المقترن بمواجهة التهديدات الأمنية التي تأتيها من الحدود الجنوبية، إضافة إلى استخدام مفهوم النظام خلال تحليل العلاقة بين الدول الفاعلة في الأزمة السورية.

مقترب الدور:

ترتكز مقاربة الدور على أن جميع الدول والوحدات تؤدي وظائف وأدوار على مستوى النسق الدولي، ويكون أحد دلالات سياستها الخارجية، ويتحدد هذا الدور وفق إدراك صانع القرار، ويساعد مقترب الدور على إبراز دور روسيا على مستوى النظام الدولي، ومعرفة الهدف الروسي من خلال قيامها بهذا الدور في الأزمة السورية، إضافة إلى معرفة بعض الأدوار التي لعبتها الدول الإقليمية والدولية خلال الأزمة السورية منذ سنة 2011 إلى غاية 2016.

مصطلحات الدراسة:

الأزمة. Crisis

ورد تعريف الأزمة في معجم بلاكويل للعلوم السياسية :

"هي فترة تحدّ لاستقرار نظام من الأنظمة وقابلية استمراره، وقد يكون النظام حكومة بلد ما أو بنية السلام العالمي، فقد تتغير الحكومة أو يغوص البلد في الفوضى، وقد يتغير ميزان القوى الدولية أو قد تندلع الحرب، وقد يتراجع التحدي ويتم تفادي الفوضى أو الحرب." وتتميز الأزمة بثلاث خصائص أساسية: ضيق الوقت والفجائية وتهديد القيم والمصالح بالنسبة لأطراف الأزمة.[1]

إدارة الأزمات.Crisis management

" هي محاولة للتحكم بالأحداث خلال أزمة لمنع العنف الشديد والشامل من الحدوث وتكون مشكلة القرار التي تواجه من يتولى إدارة الأزمة إيجاد توازن بين التشدد والملانية، وبين استخدام القسر وتقديم تنازلات.."[2]

[1] فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث**، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004،ص 177.

[2] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص 144.

الصراع.Conflict

وورد تعريف الصراع في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنه :

"وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة ملاحظة الصراع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب كنتيجة يتم التهديد لها وكواقع فعلي على حد سواء وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف."[1]

الصراع الدولي : international conflict

يعني الصراع الدولي تنازع الإرادات الوطنية وينجم عن تباين مراحل قوة الدولة وإمكاناتها المتاحة بمختلف مظاهرها المادية والمعنوية مما يؤدي إلى إتحاد قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، لكن برغم ذلك بظل التنازع دون الدخول في نزاع مسلح وللصراع السياسي أشكال منها الصراع السياسي والصراع الاقتصادي والصراع الإعلامي وما إلى دلك، وتتنوع أدوات الصراع وتتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية، ومنها الضغط، الحظر، التهديد، العقاب، التفاوض، لتساوم، الإغراء، التنازل.[2]

المجال الحيوي vital space

يرجع مصطلح المجال الحيوي للجغرافي الألماني فريدريك راتزل Friedrich Ratzel والذي شبه الدولة بأنها كائن عضوي تشبه الإنسان، وقد استمد الفكرة من أفكار شارل داروين Charles Darwin، وعليه يرى راتزل Ratzel الدولة على أنها كائن حي ينمو ويتطور، وكل الدول تبحث عن المجال الحيوي التي تنمو فيه، والتي توفر الموارد الضرورية للسكان وتعتبر فكرة المجال الحيوي فكرة أساسية في الجيوبوليتيك الألماني، وقد كان مفهوم المجال الحيوي شعار لخطابات اودلف هتلرAdolf Hitler الخارجية.[3]

---

[1] **نفس المرجع** ص 94.

[2] محمد أحمد السامرائي، **موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان،ط.1، 2012، ص 137.

[3] Phlippe mareau Defarges**, Dictionnaire de geopolitique** , Editions Dalloz , Armand Colin ,paris ,2002 , pp, 73- 74.

أهمية موضوع الدراسة.

- **الأهمية العلمية.**

يندرج هذا الموضوع ضمن الدراسات الجيوبوليتكية– الاستراتيجية – العسكرية – والسياسية الدولية، وتحاول الدراسة الوقوف عن أهم المتغيرات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية خاصة، و منطقة الشرق الأوسط والنظام الدولي عامة، ومدى قدرة روسيا على إدارة الأزمة السورية من خلال المعطى الجيوبوليتيكي، ومواجهة التهديدات الأمنية التي تقع في شكل امتداد حلف الناتو و التواجد الأمريكي بالقرب من الحدود الروسية، وقد تم تناول الموضوع وفق المقاربات النظرية التي تفسر التغير الحاصل في شكل النظام الدولي.

- **الأهمية العملية.**

تنبع الأهمية العملية من كون البعد الجيوبوليتيكي، له أثر كبير في السياسة الروسية، حيث يبرز هذا قدرة روسيا على اتخاذ إجراءات عسكرية في تعاملها مع بعض الأزمات التي تقع بالمناطق التي تندرج ضمن المجال الحيوي لروسيا، كما تُبرز الدراسة سعي روسيا للحفاظ على حلفائها من جهة، وضمان البقاء في المناطق الحيوية التي تعطي لروسيا القدرة على بناء عالم متعدد الأقطاب والتغيير في الخارطة الجيوستراتيجية التي فرضتها ظروف ما بعد الحرب الباردة، والتي تمحورت في الحالة الروسية في التهديدات التي تأتيها جراء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المناطق الحيوية وتوظيف حلف الناتو كوسيلة لتحقيق ذلك.

مجالات الدراسة:

المجال الزماني:

تم تحديد المجال الزماني للدراسة من سنة 2011 إلى غاية 2016 باعتبارها نقطة بداية الأزمة السورية وكان من بين أهم المحطات التي شهدتها الأزمة السورية التدخل العسكري الروسي في سبتمبر 2015.

المجال المكاني:

يشمل المجال المكاني منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة تفاعل السياسة الروسية مع الأزمة السورية، إضافة إلى دراسة تفاعل الأطراف الإقليمية والدولية مع الأزمة السورية.

أسباب اختيار الموضوع.

- **الأسباب الموضوعية.**

لطالما كانت النقاشات الأكاديمية تدور حول الدور الذي تؤديه روسيا على مستوى النظام الدولي كدولة وريثة للاتحاد السوفيتي، خاصة بعد الأزمات العديدة التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة والتي غابت روسيا عنها، وعليه يندرج هذا الموضوع كدراسة تبحث عن فعالية الدور الروسي الجديد كقوة دولية لها مكانة جيوبوليتيكية تخول لها التغيير في شكل الأزمات في منطقة الشرق الأوسط.

- **الأسباب الذاتية.**

كان للدور التي لعبته روسيا على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة دافعا للباحث لمعرفة مقومات السياسة الخارجية الروسية في توجهها الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، خاصة فيما يتعلق بالأزمات التي يمر بها العالم عامة ومنطقة الشرق خاصة، إضافة إلى الرغبة في البحث في موضوع يحتل موقعا هاما في أجندة المواضيع المستجدة على مستوى النظام الدولي، وهذا ما شجع على اختيار موضوع الأبعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الروسي في سوريا كموضوع للبحث في مدى فعالية الجيوبوليتيك الروسي في ظل المعطيات الراهنة.

أدبيات الدراسة.

منذ بداية الأزمة السورية حاولت العديد من الدراسات تناول موقف روسيا الاتحادية من الأزمة السورية، ودراسة أبعاد التدخل الروسي في سوريا ومن بين الدراسات حاولت الإجابة عن الموضوع ما يلي:

كتاب وسيم خليل قلعجية بعنوان: روسيا الآوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين الصادر عن العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2016، حيث أشار الكاتب إلى عودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي، والبحث عن أدوار جديدة لإعادة تشكيل العالم وفق الرؤية الروسية، كما تناول الكتاب التطور الذي عرفته السياسة الروسية في فترة الرئيس فلاديمير بوتين والتي أصبحت ترتكز على مقومات واقعية أكثر منها عقائدية.

كتاب لناصر زيدان بعنوان **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من فترة بطرس الأكبر وحتى فلاديمير بوتين** الصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2013 قدم الكاتب

الدور الذي لعبته روسيا على مسار التطور التاريخي الذي شهدته منذ فترة بطرس الأكبر، وتناول أسباب الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعلاقات الروسية مع بعض دول المنطقة، كما تناول الكتاب سعي بوتين إلى إعادة روسيا للتنافس على منطقة الشرق الأوسط، وخلص الكاتب أن الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط في مجمله لم يشهد قطيعة نهائية.

كتاب ممدوح عبد المنعم بعنوان روسيا تنادي بحق العودة إلى القمة، تناول الكاتب المقومات السياسية والعسكرية والاقتصادية لروسيا، التي تؤهلها للعب دور في النظام الدولي، كما تناول الكتاب العلاقات الروسية مع العديد من دول العالم العربي منذ فترة الإتحاد السوفيتي.

صعوبات الدراسة.

لا تخلو أي دراسة من وجود صعوبات، وهذه أحد سمات البحث الأكاديمي، لهذا حتى وإن أردنا تحديد صعوبات الدراسة فليس الهدف هو تبرير بعض القصور الذي يتخلل العمل الأكاديمي ويمكن ذكر بعض الصعوبات التي تمثلت في:

طبيعة الموضوع في حد ذاته باعتباره موضوع لا زال يعرف تطورات في مخرجات الأزمة السورية.

نقص الكتب التي تناولت الموضوع.

تقسيم الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة عناصر أساسية كالأتي:

الفصل الأول تناول الجانب المفاهيمي، ومكانة روسيا جيوبوليتيكيا وهو ما يُمكّنُ من معرفة وزن روسيا على المستوى الدولي، داخل المنظومة المعرفية والنظرية، كما يتناول الفصل الاستراتيجية الروسية الجديدة في بعدها الإقليمي والدولي بعد الحرب الباردة، بالتركيز على فترة حكم بوتين ومراحل بناء الدولة داخليا وخارجيا، بعدها تطرقنا لرهانات روسيا دوليا وإقليميا، وآليات المواجهة الروسية، ليأتي العنصر الأخير من الفصل ليتناول الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، وفي الأخير تم الإشارة إلى مكانة سوريا ضمن الاستراتيجية الكلية لروسيا.

الفصل الثاني: تمحور على رهانات الأزمة السورية الدولية والإقليمية، حيث جاء العنصر الأول للتعريف بالأزمة السورية(الأسباب والتطورات) بعدها تناولت الدراسة الرهانات الإقليمية التي واجهت

بعض الفواعل الإقليمية سواء المؤيدة أو المعارضة للنظام السوري، بينما تطرقنا في العنصر الثالث إلى رهانات بعض الفواعل الدولية التي كان لها موقف واضح من الأزمة السورية.

بينما تناول الفصل الثالث أبعاد الإدارة الجيوبوليتيكية الروسية لرهانات الأزمة السورية من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث عناصر: بعد سياسي إستراتيجي تطرقنا فيه إلى السعي الروسي لمواجهة سياسة الولايات المتحدة كدولة مهيمنة على النظام الدولي من خلال الدعوة لعالم متعدد الأقطاب، إضافة الى تحديد الابعاد الاستراتيجية للتدخل الروسي بين الشرق أوسطية والشرق أوروبية، وتناول العنصر الثاني البعد الإستراتيجي والمصالح الروسية البعيدة من تدخلها في روسيا، كما تطرقنا إلى البعد الاقتصادي لمعرفة علاقة الأزمة السورية بالتنافس الدولي على خطوط نقل الغاز في منطقة آسيا الوسطى بين القوى الإقليمية والدولية.

الفصل الأول: الاستراتيجية الروسية في الفضاء الجيوبوليتيكي الاقليمي والدولي

الفصل الأول: الإستراتيجية الروسية في الفضاء الجيوبوليتيكي الإقليمي والدولي

تشكل الإستراتيجية الروسية الجديدة في فضائها الجيوبوليتيكي مدخلا هاما لمعرفة أبعاد التدخل الروسي العسكري في سوريا، ويُعتبر المدخل الجيوبوليتيكي أحد أهم المداخل في تحليل الأزمات الدولية لما له من أهمية بالغة، من حيث الربط بين العامل الجغرافي، والسلوك السياسي للوحدات الدولية. وعليه نحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالاستراتيجية الروسية وتطوراتها الجديدة بعد مرحلة الحرب الباردة ووصول الرئيس فلاديمير بوتينVladimir Poutine، الذي غير من ملامح السياسة الخارجية الروسية في العالم من وجهة نظر علم الجيوبوليتيك.

كما سنتطرق في هذا الفصل لأهم الرهانات التي تواجه الاستراتيجية الروسية في فضائها الإقليمي والدولي، من خلال التطرق إلى الأزمة الأكرانية، والتهديد الذي شكله تواجد حلف الناتو على مقربة من الحدود الروسية. بالإضافة إلى التواجد الأمريكي في المجال الحيوي لروسيا، وبالضبط في بعض دول الاتحاد السوفيتي سابقا، والتي لا يمكن لروسيا التنازل عنها لكونها امتداد لمجالها الحيوي للمقومات الجغرافية والاقتصادية التي تزخر به المنطقة.

وفي آخر الفصل تتطرق الدراسة إلى الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة امتداد طبيعي لروسيا، من خلال تحديد المكانة التي تحتلها المنطقة على الساحة الدولية من الناحية الاقتصادية والامنية والاستراتيجية بالنسبة لروسيا. فضلا عن تحديد موقع سوريا في الاستراتيجية الروسية بمنطقة الشرق الأوسط، وأهميتها الجيوبوليتيكية كحليف استراتيجي لروسيا.

المبحث الأول: التصور الجيوبوليتيكي لروسيا

نحاول من خلال هذا المبحث تحديد مفهوم الجيوبولتيك Geopolitique والتصور الروسي للعالم وفقا للنظريات الجيوبوليتيكية، كما نسلط الضوء على مقومات القوة الجيوبولتيكية لروسيا بعد زوال الاتحاد السوفيتي، بظهور الأوراسية الجديدة، التي أعادت صياغة التوجه الخارجي لروسيا. بالإضافة إلى تحديد أهم الرهانات التي تواجه روسيا في فضائها الإقليمي الذي يشكل مجال حيوي لروسيا سواء في محيطها القريب المتمثل في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة شرق أوروبا أو بمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مفاهيم جيوبوليتيكية

الجيوبوليتيك: كلمة إغريقية مكونة من كلمتين geo وتعني الأرض و politics وتعني سياسة الدولة. وقد عرفها كيجلين على" أنها نظرية الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض ويعنى هذا العلم بدراسة الوحدة السياسية في بيئتها الجغرافية."

وقد ورد تعريف الجيوبوليتيكا حسب معهد ميونيخ للجيوبوليتيكا على أنها:

"النظرية التي تبحث عن قوة الدولة بالنسبة للأرض".

"نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض".[1]

وقد ورد تعريف الجيوبوليتيك Geopolitique في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنها:

"طريقة في تحليل السياسة الخارجية تحاول فهم وشرح، والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي بالدرجة الأولى من حيث التحولات الجغرافية مثل الموقع والحجم والمناخ والطوبوغرافيا والديموغرافيا والموارد الطبيعية والتطور التكنولوجي".[2]

تعريف ويكرت: "الجيوبوليتيك هو أحد فروع الجغرافية البشرية التي يهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان والأرض، مع التأكيد على بحث العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية" .[3]

أما موسوعة المصطلحات السياسة والفلسفية والدولية فعرفت الجيوبوليتيك بأنه "دراسة العلاقات

---

[1] حسام الدين جاد الرب، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية: إنجليزي – عربي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011، ص 133.

[2] غراهام ايفانز ، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2014، ص 267.

[3] **نفس المرجع**، ص 15.

الموجودة ما بين الدول وسياستها والمعطيات التي تحدد هذه العلاقات".[1]

ويعرف إيف لاكوست الجيوبوليتيك Geopolitique على أنه:

"كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية أو على من يعيش فيها من السكان وتتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة أي ليس فقط بين الدول، بل صراع داخل دولة واحدة بين جماعات سياسية أو مجموعات مسلحة تعمل في الخفاء إلى حد ما. غاية هذا التنافس وضع اليد أو السيطرة على مساحات من الأراضي قد يكبر حجمها أو قد يضيق حتى لا تتجاوز رقعة صغيرة".[2]

وعليه الجيوبوليتيك هو العلاقة بين المكان الجغرافي للدول والجماعات، والنشاط السياسي الممارس وفقا للمعطى الجغرافي، حيث يؤدي التغير في الجغرافية إلى التغير في السلوك السياسي سواء كان هذا السلوك يعبر عن نفسه كحالة صراعية، أو حالة تنافسية. ولكل دولة و جماعة جيوبوليتكيتها الخاصة وفقا للقيم التي تؤمن بها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها. كما أن هذه اللفظة تشير إلى الطريقة التي تتعامل بها الدول والجماعات مع متغيرات البيئة الخارجية خاصة أوقات الأزمات، وطريقة إدراكها لمحيطها الجغرافي القريب والبعيد. من خلال كل ما سبق يمكن القول أن الجيوبليتيك Geopolitique هو دراسة علاقة التأثير بين السلوك كفعل أو رد فعل و الجغرافيا كإقليم أو دولة أو مجموعة دول.

الجيوبليتيك كفكر ديناميكي

إنَّ الأفكار الجيوبوليتيكية تتغير بتغير الأوضاع، حيث يجعل هذا لكل دولة جغرافيتها السياسية الخاصة بها. وهذا ما أشار إليه هالفورد ما كندر بقوله: " لكل قرن جيوبوليتكيته، وإلى اليوم فإنَّ نظرتنا للحقائق الجغرافية مازالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي لتلك الحقائق وذلك لأغراض علمية."، فبما أن جوهر علم الجيوبوليتيك، تحليل العلاقات السياسية الدولية بالارتكاز على التركيب الجغرافي؛ فإن دراسة أي سلوك

[1] ناظم عبد الواحد عبد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص242.

[2] إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة: زهيدة جبور دروي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط.1، 2010، ص 18.

خارجي لدولة أوقات الحرب والسلم ينبع من البحث عن المقوم الجغرافي، وهو ما اهتمت به الجغرافيا السياسية القديمة.[1]

أمّا الفكر الجيوبليتيكي الحديث، فلم يقتصر على العلاقة القائمة بين الجغرافيا وسلوك الدولة، بل تعداه إلى دراسة العلاقة بين سلوك الجماعات داخل الإقليم الواحد، ودور القيم والعادات في بلورة الفكر الجيوبوليتيكي لتلك الجماعات داخل الدولة الواحدة، سواء كانت علاقة تنافسية، أو صراعية، أو حتى علاقة تكاملية قائمة على القبول بالتعايش في ظل وجود تنافس بين الإرادات. وهذا يتضح من خلال التعريف الذي قدمه إيف لاكوست للجغرافيا السياسية حين أشار أن الجغرافيا السياسية هي: " كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية ما وعلى من يعيش فيها من السكان وتتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة، أي ليس فقط بين الدول، بل أيضا داخل الدولة الواحد، بين حركات سياسية أو مجموعات مسلحة..."[2]

إلا انه و بالرغم من ديناميكية علم الجيوبوليتيك، هناك ثلاث أبعاد يمكن الانطلاق منها في أي تحليل جيوبوليتكي لفهم السلوك الذي يميز سياسة دولة تجاه أزمة ما وهي:

1 – تحليل جوهر الحدث: من خلال تحليل المشكلة القائمة والوقوف على الأسباب المتعددة لحدوث اي مشكلة سواء تعلق ذلك بدراسة أزمة أو مشكلة داخل دولة أو إقليم، والبحث عن طبيعة العلاقة القائمة بين المشكلة وسياسة الدولة، إضافة إلى البحث عن الانعكاسات التي خلفتها المشكلة على الفضاء الإقليمي والدولي.

2--تحليل عامل الحدث: وهذا بالتركيز على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حدة الأزمة سواء كان عاملا إقليميا أو دوليا، وحتى لو تعلق ذلك بعملية التصعيد في المشكلة أو عمليات البحث عن الحلول، فمعرفة هذه العوامل يساعد على دراسة العوامل المغذية لتطور مسار المشكلة سلبا أو إيجابا.

3– تحليل بيئة الحدث: تتعلق بيئة الحدث باللاعبين الخارجيين بمعنى وضع المشكلة القائمة في سياقها الإقليمي والدولي، ودراسة مواقف وخطوات مختلف الفواعل، بدراسة طبيعة التحالفات، وانعكاسات ذلك

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر العربية، 2014، ص 52.

[2] إيف لاكوست، **مرجع سابق**، ص 21.

على الأمن المحلي– الإقليمي– الدولي، ومدى تأثير ذلك على طبيعة توازن القوى القائم ومصالح القوى الكبرى.[1]

المطلب الثاني: المكانة الجيوبوليتيكية لروسيا

" تحتل روسيا في العالم موقعا استراتيجيا وهو الموقع الذي ينسب لألمانيا في وأروبا؛ فبإمكانها أن تسدد الضربات وأن تستقبلها في الوقت نفسه، ومن كافة الاتجاهات باستثناء الشمال، والتطور النهائي لحركتها والمرتبط بالسكك الحديدية ليس إلا مسألة وقت." وهذه الخصائص تمكنها من البقاء دولة مركزية لها القدرة على لعب أدوار على الساحة الدولية.[2]

إن هذا الموقع يجعلها من وجهة النظر الاستراتيجية، كيانا جغرافيا و مكانيا مستقلا يتماهى أمنه واستقلاليته مع أمن قارة بكاملها. وهو ما يجعلها دولة بالغة الأهمية في الرقعة الأوراسية يعطيها القدرة على القيام بدورٍ كقوة قارية؛ باعتبارها الدولة الوحيدة جيوبوليتيكيا التي تقع في القلب القاري الهارتلاند Heartland، بينما باقي الدول فتقع في النطاق الساحلي الريملاند Rimland.[3]

وتُمثل روسيا كيانا حضارياً سمتها الرئيسية تمركزها في وسط القارة المعرَّفة بأوراسيا فلا هي آسيوية ولا هي اوروبية إنما اورآسية. كما أنها ليست مجرد كيان جغرافي كما يراها سافيتسكي، بل كيانا جيوبوليتيكي روحي – تاريخي مستقل يتحدد مفهومه باوراسيا، وهذا المفهوم لا يشير إلى أرض او قارة إنما فكرة انعكست في المجال الروسي والثقافة الروسية ليجعل منها حضارة خاصة. وقد دهب سافيتسكي للقول بأن "الموقع المركزي لروسيا في إطار القارة ككل أساس تفردها التاريخي وهذا ما يغيب في الدول الأخرى، فتوسط ألمانيا يتحدد بالقارة الأوربية التي لا تعدو إلا أن تكون الجزء الغربي لاوراسيا".[4]

من الناحية الجغرافية تمثل روسيا جسراً رابطاً بين أوروبا وآسيا. تجمع بين الغرب الأورو اسيوي والشرق الاورو اسيوي، وترتبط بالاثنين بعوامل قيمية كالدين واللغة والثقافة. الأمر الذي يجعل منها كتلة

---

[1] فؤاد حمة خورشيد، **الجيوبوليتيكس المعاصر تحليل، منهج، سلوك**، المديرية العامة للعلام والطبع والنشر، مديرية الطبع والنشر، السليمانية، 2013، ص 26.

[2] ألكسندر دوجين، **مرجع سابق**، ص 89.

[3] **نفس المرجع**، ص 208.

[4] **نفس المرجع**، ص 126 – 128.

اوراسية بالغة الأهمية، لا هي شرقية ولا هي غربية إنما اوراسية، وعلى هذا الأساس يحدد دورها كمركز نواة القوة العالمية.[1]

خريطة رقم 01 توضح الموقع الجيوبوليتيكي لروسيا كدولة تقع في قلب العالم حسب التقسيم الذي قدمه هالفورد ما كندر

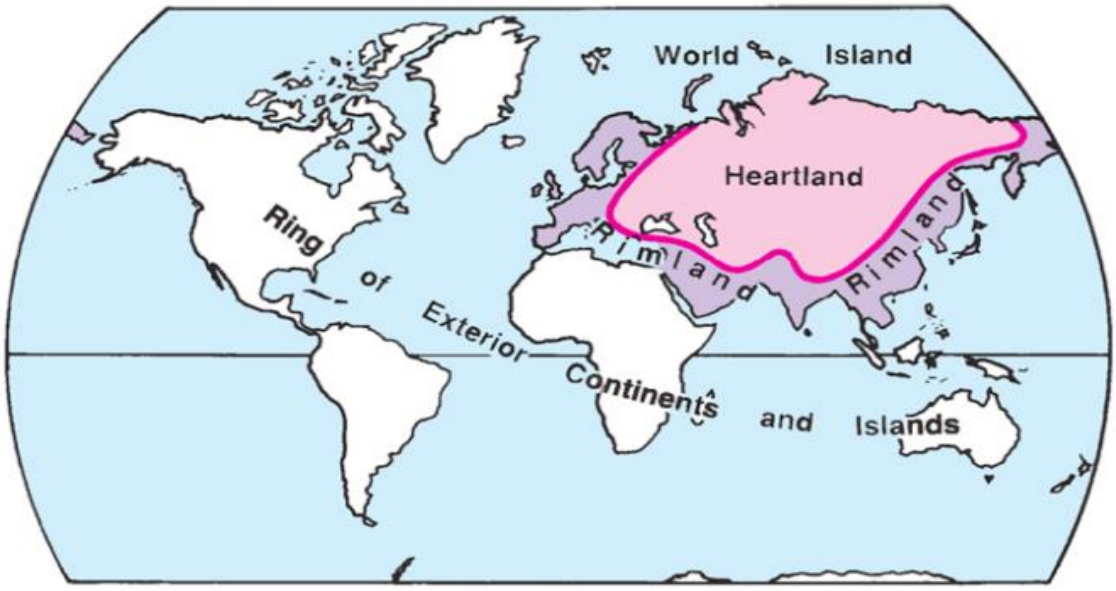

المصدر: إسلام أحمد، **جيوبليتيك روسيا وسياستها الخارجية استمرارية بلا انقطاع**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، جوان 2016، ص 6.

توضح الخريطة مركزية روسيا على خارطة العالم كدولة تمثل نواة القوة العالمية من الناحية الجغرافية، في المقابل يوضح وقوع الدول الأخرى في الهلال الخارجي، وهذا يجعل من الناحية الجغرافية والاستراتيجية روسيا دولة تحمل مقومات القوة في الجزيرة العالمية.

إن الحديث عن مكانة روسيا بين اتجاهين أوروبي أو آسيوي من غير الممكن فصله عن تاريخ روسيا؛ إذ شكلت فكرة الآوراسية أحد الأفكار التي ارتبطت بالحركة السلافية التي ترى في روسيا حالة فريدة من نوعها، وترفض هذه الحركة المساواة بين الثقافة الغربية القائمة على الفردانية والحرية باعتبارها

[1] ألكسندر دوجين، **مرجع سابق**، ص 209 .

تلغي العامل الروحي، وتلغي بذلك الخصائص الداخلية للدول، ومن بين الداعين لفكرة الاوراسية بير سافيكي pierre savicki الذي يرى أن روسيا تمثل عالماً قائماً بحد ذاته.[1]

أولا: الاوراسية مقابل المتوسطية

أدّى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فوضى جيوبوليتيكية في العالم، فخلال أسبوعين أدرك الشعب الروسي أنَّه لم يعد يسطر على الإمبراطورية عبر القارية، فقد تراجعت حدود روسيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز إلى ما كانت عليه في القرن التاسع عشر. تولد عن هذا تزايد الشعور بالتهديد بفقدان أهم مصادر الطاقة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز المجال الحيوي لروسيا. حيث نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي اختلال ميزان القوة في منطقة أوراسيا.[2]

إنَّ الموقع الذي تحتله اوراسيا يجعلها ذات أهمية، وهذا ما جعل زبيغينيو بريجنسكيzbigniew Brezinski يصفها برقعة الشطرنج الكبرى التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية، وهي أكبر قارات العالم ومحوره جغرافيا والقوة التي تحكم اوراسيا Eurasia لها القدرة على السيطرة على اثنين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما والأكثر اقتصادا.[3]

والاوراسية في الفلسفة الروسية توجه فلسفي سياسي وليس استراتيجية اقتصادية، ويستند هذا التوجه على ثلاثة مبادئ أساسية تشكل النواة الأولى:

- ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب بدلا من العالم الأحادي القطبية التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي انتقده بوتين في خطابه بميونيخ سنة 2007 وأشار إلى أن هذا العالم لا هو عالم قطب حر ولا عالم أحادي القطبية إنما هو عالم متعدد الأقطاب يقوم على خلق التوازن بين عدة قوى إقليمية.
- دمج الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي عن طريق إقامة تحالفات عسكرية –اقتصادية– استراتيجية مع دول الجوار القريب لمواجهة الهيمنة الأمريكية والعودة للساحة العالمية كحضارة تاريخية.

---

[1] جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية**، ترجمة قاسم المقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ج1 النظريات الجيوسياسية، 2014، ص 219.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما ترتب عنها جيوستراتيجيا**، مركز الدراسات العسكرية، ط1، 1999، ص 85.

[3] **نفس المرجع**، ص 33.

❖ إقامة نموذج فريد لروسيا يقوم على الخصوصية الروسية، والتخلي عن النموذج الليبرالي الغربي الذي تم تبنيه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فالنظام الروسي مختلف جذريا عن النموذج الغربي، فجوهر الاتحاد الروسي قائم على تعدد جماعاته التي تعيش في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. وعليه فإن الاوراسية قائمة على سياسة واحدة – دولة واحدة ومجموعات اثنية مختلفة كل منها لا يمثل كيانا وطنيا أو سياسيا، بل جزء من الجوهر الروحي للدولة المشتركة.[1]

بداية التحول الروسي نحو أوراسيا Eurasia

يُمكنُ ربط التحول الروسي في السياسة الخارجية نحو أوراسيا بسنة 2000، بوصول فلاديمير بوتين Vladimir Poutine للحكم وقد تجلى ذلك: في الزيارات التي قام بها بوتين Poutine إلى دول الشرق الأقصى، التي تعتبر امتداد للمجال الحيوي الروسي، وجاء بوتين لتجسيد فكرة ضرورة التوجه الاوراسي عن طريق تنشيط العلاقات الأوراسية، بإنشاء عدة روابط تمثلت في:

خط برلين – موسكو .Moskow- Berlin

موسكو – طهران.Moskow – Tahran

موسكو– دلهي. Moskow – Delhi

موسكو –بكين.Moskow – Bekin

موسكو – طوكيو. Moskow – Tokyo

إنَّ هذه المحاور أحد الخطوات لإقامة عالم متعدد الأقطاب، ومواجهة التهديد الجيوسياسي الذي فرضه نظام الأحادية القطبية. وقد تمكنت روسيا من بناء تحالفات استراتيجية، واقتصادية طويلة المدى تمكنها من إنهاء الهيمنة الأمريكية على العالم.[2]

كما أقامت روسيا علاقات اقتصادية، و استراتيجية، و أمنية مع دول أروبا وآسيا من منطلق ما تفرضه الجغرافية السياسية، ويتضح ذلك من خلال السعي إلى تنشيط عمليات التكامل مع رابطة الدول

[1] Alexander dugin ,**Putin vs Putin– Vladimir putin viewed from the right**, arktos media ltd, first edition, 2015 p p 113– 114 .

[2] Ibid ;p 80

المستقلة، وإنشاء المجموعة الاقتصادية الآوراسية، فضلا عن توثيق العلاقات مع بعض الدول الآسيوية و حتى بعض الدول الأوروبية كألمانيا.[1]

تُعتبرُ هذه التحالفات أحد مقومات السياسية الخارجية لروسيا، إذ تولي الاستراتيجية الروسية أهمية كبيرة للحيز الجغرافي، وهذا يتضح في فكر ألكسندر دوجين Aleksandr Dugin الذي ينطلق من المعطى الجغرافي؛ لهذا فإن الضرورة الجيوسياسية حسبه هي التي تفرض على روسيا بناء تحالفات مع القوى الأوراسية، فالجغرافية السياسية لروسيا لا يسعها إلا ان تكون اوراسيا إلا إذا زال خطر حلف الناتو الذي يمثل الجيوبوليتيك الغربي، فالأوراسية ليست اختيار بل مسألة بقاء.[2]

إنَّ الحالة الروسية توضح بشكل كبير مدى ترابط الجغرافيا بسياسة الدولة؛ إذ بني الموروث الفكري الروسي الحديث على الموروث التقليدي، فرغم تغير الفكر الإيديولوجي لروسيا بدءا بروسيا القيصرية والثورة البلشفية بعدها الاتحاد السوفيتي، وأخيرا روسيا الاتحادية بشكلها الحالي، إلا أن السياسة الروسية الخارجية في إطارها العام قامت على محددات جغرافية. كان لهذا التفاعل بين الجغرافيا والسياسة أثرا في تعاطي روسيا مع الأزمات التي تقع بالقرب من المحيط الجغرافي للدولة.[3]

هذا الترابط بين الجغرافيا والسياسة في حالة روسيا يتضح في مقولات جيمس بيلينغتون James Hadley Bilington بقوله: "إن الجغرافيا وليس التاريخ هي التي سيطرت على التفكير الروسي."، وهو ما يؤكد محورية العامل الجغرافي في سياسة روسيا المترامية الأطراف بين بعدين جغرافيين بعد باتجاه اوروبا وبعد باتجاه الشرق، وهذا جوهر الفكر الاوراسي، إلا أنَّ ضرورة التوجه الأوراسي، يرتبط بقدرة روسيا على توظيف القوة الناعمة، لبسط النفوذ على كامل الدول الواقعة في الفضاء الآوراسي، وهو الامر الذي يقره دوجين.[4]

---

[1] Ibid ,p39.

[2] Ibid, p39.

[3] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الآوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2016، ص 164.

[4] روبرت د كابلان، **انتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص ص195 – 215.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية الدولية ورهاناتها الجيوبوليتيكية

نحاول من خلال هذا المبحث، رصد مسار الاستراتيجية الروسية بعد زوال الاتحاد السوفيتي بالتركيز على فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتينVladimir Poutine، والتوجه الخارجي الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية على الساحة الدولية والإقليمية، وتتبع مقوماتها وركائزها، والأهداف التي يحاول بوتين تحقيقها، وفي الأخير نحدد الرهانات الجيوبوليتيكة لروسيا في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الاستراتيجية الروسية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وتفكك دويلاته سنة 1991، ورثت روسيا من الناحية القانونية والسياسية مكانة الاتحاد السوفيتي على الساحة الدولية، واستفادت بذلك من بعض مقومات القوة، لاسيما على الصعيد الاستراتيجي والعسكري. وقد عقبت الفترة الأولى لانهيار الاتحاد السوفيتي تزايد حدة التهديدات على روسيا من الداخل والخارج، خاصة في فترة حكم الرئيس يلتسن التي شهدت فوضى على الصعيد الداخلي؛ نتيجة لقرارات فردية متعارضة مع توجهات البرلمان الروسي.[1]

إضافة إلى سيطرة بعض رجال المال على القرار في روسيا، والتحكم في ثروات الدولة المنهكة وقد كان لهذا الضعف الداخلي أثر على سياستها الخارجية؛ أفقدها مكانة الاتحاد السوفييتي السياسية والاستراتيجية العالمية. وقد اتسمت السياسة الخارجية الروسية في الفترة الممتدة من 1991 – 2000 بالانفتاح على الغرب، طمعاً في الخروج من الأزمات الداخلية التي تشهدها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، من خلال الحصول على مساعدات اقتصادية من الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى هذا الانفتاح على الغرب إلى تراجع هيبة روسيا على الساحة الدولية والإقليمية، ما جعلها مجرد لاعب رمزي مراقب للأدوار التي تؤديها الدول الغربية.[2]

كما ساهمت العوامل الجديدة التي برزت على مستوى النظام الدولي والانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية إلى تراجع مكانة روسيا دوليا، و من بين هذه العوامل ما يلي:

1- اختلال ميزان القوى لصالح القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] حميد حمد السعدون، **الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية**، العدد 42،على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60802. يوم: 07/ 2017/03، الساعة:10:20.

[2] محمد مجدان، **سياسة روسيا الخارجية 1992-2014 القدرات، الرهانات والتحديات**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع،2015، ص 15.

2- بروز قوى إقليمية جديدة، كالاتحاد الأوروبي واليابان والصين ودول شرق آسيا.

الضغوطات الاقتصادية من طرف القوى الغربية، والمؤسسات المالية الدولية.

3- التهديدات الأمنية التي أفرزتها متغيرات البيئة الدولية بعد توسع حلف الناتو بالقرب من الحدود الروسية.

4- التدخل الأميركي في الجوار الروسي، والسعي للسيطرة على نفط منطقة القوقاز وبحر قزوين.[1]

وبعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Poutine مع نهاية سنة 1999 عمل على إعادة روسيا للساحة الدولية كفاعل مؤثر غير خاضع للشروط الغربية، عن طريق قيامه بتغيير ملامح السياسة الروسية، على المستوى الداخلي والخارجي من خلال مشروع إصلاحي شامل يعيد للدولة هيبتها داخليا في بداية الأمر ثم خارجيا.

اولا: مراحل بناء القوة الأوراسية في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Poutin

المرحلة الأولى: مرحلة إعادة البناء أو ما يسمى عقيدة استعادة الدولة

امتدت من سنة 2000 – 2004 ركز فيها على بناء الدولة القوية، وإقامة نظام سلطوي قادر على إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية. حيث على التأكيد عن أن زيادة قوة الدولة يضمن ويكفل حرية الفرد معتبرا أن الديمقراطية هي ديكتاتورية القانون. وقد عمل في هذه المرحلة على إحاطة نفسه بزملاء سابقين من الكاجي بي KGB، وامتازت العقيدة العسكرية في هذه المرحلة بكونها دفاعية أكثر منها هجومية، كانت مهمتها الدفاع عن روسيا من التوسع المفرط لحلف الناتو Nato على الحدود الغربية.[2]

المرحلة الثانية: مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات 2005- 2009. عقيدة فرض الاحترام

تمثلت في رسم عقيدة عسكرية بتوجه جيوسياسي قائم على المزج بين الدفاع والهجوم قادرة على مواجهة التهديدات، وقد واجهت روسيا في الفترة الممتدة من 2004-2007 تهديدات تمثلت في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتهميش من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع التهديد الذي يفرضه

[1] **محمد** مجدان، **مرجع سابق**، ص 17 -18.

[2] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص86.

*للاطلاع عن حياة الرئيس بوتين ودوره في إعادة بناء الدولة: أنظر كتاب ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

حلف الناتو على الحدود الغربية. تميزت الفترة الثانية من حكم بوتين حسب أحد مهندسي السياسة الخارجية الروسية المعاصرة يفجيني بريماكوف Ievgueni Primakov بمظهرين هما:

المظهر الأول: سيطرة الدولة على ثروات روسيا.

المظهر الثاني: تجديد القدرة العسكرية الروسية وعودتها للساحة الدولية بالاستناد على ثرواتها الطبيعية.

وقد بنيت العقيدة العسكرية في الفترة الثانية بناءًا على العوامل الجيوسياسية، وكانت توجهات العقيدة العسكرية الروسية هجومية أكثر منها دفاعية في مواجهة الدول الغربية.

المرحلة الثالثة: مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا – عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي.

تمتد هذه المرحلة من 2010–2015. وهي العقيدة الثالثة التي تبنتها روسيا في تاريخها الحديث وقد أعلن عنها سكرتير الأمن الروسي نيقولاي باتروشيف nikolai patruchev سنة 2009 قائلا:

العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لم تأت من فراغ، بل جاءت رد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا الاتحادية من قائمة حلفاء وأصدقاء أمريكا في حربها ضد الإرهاب، على الرغم من أن روسيا الاتحادية كانت ضمن هذه القائمة في استراتيجية2002[1]

وقد أشارت العقيدة الجديدة لروسيا عن إمكانية استخدام القوات العسكرية خارج حدود الدولة وتوسيع حدودها من مسافة خمسة كيلومترات إلى مسافة خمسة عشر كيلومتر خاصة في الجهة الغربية.[2]

كما هدفت السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس بوتين إلى:

1 – التأكيد على ضرورة إعادة روسيا لمكانتها الدولية التي افتقدتها في السنوات الأولى لزوال الاتحاد السوفيتي.

2– إتباع خطة استراتيجية تُمَكِّنُ من إعادة تشكيل نظام متعدد الأقطاب.

3– بناء تحالفات وإقامة علاقات تعاون مع" أصدقاء" الاتحاد السوفيتي لاسيما الهند والصين.

4– البحث عن سبل تحقيق السلام والاستقرار مع دول الجوار الإقليمي.

[1] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص89.

[2] **نفس المرجع**، ص 90.

5- التعاون مع دول رابطة الدول المستقلة.[1]

ثانيا: بعض سمات الاستراتيجية الروسية بعد وصول بوتين للحكم

✓ **برغماتية القيادة الروسية:** سعت القيادة الروسية الجديدة إلى التخلي عن ركائز الحرب الباردة، والتخلي عن البعد الايديولوجي في علاقتها بالعالم الخارجي، واتباع سياسة أكثر برجماتية وبناء علاقات مع جميع الدول دون إعارة أهمية للعوامل الإيديولوجية. ويتجلى ذلك من خلال تصريح بوتين بقوله:

"روسيا تسعى إلى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين، إن هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ باعتبارها المزايا المشتركة للطرفين، إن هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ باعتبارها المصالح المشروعة للدول الأخرى وتهدف إلى التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل الأطراف"[2]

✓ **ديناميكية الاستراتيجية الروسية:** تتجلى معالم الديناميكية في الاستراتيجية الروسية من خلال السعي الدائم لروسيا لتأمين حدودها بإتباع مختلف الوسائل الصلبة واللينة، والتخلي عن القيم الايديولوجية والانفتاح عن الغرب.

✓ **المنافسة الحرة:** تسعى روسيا للمنافسة على الأسواق العالمية وعليه قامت روسيا بإصلاحات هيكلية لرفع مستواها التنافسي.

✓ **حرية الحركة:** رغم ما ترتب عن انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن روسيا لم تجد تقييد كما فرض على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، فلم تحدث هزيمة عسكرية لروسيا تحد من نشاطها أو يجعلها ضحية إملاءات للقوى الغربية. و قد ساهم هذا في تحركها للبحث عن المصالح التي تخدم أهدافها.[3]

✓ **المرونة:** تتضح مرونة الاستراتيجية الروسية في تعاملها مع الخارج في تأييدها للاقتراحات الجماعية داخل مجلس الأمن والسعي إلى تحقيق مصالحها الحيوية.

---

[1] عبد الحكيم معين، **روسيا بين استعادة الدور والانفتاح على العالم، الوحدة الإسلامية**، العدد 157، 2015 على الرابط:http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm، يوم: 07 / 2017/03، على الساعة: 15:09.

[2] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص- ص102- 104.

[3] **نفس المرجع**، ص ص 105 – 106.

✓ **علمية الاستراتيجية الروسية:** تتضح علمية استراتيجية روسيا الجديدة من خلال التأكيد على أهمية السلاح النووي في النظام الدولي، وعلى هذا تعمل روسيا لتعزيز أسلحتها الاستراتيجية في لعبة موازين القوى العالمية.[1]

المطلب الثاني: الرهانات الجيوبوليتيكية للاستراتيجية الروسية

يرى ألكسندر دوجين أن من بين الأسباب التي أدت إلى زوال الاتحاد السوفيتي في مواجهته للقوى الغربية عدم قدرته على تأمين كامل حدوده البرية الشاسعة، حيث كانت الحدود البرية أكثر انكشافا من الحدود البحرية. وقد شكل هذا المعطى الجيوبوليتيكي عائقاً أمام وصول الإمدادات العسكرية، وهذا خلافا للغرب الذي كان يسيطر على المحيطات والبحار. وعليه كان الرهان الذي يواجه الإتحاد السوفيتي يتمثل في البحث عن إقامة علاقات تحالف مع الجوار الجغرافي أو البحث عن المحيطات. وعليه فإن الإمبراطورية الروسية يجب أن تكون لها حدود بحرية عن طريق بناء علاقات مع دول مطلة على البحار وتكون لا مادية لا الحادية ذات اقتصاد مركزي، بمعنى الجمع بين الجانب القيمي والمادي.[2]

وعليه لم يشكل انهيار الاتحاد السوفيتي فقط، ضربة للهوية الثقافية، والسياسية والاقتصادية لروسيا، وتفوق النموذج الإيديولوجي الغربي في الوقوف كخط ردع أمام النفوذ السوفيتي، إنما التحولات التي مست المنطقة الممتدة من شرق الصين إلى حدود أوروبا والشرق الأوسط على كل المستويات السياسي – العسكري – الاقتصادي، شكلت تهديدا أمنيا لروسيا ساهمت في تغذيتها الصراعات الجديدة.[3]

ورغم زوال الاتحاد السوفيتي بقي التصور الروسي للتهديدات قائم على اعتبار الغرب مصدر تهديد. كان الهدف من تحركاته إضعاف روسيا، والحيلولة دون عودتها للساحة الدولية كقطب فاعل ومؤثر وعلى هذا سعت من الناحية الجيوسياسية إلى إخضاع روسيا للتحالف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقد نجحت إلى حد بعيد في السنوات الأولى.[4]

---

[1] لمى مضر الأمارة، **مرجع سابق**، ص108.

[2] ألكسندر دوجين، **مرجع سابق**، ص 248.

[3] أمينة مصطفى دلة، **المخيلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الاوراسي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2016، ص 2.

[4] عزت سعد الدين، **تكاليف المنافسة، التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية**، مجلة السياسة الدولية،195، 2014، ص 89.

أصبحت روسيا في عهد الرئيس يلتسن خاضعة خضوعا شبه كلي للهيمنة الأمريكية، حيث سيطرت جماعات داخلية موالية للولايات المتحدة الأمريكية، كجماعة بقيادة AntoliT choubais وIegor gaider ، فضلا عن اعتماد يلتسين على المؤسسات المالية الإقليمية والدولية للنهوض بالاقتصاد الروسي بفتح المجال للاستثمار الخارجي. وعليه تلقت روسيا أكثر من 30 مليار دولار مساعدات مالية من البنك الدولي، ومساعدات من البنك الأوروبي للتطوير وإعادة الإعمار؛ أدى هذا إلى تراجع مكانة روسيا على الساحة الدولية والإقليمية، فلم تقم إذارة يلتسين بأي رد تجاه دول البلطيق التي أعلنت استقلالها.[1]

وقد سعى Poutin منذ وصوله إلى إعادة تصحيح ما أعتبره خطأً جيوبوليتيكيا بإعلان غورباتشوف حل الاتحاد السوفيتي، ما جعل روسيا تعيش أزمة جيوبولتيكية تهدد أمنها القومي، كانت أغلبها تأتي من الدول الساحلية التي تحيط بها، ولهذا فإن استراتيجية Poutine في بعدها الجيوبوليتيكي تهدف إلى بناء تحالفات مع الدول المحيطة بها لإبعاد التهديدات الأمنية التي تواجهها، وذلك بالتوجه نحو الشرق والغرب وتجسيد فكرة التكامل الأوراسي وهنا تتجلى أهمية الريملاند المحيط بروسيا.[2]

أولا: مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية

عمل فلاديمير بوتين على إعادة الهيبة لروسيا على الساحة الدولية، من خلال وضع استراتيجية تقوم على مواجهة القوى الغربية خاصة بعد توسيع حلف الناتو، ودعم الثورات الملونة في الجوار الروسي في كل من جورجيا، أوكرانيا، قيرغيزيا، والعمل على إنشاء خطوط للغاز في آسيا الوسطى كبديل للخطوط الروسية، كخطوة من القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف روسيا، وقد أدرك بوتين حجم التهديدات التي تواجه روسيا، فمن الناحية الجيوسياسية تجد روسيا نفسها أمام قوى عالمية وإقليمية تهدد أمنها، فعلى الصعيد الاقتصادي تجد روسيا نفسها أمام القوة الاقتصادية الأوروبية، وعلى المستوى الديموغرافي يشكل النمو السكاني الكبير للعالم الإسلامي واحتوائه على جماعات أصولية لها تأثير في منطقة القوقاز تهديدا آخر، كما تشكل الصين هي الأخرى تهديدا لأمن روسيا بقوتها

[1] أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط.1، 2015، ص ص 225 – 226.

[2] جلال خشيب، **سوريا في مهب التحولات الدولية– دراسة جيوبوليتيكية نظرية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة الحاج لخضر– باتنة العدد الثالث جويلية 2012، ص 135.

الصناعية وكثافتها السكانية. إضافة إلى التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة، ودعمها المتزايد للحركات الانفصالية.[1]

وقد برزت التهديدات على روسيا في سعي القوى الغربية للبحث عن موطئ قدم لها في منطقة آوراسيا التي تشكل مجالا حيويا واستراتيجيا بالنسبة لروسيا، حيث برزت محاولات التوغل في عدة قضايا كانت روسيا تعتبرها محاولات غربية للإخلال بميزان القوى في المنطقة التي تعد حديقة خلفية لروسيا، وتطويق روسيا من أجل تحجيم دورها على الساحة الدولية، ففي سنة 2009 سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقية شراكة مع أوكرانيا– أرمينيا– بيلاروسيا – جورجيا، وهي دول تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا لا يمكن الاستغناء عنها، كما أدت الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004 إلى توتر العلاقات بين روسيا والغرب لتخوف روسيا من انضمام أوكرانيا لحلف الناتو.[2]

وتعتبر روسيا تواجد حلف الناتو بالقرب من حدودها تهديدًا أمنيًا لروسيا وتهديدًا لمصالحها بالدول المجاورة القريبة منها والتي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي، رغم تبرير دول الحلف وجودها على أنه لأغراض إنسانية، يندرج ضمن حماية حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية.[3]

وقد كشفت الأزمة الأوكرانية الأخيرة سنة 2013 حجم التنافس بين روسيا والقوى الغربية على منطقة آوراسيا؛ فمنذ الأيام الأولى لبداية الأزمة الأوكرانية في نوفمبر سنة 2013 بعد رفض الرئيس الأوكراني Viktor Ianoukovytch توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وهو الأمر الذي أدى إلى صعود موجة احتجاجات من أطراف معارضة تدعو الرئيس إلى التوقيع على الاتفاقية والتوجه نحو أوروبا والتخلص من الهيمنة الروسية، رافعين شعارات:

"أريد أن أعيش في أوروبا و اكرانيا جزء من أوروبا ونريد لأطفالنا مستقبلا، لا الضغط عليهم من روسيا."[4]

---

[1] عزت سعد الدين، **مرجع سابق**، ص 90.

[2] هاني شادي، **الثقة المفقودة، الصراع الروسي– الأوروبي على الفضاء الاوراسي**، مجلة السياسة الدولية،العدد.195، 2014، ص 108.

[3] Jakob hedenskog, **Russian as a great power**, **dimension of security under Putin**,Routledge Taylor and francis group, London and new yourk, first published 2005, p 58.

[4] محمد الكوخي، **الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب جذور المسألة ومآلاتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط.1، 2015، ص19.

ساهمت الأزمة الأوكرانية في إبراز حجم التجاذبات الإقليمية والدولية، حيث قامت القوى الغربية باتهام روسيا بالضغط على أوكرانيا بينما رد Poutine بأن الاتحاد الأوروبي ينتهج سياسة الابتزاز ضد أوكرانيا لتوقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بدلا من الانضمام للاتحاد الجمركي بقيادة روسيا.[1]

ورغم أن الأزمة الأوكرانية تبدو على أنها تنافس اقتصادي بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الأزمة تخفي صراعا على النفوذ، فأوكرانيا تمثل بالإضافة إلى جورجيا موقعا جيوستراتيجي لروسيا منذ فترة الاتحاد السوفيتي، وتربط البلدين اتفاقية على الصعيد العسكري تتيح لروسيا التمركز بأسطولها البحري بميناء سيفاستوبول الذي يتيح لروسيا الدخول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط[2]؛ ولهذا قامت روسيا بتحريك قواتها العسكرية الموجودة في شبه جزيرة القرم وأرسلت قواتها إلى الحدود الأوكرانية بعد سيطرة قوات معارضة للنظام على مواقع استراتيجية في مدينتي سيفاستوبول وسيمرفيروبول، ولتعطي روسيا مصداقية لتدخلها العسكري رفعت شعار حماية مواطني القرم المنحدرين من أصول روسية.[3]

وردَّت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أنَّ التدخل الروسي انتهاك لقواعد القانون الدولي وعدم احترام روسيا للاتفاقية الموقعة مع أوكرانيا سنة 1994، وطالبت روسيا بسحب قواتها العسكرية كما فرضت دول الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا جاءت في شكل عدم السماح لبعض المسؤولين الروس بدخول بلدان الاتحاد الأوروبي.[4]

إنَّ الموقع الجيوبوليتيكي للدولة الأوكرانية في رقعة الشطرنج الكبرى على حد تعبير Zbigniew Brzeziński يجعلها محور اللعبة على رقعة الشطرنج. فروسيا بدون أوكرانيا لا يمكن أن تشكل الإمبراطورية الاوراسية التي تحدث عنها ألكسندر دوجين لأهمية موقع أوكرانيا كدولة مطلة على البحر الأحمر، حيث لو فقدت روسيا أوكرانيا ستكون في مواجهة مباشرة مع الغرب، كما تمثل الثروات الطبيعية

---

[1] محمد الكوخي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] باسم راشد، **تهديد جيوستراتيجي، حساب القطب الروسي في الأزمة السورية**، مجلة السياسة الدولية،العدد:196، 2014، ص ص122-123.

[3] محمد الكوخي، **مرجع سابق**، ص 27.

لمزيد من التفاصيل حول الأزمة الأوكرانية أنظر كتاب الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغر ب جدور المسألة ومآلاتها.

[4] مريم الباسوسي، **مرجع سابق**، ص128.

لأوكرانيا بعد آخر في الصراع الذي تشهده دول المنطقة كوسيلة لإضعاف روسيا والحد من نفوذها في منطقة آسيا الوسطى وشرق أوروبا.[1]

ثانيا: إستراتيجية مواجهة التوسع الأمريكي

1 . الأسلوب العسكري الفردي

من بين أبرز التهديدات على الأمن الروسي في محيطها الجيوسياسي: التواجد الأمريكي على مقربة من الحدود الروسية، وإطلاق مشروع الدرع الصاروخي الأميركي في منطقة شرق أوروبا التي تعتبرها روسيا الحديقة الخلفية لروسيا، و ما رافقه من صمت أوروبي فُسِّر من طرف روسيا على أن حلف الناتو يرى في روسيا تهديدا للأمن الأوروبي. وهو ما دفع روسيا للرد بنشر صواريخ دفاعية وهجومية على الحدود الأوروبية في حال عدم وقف المشروع، وقد تم وقف المشروع بقدوم الرئيس باراك أوباما.[2]

وقد رد Poutine على مشروع الدرع الصاروخية التي أعلنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مارس 2007، والتي تضمَّن بناء درع للدفاع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، بغية حماية أمريكا وأروبا من هجوم نووي محتمل من قبل كوريا الشمالية وإيران، وردت روسيا بتجربة صاروخ عابر للقارات من طراز 24RS– كما هدد بوتين الولايات المتحدة الأمريكية أنها في حال قامت ببناء الدرع الصاروخية فإن روسيا ستوجه صواريخها تجاه بولندا وتشيكيا.[3]

كما صَرّح poutine أنَّ روسيا ستتخذ الإجراءات اللازمة في حال تواصلَ بناء الدرع الصاروخية على الأراضي البولندية والتشيكية، أو بناء القواعد العسكرية لحلف الناتو على الأرض الأوكرانية بقوله:

" سَنُجبر على توجيه صواريخنا باتجاه منشآت نعتبرها تهدد أمننا القومي، وأنا أقولها بوضوح وصراحة كي لا تلام روسيا." إذ قامت روسيا بنشر صواريخ كالينغراد قرب الحدود البولندية لتعطيل الدرع الصاروخية الأمريكية في حال تم نشرها، وبرز هذا من خلال تصريح أناتولي نوغوفيتس أحد جنرالات روسيا بعد الإعلان عن اتفاقية

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص 46 .

[2] قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات**– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010–2011، ص 106.

[3] هادي زعرور، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني**، حزب الله، وكوريا الشمالية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط.1، 2013، ص 38 .

نشر الدرع الصاروخية بالأراضي البولندية، بأن بولندا تخاطر بهجوم نووي محتمل عليها في حال نشرت نظام الدرع الصاروخي على أراضيها.[1]

صورة رقم 01: توضح الدرع الصاروخية الأمريكية ببولندا.

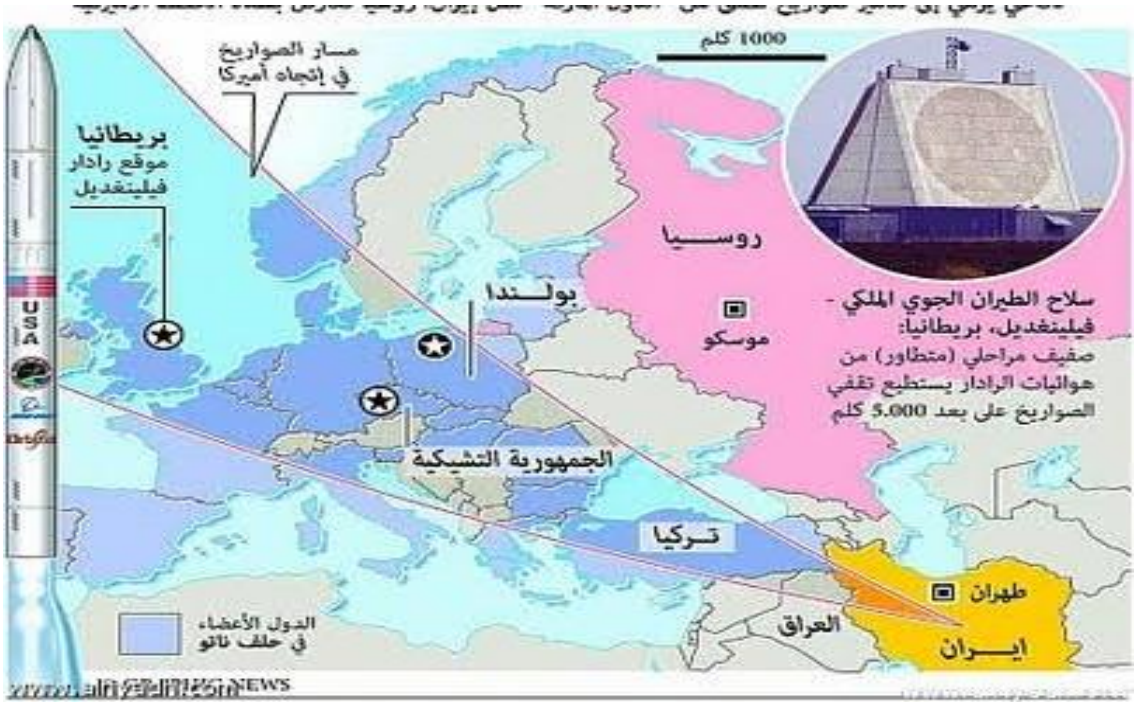

المصدر: http://www.alriyadh.com/367570

من خلال الخريطة يتضح حجم التهديد الذي يشكله نشر الدرع الصاروخية ببولندا على الامن الروسي، بعد التوغل الأمريكي في المجال الحيوي لروسيا. الامر الذي يجعل روسيا مطوقة من كل الجهات، فوجود الدرع الصاروخية في المجال الحيوي لروسيا، ليس غرضه حماية اوروبا من التهديدات التي يمكن ان تأتي من إيران وكوريا الشمالية؛ إنما محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق روسيا.

وقد أشارت العقيدة العسكرية الجديدة التي صادق عليها الرئيس Poutine في ديسمبر سنة 2014 إلى التهديدات التي تواجه الاتحاد الروسي، حيث اعتبرت أن التواجد المستمر لقوات الناتو على الحدود الروسية يشكل مصدر تهديد، خاصة بعد حمل الحلف على عاتقه وظائف عالمية يتم من خلالها انتهاك القانون الدولي، وأشارت العقيدة العسكرية الجديدة إلى أن انتشار الأسلحة النووية ووجود الدرع الصاروخية

[1] هادي زعرور، **مرجع سابق**، ص 39 .

بالجوار الروسي تخل بميزان القوى العالمي وتهدد الأمن الروسي، كما اعتبرت أن الوجود العسكري الأجنبي في المياه والدول المجاورة يهدف إلى الضغط السياسي والعسكري على روسيا.[1]

2 – التحالف الاقتصادي الإقليمي والدولي

لإقامة عالم متعدد الأقطاب سعت روسيا للبحث عن شركاء لإقامة تحالفات إقليمية ودولية، وفي نفس الوقت وسيلة لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية، وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية كقطب دولي، وقد اتضح ذلك من خلال المنظمات الإقليمية ذات الطابع الأمني – الاقتصادي – السياسي التي شكلت لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة ما تعلق منها بحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد التضييق الذي مارسته الدول الأخيرة على روسيا والتدخل في المناطق السابقة للاتحاد السوفيتي والتي تمثل مجالاً حيوياً لروسيا.[2]

أ – التكتلات الإقليمية : منظمة التعاون لشنغهاي: تأسست المنظمة باقتراح من الصين سنة 1996، وتضم كل من روسيا – الصين – كازخستان – قيرغيزستان – طاجيكستان – وانضمت إليها أوزبكستان سنة 2001، وتهدف المنظمة إلى ترقية التعاون الأمني – الاقتصادي – السياسي للتصدي للهيمنة والنفوذ المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، ومن بين ما نصت عليه الاتفاقية:

1– تعزيز سياسات التعاون بين الدول الأعضاء.

2 – إقامة مشاريع مشتركة في مجال النفط والغاز.

3– إنشاء منطقة للتجارة الحرة.

4 – إنشاء مصرف مشترك.[3]

ورغم أن الصين وروسيا كانتا مختلفتين في الأهداف في بداية الأمر، إذ سعت الصين من خلال المنظمة إلى تعزيز قدرتها التجارية والوصول الى مخازن النفط والطاقة، بينما سعت روسيا لإيجاد تكتل

[1] قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، إصدارات إي كتب، لندن، ط1،مارس 2016، ص75.

[2] منير مباركية، **استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية دراسة حالتي الصين وروسيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 152.

[3] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص 227.

عسكري للتصدي للنفوذ الأمريكي، ومع تزايد التهديدات توحد الخطاب الصيني- الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى، وقد تصبح المنظمة نواة لقطب عسكري.[1]

ب – التكتلات الدولية

من بين أشكال المواجهة الروسية للقوى الغربية على الصعيد الاقتصادي دعت روسيا إلى إنشاء تكتل اقتصادي عالمي عرف بدول البريكس*، والذي يضم كل من روسيا- الصين – البرازيل – الهند – جنوب إفريقيا. وقد انعقد أول لقاء رسمي سنة 2009، وتمثل المنظمة اجتماع لدول اقتصادية كبرى من شأنها تغيير ملامح النظام الاقتصادي العالمي. فحسب جيم أونيل تمثل البرازيل قاعدة العالم للمواد الخام، وتمثل روسيا محطة بنزين العالم، وتعتبر الهند مكتبة قرطاسية العالم، وتشكل الصين مصنع العالم، ويعلق صاحب التقرير بعد انضمام جنوب إفريقيا سنة 2011 قائلا: "عندما وضعت مصطلح البريك لم أكن أتوقع أن يتكون تكتل سياسي"، وهذا يشير إلى أن الاعتبارات السياسية لم تكن مطروحة لكن انضمام جنوب إفريقيا كان لدوافع سياسية- جيوبوليتيكية أكثر منها اقتصادية؛ فاقتصاد تركيا أفضل من جنوب إفريقيا.[2]

وقد أشارت البريكس Brics إلى ضرورة إنشاء عالم متعدد القطبية، يتم من خلاله توزيع القوى والنفوذ بين مجموعة من الدول. وهذا ما يخدم الاستراتيجية الروسية التي تسعى لإقامة عالم متعدد الأقطاب للعودة للقمة، ويتضح أن هناك انتقال تدريجي من مركز القوة الاقتصادية من القوى الغربية الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الاوروبي إلى القوى الشرقية المكونة من روسيا الاتحادية، والصين وحلفائهما.[3]

وأشارت العقيدة الأمنية الأخيرة إلى التعاون مع دول البريكس Brics، و دول آسيا الوسطى، ودول أمريكا اللاتينية يُمكِنْ انْ يُطور إلى المجال العسكري ليُستعملْ كوسيلة للوقاية من التهديدات الأمنية والنفود الأمريكي والأوروبي في المجال العسكري، والاقتصادي في المناطق الحيوية لروسيا، والسيطرة

[1] منير مباركية، **مرجع سابق**، ص 154.

[2] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص 242.

[3] **نفس المرجع**، ص 254.

على الاقتصاد الدولي الذي يشكلها تواجد حلف الناتو بالمناطق الحيوية. وهو الأمر الذي كان واضحا في أزمتي أوكرانيا وجورجيا.[1]

[1] Clara Weiss , **Poutine officialise la nouvelle doctrine militaire russe** ,sur le cite: https://www.wsws.org/fr/articles/2015/jan2015/ruse-j03.shtml , le 14 mars 2017

*مصطلح البريكس Brics: أستعمل أول مرة بلفظ البريك من طرف جيم اونيل ويعني حجر القرميد ويشير في اللغة الصينية إلى البلاد المبنية من سبائك الدهب، وقد عبر بهذا المصطلح للإشارة للتطور المحتمل للنمو الاقتصادي لكل من روسيا – الصين– البرازيل – الهند.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق في العالم التي شهدت ومازالت تعرف العديد من الصراعات، وتمثل منطقة تنافس العديد من الدول الباحثة عن النفوذ وتحصيل القوة، عن طريق البحث عن مواقع استراتيجية عسكرية و مصالح اقتصادية. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث الكشف عن دوافع الاستراتيجية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، وتحديد موقع سوريا داخل التوجهات الاستراتيجية الروسية.

المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

شغلت منطقة الشرق الأوسط اهتمام الساسة الروس؛ باعتبارها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الاورو – آسيوية لذلك كان اهتمام الروس بالمنطقة منذ زمن بعيد، فخلال المرحلة القيصرية خاضت روسيا ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية بين عامي 1677 – 1917 من أجل السيطرة على القوقاز، والبحر الأسود للوصول للمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط عبر المضايق التركية. وقد واجهت روسيا في المنطقة السياسة الفرنسية والبريطانية التي استطاعت الاستيلاء على بعض دول المنطقة وفقا لاتفاقية سايكس بيكو.[1]

أمّا المرحلة السوفيتية فقد اتسمت بوجود دافع أكبر لدى الروس منذ البداية حيت وجه Vladimir lenin رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق أكد خلالها " أن للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها". إلا أن الاهتمام بالمنطقة تراجع بوصول ستالين للحكم بسبب اهتمام روسيا بالحروب على الساحتين الاوربية والآسيوية، ومع اشتداد الحرب الباردة عاد الاتحاد السوفيتي لتنشيط سياسته في منطقة الشرق الأوسط والدخول في صراع على النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة.[2]

عرفت العلاقات الروسية الشرق أوسطية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تراجعا كبيرا؛ بحكم التوجه للغرب في فترة حكم Boris Eltsine في سعيه للاندماج في المنظومة الأوروبية، فخفَّضت روسيا

---

[1] باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 9 – 10.

[2] **نفس المرجع**، ص 10.

تواجدها في منطقة الشرق الأوسط وكانت شبه منعدمة إلا مع دولتين هما تركيا وإيران، وقد أثرت الاعتبارات الداخلية وقرارات الكرملين على التوجه العام للسياسة الخارجية، وبعد استقالة Boris Eltsine ووصول Vladimir Poutine كرئيس لروسيا غير معالم السياسة الخارجية لروسيا، وقد بينت ذلك وثيقة الأمن القومي الروسي التي اعتبرت أن الغرب سبب المشاكل التي تتخبط فيها روسيا على المستوى الداخلي ووفقا لمفهوم الأمن القومي؛ فإن إقامة عالم متعدد الأقطاب يجب أن يبنى وفق مزاحمة الدول الغربية في مناطق نفوذها وإضعاف مكانتها في الشرق الأوسط، وعليه بنيت السياسة الخارجية في هذه المرحلة على معارضة الغرب ورفض النظام الدولي القائم.[1]

وعليه أدرك Poutine أنه يجب العودة إلى الصراع على النفوذ في المناطق التي تزخر بالثروات الطبيعية، وتطل على المنافذ المائية والتركيز على الجانب الاقتصادي، وتوظيف سلاح الغاز والطاقة، وقد اتضح ذلك من خلال إقامة العلاقات مع الدول الحليفة والمعارضة للولايات المتحدة الأمريكية ودعم إيران في برنامجها النووي، وإقامة علاقات مع كل من مصر والسعودية.[2]

أولا: الأهمية الجيوبوليتيكة للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا

تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة تنافس بين العديد من دول العالم للمكانة الجيوبوليتيكية التي تحتلها المنطقة؛ فهي تربط بين بين قارات العالم الثلاث آسيا- أوروبا – إفريقيا وتقع روسيا في القلب الشمالي من العالم القديم حسب ما قدمه ماكندر Mackinder بينما تقع إفريقيا في القلب الجنوبي، ويرتبط الطرفين عبر منطقة الشرق الأوسط، وتضم منطقة الشرق الأوسط مجموعة من المنافذ البحرية التي تعتبر شريان الاقتصاد الدولي.[3]

---

[1] آنا بورشيفكايا، **روسيا في الشرق الأوسط الدوافع – الآثار- الآمال**، دراسة صادرة عن معهد واشنطون، فيفري 2016، ترجمة مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس، 2016، ص 8 على الرابط: http://idraksy.net/russia-in-middel-east/ يوم 11 مارس 2017 الساعة 15:33.

[2] **نفس المرجع**. ص ص 10 – 11.

[3] نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا2010-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 – 2015، ص 80 .

خريطة رقم 02: توضح دول منطقة الشرق الأوسط.

المصدر:

https://syrianpc.com/%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A9-%

إن تعدد المنافذ المائية بمنطقة الشرق الأوسط يجعلها ذات اهمية استراتيجية، إذ تصل قناة السويس بين خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، وتعد الرابط بين موارد الشرق ومصانع الغرب. كما يقع بالمنطقة مضيق باب المندب الواقع بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويصل بين خليج عدن والمحيط الهندي من جهة الجنوب والبحر الأحمر من جهة الجنوب. كما يقع بالمنطقة مضيق هرمز الواقع بين إيران في الشمال الشرقي، وسلطنة عمان في الجنوب الغربي، وبين الجهة الشمالية الغربية لشبه جزيرة مسندم والجهة الشرقية لجزيرتي منجام ولاراك من جهة الشمال، ويعتبر همزة وصل بين موانئ النفط في الخليج بالمحيط الهندي وبطرق الملاحة المتجهة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، كما تضم منطقة

الشرق الأوسط أكبر المسطحات المائية من البحار والمحيطات: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي.[1]

ويعتبر بحر قزوين دو أهمية بالنسبة لروسيا حيث يلتقي بأوروبا من خلال منطقة القوقاز وتطل عليه كل من إيران من ناحية الجنوب وتركمنستان وكازاخستان من ناحية الشرق وروسيا وأذربيجان من ناحية الغرب ويحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي.[2]

وتمثل منطقة الشرق الأوسط السبيل الوحيد أمام روسيا لفك عزلتها الجغرافية حيث تجد روسيا صعوبة في نقل الغاز الروسي عبر مضيق البوسفور الذي تسيطر عليه تركيا، وتواجه روسيا بشعارات حماية البيئة. كما تساهم الدول الإسكندنافية في التضييق على نقل النفط الروسي عبر بحر البلطيق.[3]

تُواجه روسيا عدة عقبات في علاقتها بتركيا؛ فالعلاقات الروسية التركية تشهد العديد من القضايا محل الخلاف. الأمر الذي يهدد المصالح الروسية، خاصة فيما يتعلق بالتضييق التركي على ناقلات عبور النفط، حيث تقوم تركيا بوضع مجموعة من القواعد التي تنظم حركة مرور السفن من بينها:

- ✓ أن يتم إبلاغ الدولة التركية بمرور السفن قبل عبورها للمضايق المائية، وان لا تمر السفن التي يزيد ارتفاعها على 58 متر.
- ✓ على السفن التي تحمل مواد نووية أو أي مواد خطرة أخذ رخصة البيئة التركية والمستشارية البحرية.
- ✓ لا يسمح بمرور أكثر من سفينة يزيد طولها على 150 متر وتحمل مواد خطرة.
- ✓ خضوع السفن لنظام راداري يتم من خلاله تتبع كل السفن التي تمر عبر المنافذ المائية التركية.[4]

لمواجهة السيطرة التركية وفك العزلة، سعت روسيا من خلال العودة إلى إقامة علاقات مع دول الشرق الأوسط ووضع موطئ قدم في كل القضايا التي تهم المنطقة، فعلى الصعيد الأمني تحتاج روسيا

---

[1] نجاة مدوخ، **مرجع سابق**، ص 82.

[2] **نفس المرجع**، ص ص82- 83.

[3] عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2009، ص 43.

[4] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 212.

للتقليل من التهديدات التي تأتيها من جهة الجنوب. وهذا ما أدى بها إلى إقامة علاقات أمنية- عسكرية مع بعض دول المنطقة من بينها دول العالم العربي – الإسلامي، حيث سعت إلى إقامة علاقات مع السعودية؛ لوقف الإمدادات السعودية للمقاتلين الشيشانيين في حروبهم بمنطقة آسيا الوسطى، وهذا وسيلة للتقليل من الصراعات ذات الطابع الديني، لارتباطها الجغرافي بالمنطقة .[1]

إنَّ التوترات التي شهدتها المنطقة، كانت دافعا لروسيا لإحياء علاقاتها مع حلفائها التقليدين وإقامة علاقات جديدة مع دول لم تكن ضمن دول أصدقاء روسيا، منها دول الخليج العربي وإسرائيل وتركيا، فالتطورات العسكرية والأمنية خاصة إبان الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، والتدخلات في أفغانستان وجورجيا، كانت عاملا مساعدا لإعادة إحياء دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مجال سوق السلاح والمبادلات التجارية.

وقد عملت روسيا لاستعادة دورها بإتباع عدة أساليب:

الأسلوب الأول: العمل على محو الديون لبعض دول المنطقة، حيث مسحت93 % من ديون العراق البالغة 12.9 مليار دولار كما أعفت ليبيا من كامل ديونها المقدرة بـ 4.6 مليار دولار. [2]

الأسلوب الثاني: إعادة إحياء المعاهدات السابقة وتوقيع عقود استثمارات تعوضها عن خسائرها وهذا ما قامت به مع ليبيا والعراق وسوريا، وإقامة اتفاقيات مع مصر لزيادة قيمة التبادل التجاري والسياحي بين البلدين. كما عملت على بذل جهود كبيرة للتواصل التجاري مع دول جديدة كتركيا وإسرائيل وتوقيع اتفاقية مع السعودية في مجال النفط والغاز وتوليد الطاقة الكهربائية.[3]

وتتسم السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط بكثير من الدقة، والتوازن في ظل الرهانات التي تفرضها المنطقة، فالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصالح الروسية في سعيها للعودة للشرق

---

[1] خديجة لعربيي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013 – 2014،ص ص113 – 114.

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص205.

[3] **نفس المرجع**، ص 206.

الأوسط، وبعث نفوذها من جديد كبيرة جدا، حيث تحاول روسيا الموازنة بين دول المنطقة بدءا بإيران ودول الخليج وإسرائيل .[1]

ثانيا: أهداف الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

1 – مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجيا وعسكريا واقتصاديا،

2 – تحقيق المصلحة الاقتصادية القائمة على مبدأ الربح والخسارة عن طريق تنشيط صادراتها من العتاد العسكري. وقد حصلت على أكثر من 800 دولار من إيران نظير بنائها مفاعل بوشهر النووي

3 – المصلحة الأمنية التي حتمتها العوامل الجغرافية، حيث يمثل الشرق الأوسط منطقة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وتعمل روسيا لمنع أي تدخل خارجي فيها[2] فروسيا تعتبرهما مجالا حيويا وعليه انصب اهتمام روسيا على كل من إيران وتركيا منذ زوال الاتحاد السوفيتي؛ باعتبارهما أكبر دولتين في المنطقة يسعيان للولوج لمنطقتي آسيا الوسطى والقوقاز ومحاولة السيطرة عليهما لوجود نوع من الترابط الديني والعرقي واللغوي بين هاتين الدولتين والشعوب القوقازية في آسيا الوسطى.[3]

4– مواجهة التهديدات الأمنية التي تأتيها من منطقة الجنوب، والمتمثل في الاندفاع الإسلامي وعليه فإن اهتمام روسيا بدول المنطقة العربية يعد سياسة وقائية، ورد فعل استباقي للوقوف في وجه التهديدات الخارجية المحتملة.

5– البحث عن دول تواجه نظام القطبية الأحادية التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يفسر العلاقات الروسية مع كل من إيران والعراق وسوريا في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

6 – البحث عن شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية، لصرف الأسلحة العسكرية، والحصول على مكاسب اقتصادية.

---

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **هكذا تؤسس روسيا لخريطة جديدة في الشرق الأوسط**، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/8387 يوم 05 مارس 2017 على الساعة 11:40.

[2] زياد عبد الرحمان علي الكوران، **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، ط.1، 2016، ص258.

[3] أحمد عبد الله الطحلاوي، **استعادة الدور المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، على الرابط:** http://www.acrseg.org/16360، يوم 06 مارس 2017 على الساعة: 15:25.

7 – تأكيد الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط، لتفادي نزاعات آسيا الوسطى التي تشارك فيها بعض دول المنطقة كإيران، وعلى هذا قامت روسيا بإمداد إيران بالسلاح والتكنولوجيا النووية لإبعادها عن آسيا الوسطى، ومن جهة أخرى استخدام إيران كورقة ضغط في وجه الولايات المتحدة.[1]

ثالثا: رهانات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

الجماعات الإرهابية

يُعتبر التطرف الديني من ابرز التحديات التي تواجه الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، وقد صنفت العقيدة العسكرية التي صادق عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 26 ديسمبر سنة 2014 التطرف الديني في المرتبة الثانية، من حيث التهديدات الأمنية على الأمن القومي الروسي، وتنظر روسيا إلى تصاعد الحركات الإرهابية في الشرق الأوسط كونها تمثل تهديدًا غير مباشر على أمنها؛ وهذا كان دافعا للاهتمام بقضايا المنطقة، على رأسها محاربة الجماعات الإرهابية عن طريق بناء علاقات مع الدول المسلمة في المنطقة، سواء بالحضور كمراقب في منظمة التعاون الإسلامي أو التقدم بمبادرات داخل الأمم المتحدة مثل حوار الثقافات والحضارات، وتخشى روسيا بوتين من الانعكاسات الأمنية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، بعد عودة عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في ظل ارتفاع عدد الروس من المسلمين.[2]

التنافس الخليجي– الإيراني: تأثير العلاقات الإيرانية – العربية على مسار التعاون بين الدول العربية السنية، وانعدام الثقة في الشريك الروسي؛ فالتقارب الروسي– الإيراني خاصة في ظل الأزمة السورية يجعل من دول الخليج، تشك بعدم قدرة روسيا على تعويض الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كحليف استراتيجي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عنها.[3]

---

[1] لمى مضر الأمارة، **مرجع سابق**، ص ص362– 365 .

[2] عزت سعد السيد، **السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط بين الإرهاب وإيران**، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx يوم 11 مارس 2017 على الساعة: 11:15.

[3] محمد عصام لعروسي، **الاستراتيجية العسكرية الروسية إزاء الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط:http://democraticac.de/?p=44416 يوم 11 مارس 2017 على الساعة: 11:43 .

المطلب الثاني: موقع سوريا في الاستراتيجية الروسية

أولا –**الموقع الجغرافي لسوريا:** تقع سوريا في الجنوب الغربي للقارة الآسيوية، وبالقرب من القارة الإفريقية، و في واجهة القارة الأوروبية، وتطل على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وتمثل البوابة التي تلج منها تركيا للوطن العربي. يحدها من الجهة الغربية الدولة العراقية، وتمثل سوريا قلب بلاد الشام.[1]

ثانيا – موقع سوريا في النظريات الجيوبوليتيكية:

1– حسب التقسيم الذي قدمه ماكندر Mackinder للعالم، تقع سوريا في منتصف الجسر الذي يربط القلب الكبير في وسط آسيا وشرق أوروبا، وبين القلب الصغير الواقع في وسط إفريقيا، والذي يمتد من مصر مرورا ببلاد الشام ومنطقة القوقاز. كما تقع في الهلال الداخلي الذي يمتد من سهول البلطيق في الشمال الغربي وصولا إلى كوريا في الشمال الشرقي، وعليه تقع روسيا في المنطقة الوسطى من نظرية قلب الأرض لماكندر Mackinder.

2– "تقع سوريا حسب نظرية الحافة التي قدمها نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman في وسط الهلال الممتد من هولندا حتى جزيرة كامشاتكا، وهذا يعطي لسوريا أهمية في الجيوستراتيجيا العالمية."[2]

ثالثا: العلاقات الروسية – السورية

تعود العلاقات الروسية – السورية إلى أواخر القرن الثامن عشر، بفتح روسيا للقنصلية الروسية بدمشق وبعد مرور مائة عام تم فتح قنصلية بميناء اللاذقية، وباندلاع ثورة البلاشفة عام 1917 وبروز الاتحاد السوفيتي، وتبنى سياسة خارجية قائمة على العزلة ودعمه لقرار عصبة الأمم سنة 1939 بخصوص مشكلة الاسكندرونة الواقعة في الجهة الشمالية الغربية لسوريا لصالح تركيا لضمان مرور السفن السوفيتية عبر المضايق التركية تراجعت العلاقات بين البلدين، ومع استقلال سوريا سنة 1944 و اعتراف الاتحاد السوفيتي باستقلال سوريا تحسنت العلاقات بين البلدين، خاصة بعد اعتراض الاتحاد

[1] إبراهيم أحمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2016، ص 29 .

[2] **نفس المرجع**، ص 31 .

السوفيتي على الضربة العسكرية الفرنسية على سوريا سنة 1944، وإرسال رسالة للحكومة الفرنسية تندد بالعمل العسكري، فضلا عن تقديم دعوة للقوى الكبرى لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف العمليات الحربية.[1]

أدَّى التدهور في العلاقات بين سوريا والغرب، إلى تعزيز العلاقات السوفيتية – السورية لتصل إلى حد التحالف الاستراتيجي في فترة حكم حافظ الأسد منذ سنة 1970، خاصة بعد طرد السوفييت من مصر سنة 1971 الأمر الذي دفع بالاتحاد السوفيتي إلى البحث عن بدائل أخرى، وكان ذلك بالتوجه صوب سوريا والعراق، وتقديم الدعم العسكري للبلدين، ومساهمته في بناء البنية التحتية لسوريا، ودعمها في المحافل الدولية، بالإضافة إلى دعم سوريا في حربها ضد إسرائيل المدعومة من القوى الغربية.[2]

وتعتبر سوريا دولة محورية في الشرق الأوسط، وعنصر مؤثر في التفاعلات الإقليمية، وقد بنت علاقاتها مع العديد من القوى الإقليمية والدولية التي تربطها مصالح بمنطقة الشرق الأوسط، ولم يتغير دور سوريا في فترة الاتحاد السوفييتي في الصراع الدولي بين الشرق والغرب، كما لم يختلف دورها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بفضل الحنكة التي تميز بها الرئيس السوري حافظ الأسد. وعليه لا يمكن تجاوز سوريا عند أي ترتيبات إقليمية، وقد ورث بشار الأسد تركة والده الإقليمية من منطلق الدور الإقليمي نفسه.[3]

وقد تزامن وصول بوتين Poutine والبحث عن استعادة مكانة روسيا على الساحة العالمية، تحرك سوريا للخروج من الضغوطات الأمريكية، عن طريق بناء علاقات إقليمية ودولية تؤمن لها حرية الحركة بعيدا عن الضغط الأمريكي. وقد شكلت روسيا احد أهم المحاور في السياسة الخارجية السورية، واستفادت بذلك سوريا من استراتيجية بوتين، كما استفادت روسيا من إعادة علاقاتها مع روسيا كحليف استراتيجي في ظل التهديدات التي تفرضها السياسة الغربية عليها، وقد شهدت العلاقات تطورا في السنوات العشر الأخيرة في مختلف المجالات.[4]

---

[1] مايسة محمد مدني، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الرابع، 2014، ص 203

[2] **نفس المرجع**، ص ص 204 – 205 .

[3] محمود حمدي أبو القاسم، **تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا**، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/15132 يوم 15 مارس 2017، على الساعة: 14:25

[4] **نفس المرجع**.

وتخشى روسيا من أنَّ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أو حلف الناتو كما حصل في الأزمة الليبية سيؤدي إلى فشل بناء الدولة كما حدث في العراق وأفغانستان وليبيا، وسيؤدي في الأخير إلى تدهور الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي سياسهم في انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

وقد حددت كل من وثيقة مفهوم الأمن القومي ووثيقة مفهوم السياسة الخارجية اللتان ترتكز عليها سياسة الأمن القومي الروسي إلى أن الإرهاب الحديث يستند إلى رؤية دينية متعصبة، إضافة إلى إمكانية سرعة انتشاره متجاوزا بذلك الحدود الدولية. كما أن من بين سمات الجماعات الإرهابية مصادر تمويلها الآمنة وإمكانية حصولها على أسلحة متقدمة، وترى روسيا أن الجهود التي تؤديها جماعات مثل: تنظيم القاعدة وداعش*، والرامية إلى استعادة خلافة عظمى يعتبر تهديدا على رقعة واسعة من العالم تمتد من ليبيا وصولا إلى أفغانستان، مرورا بالعراق وسورية.[2]

---

[1] Ekaterina stepanova, **Russian in the middle east:back to a grand strategy or enforcing multilateralism** ? , politique etrangere, 2016, p 4.

[2] لمى مضر الأمارة، **الموقف الروسي من الأزمة السورية وانعكاساته الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 448، جوان 2016، ص 31 .

*داعش الدولة الإسلامية في العراق والشام، أسسها أبو بكر البغدادي، كانت في البداية تحمل اسم الدولة الإسلامية في العراق تم أعلن سنة 2013 عن الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد النجاح الذي حققه الجولاني قائد فرع جبهة النصرة في سوريا.

ملخص الفصل الأول

يُعتبر الجيوبوليتيك مدخلا هاما لفهم تحركات السياسة الخارجية للدول على الساحة الدولية، أوقات السلم والأزمات، ويَعرفُ هذا الحقل رواجاً واسعا في الدراسات السياسية والاستراتيجية رغم ميوعة مصطلح الجيوبوليتيك، الذي كان يرمز في الكثير من الأحيان إلى كونه دافعاً للدول للتوسع على حساب دول أخرى، وقد كانت هذه الفكرة أهم فكرة قدمها عالم الجغرافيا السياسية راتزل بوصفه للدولة على أنها كائن حي، وطورها فيما بعد هاوشهوفر. وعليه يمكن القول أن الديناميكية في المفهوم أدت إلى تباين فهم الدول لموقعها في الساحة الدولية، ومنه اختلاف رؤيتها وتفسيرها لطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه على رقعة الشطرنج الكبرى.

ساهم الفكر الجيوبوليتيكي في بلورة السياسة الخارجية لروسيا، في إدراكها للتهديدات الداخلية والخارجية التي برزت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث ساهم الفكر القائم على التوجه الأوراسي في فترة زمنية معينة، إلى إعادة تغيير التوجه الخارجي من الاهتمام بالدائرة الأوروبية إلى الاهتمام بالدائرة الأوراسية التي تأخذ من الشرق والغرب، وقد كان ذلك واضحا من خلال التغييرات التي بلورتها القيادة الجديدة لروسيا مند سنة 1999، على المستوى الداخلي، والخارجي، والدعوة إلى إعادة النظر في الوضع الذي ترتب نتيجة الاعتماد على القوى الغربية في عملية إعادة بناء الدولة.

ويتضح من خلال استقراء العلاقات الروسية الشرق الأوسطية والعلاقات الروسية السورية أن السياسة الروسية منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين، كانت تمهِّد للعودة إلى ساحات الصراع الاستراتيجي باعتبارها مناطق تمثل امتدادا حيويا لروسيا على مختلف الأصعدة، كما يتضح أن بوتين سعى لعدم تكرار نفس الأخطاء التي أدت إلى زوال الاتحاد السوفيتي، وعليه كانت السياسة الخارجية الروسية قائمة على إعادة التوجه إلى المناطق التي تزخر بالموارد الطبيعية، وقد كان ذلك بارزا من خلال الزيارات التي قام بها بوتين لمنطقة الشرق الاوسط.

الفصل الثاني: الأزمة السورية بين الرهانات الإقليمية والدولية

الفصل الثاني: الأزمة السورية بين الرهانات الإقليمية والدولية

شهدت الأزمة لسورية منذ بدايتها سنة 2011 تجاد بات إقليمية ودولية ساهمت في تغيير مسار الأزمة من أزمة داخلية بين الشعب السوري المطالب برحيل النظام القائم وبين النظام السوري برئاسة بشار الأسد الرافض لمطالب الأطراف الداخلية المطالبة برحيله، وقد أدى تدخل القوى الإقليمية والدولية لتدويل الأزمة السورية لتصبح بدلك صراعا إقليميا ودوليا، وعليه نحاول من خلال هذا الفصل معرفة الرهانات الداخلية للأزمة السورية وتحديات كل طرف.

كما نحاول من خلال هذا الفصل تحديد الرهانات الإقليمية التي تواجها كل من تركيا خاصة فيما يتعلق بمسألة الأكراد المتواجدين على الحدود السورية– التركية، ورهان تركيا في حال إقامة الدولة الكردية، بالإضافة إلى الرهانات التي تواجهها إيران كحليف استراتيجي للنظام السوري في حال سقوط النظام السوري من جهة، ومعرفة الدور الإيراني في الأزمة السورية منذ أحداث الثورة من جهة أخرى، فضلا عن تحديد موقف دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية والدور التي لعبته السعودية في الأزمة السورية. بهدف تحديد الرهانات التي تواجه السعودية خاصة بعد تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد انهيار نظام صدام حسين في العراق بعد الغزو الأمريكي سنة 2003، كما نحدد الرهانات التي تواجه إسرائيل بعد الأزمة السورية والموقف الإسرائيلي من أحداث التغيير في المنطقة.

العنصر الأخير الذي سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الرهانات الدولية التي شكلتها الأزمة السورية، وتأتي في مقدمتها روسيا الفاعل الأكثر تأثيرا في الأزمة السورية منذ سنة 2011 وصولا إلى التدخل سنة 2015 كأقصى درجة وصل لها التفاعل الروسي مع الأزمة، ثم نحاول تحديد الرهان الأمريكي وأثر الأزمة السورية على مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تحديد الرهان الصيني ودوافع الصين من خلال التمسك بموقف داعم للنظام، وفي آخر الفصل نسعى إلى تحديد الرهان الأوروبي خاصة في ما يتعلق بقوافل اللاجئين السوريين والتهديدات التي تواجه الدول الأوربية.

المبحث الأول: الأبعاد الداخلية للأزمة السورية

يمكن تصنيف الأزمة السورية في إطارها العام على أنها آخر موجات الربيع العربي التي مست العديد من الدول العربة منذ سنة 2011، كما يمكن وضعها في سياقها العام على أنها ثورة شعب على وضع قائم لم يكن يلبي حاجيات الشعب السوري على كافة المستويات، وعليه جاءت أحداث الربيع العربي لتكون القطرة التي أفاضت الكأس وأخرجت ثورة الياسمين بتونس بعد حادثة البوعزيزي الشعب العربي من عزلته ليحاول تغيير الوضع، الأمر الذي ساهم في تأزم الأوضاع في العديد من الدول من بينها سوريا؛ نتيجة تمسك النظام القائم بالحكم ورفضه لمطالب الشعب السوري، وعليه نحاول من خلال هذا المبحث تحديد حجج النظام السوري وشكل الدور الذي لعبه كل من النظام السياسي والمعارضة السوري.

المطلب الأول: جذور الأزمة السورية وتطورها

بدأت الأزمة السورية بمظاهرات سلمية وكانت بدايتها مدينة درعا الواقعة بالجزء الجنوبي لسوريا في 15 مارس 2011 حين خرج مجموعة من المتظاهرين المطالبين بالحرية والإصلاح رافعين شعارات كتب فيها:

"جاك الدور يا دكتور والشعب يريد إسقاط النظام" متأثرين بما حدث في الدول العربية بعد نجاح الثورة التونسية والمصرية في إسقاط رأس السلطة التنفيذية، إلا أن الأجهزة الأمنية عملت على قمع تلك المظاهرات منذ الوهلة الأولى، لتنتشر بعدها المظاهرات في مناطق مختلفة معبرة عن تضامن الشعب السوري مع سكان درعا. ولم يكن لنجاح الثورات العربية العامل الذي دفع بالشعب السوري للمطالبة بالتغيير، قد يكون هو العامل الذي ساهم في التعجيل بوقوعها في تلك الفترة؛ فتاريخ سوريا كان مليئا بالأزمات التي لاقت القمع من الأجهزة الأمنية.[1]

كانت الأزمة السورية نتيجة تراكم عدة عوامل بعضها سياسي وبعضها اقتصادي و اجتماعي، ولم تكن الأزمة إلا عبارة عن رد فعل عفوي على الواقع المحتقن الذي سببه جمود البنية السياسية بعد

[1] عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013، ص 75.

فشل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، سعت من خلالها الجماهير إلى تغيير الوضع القائم لضمان تحقيق العدالة والمساواة وفتح التعددية السياسية أمام الأقليات.[1]

وقد كانت هذه الظروف متوفرة في مدينة درعا، إذ عرفت المنطقة خضوعا لسنين عدة للتهميش وارتفاع نسبة الفقر وغياب خطط التنمية، إضافة إلى انتشار الفساد نتيجة الصراع بين مسيري المنطقة الذين استغلوا الموارد والمقدرات الاقتصادية لتحقيق منافع شخصية، وقد ساهمت هذه العوامل وغيرها في مطالبة أهالي درعا بتحسين وضعيتهم والتعبير عن غضبهم من السلطة السياسية القائمة وتمثلت عوامل الأزمة في:[2]

أولا: الأسباب السياسية لاندلاع الأزمة السورية

طبيعة النظام السياسي

عرفت الحياة السياسية في سوريا لفترات طويلة حصر السلطة بشخص الرئيس، وعدم التداول السلمي على السلطة؛ فقد احتكرت عائلة الأسد السلطة خلال ثلاثة عقود تم فيها حكم سوريا حكما فردياً مطلقاً معتمداً على الأمن والجيش بالدرجة الأولى، حيث قام بالسيطرة على كافة الأحزاب السياسية، وعمل على تهميش الطبقة الوسطى، ما أدى لتهميش عدد كبير من الشعب السوري عن الحياة السياسية لتحتكر قوات الأمن والشرطة صناعة القرار السياسي، كما عرفت سوريا تفشي كبير للفساد لغياب دولة القانون، وعلى هذا فإن طبيعة النظام السياسي المغلق كان له أثر سلبي .[3]

ظلت المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في سوريا لسنين عديدة خاضعة للأجهزة الأمنية ولم يتغير ذلك بوصول بشار الأسد للحكم؛ بل تضخم دور الأجهزة الأمنية وقد أدى هذا الوضع إلى حالة من الاختناق السياسي، كان لهذا الاثر في مسار الثورة منذ بدايتها؛ إذ وجدت تفاعلا شعبيا تطلعا في

---

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011 – 2013**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر، غزة 2015، ص 37.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 76 .

[3] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص 37 .

حياة سياسية يكون فيه صناعة القرار وفق عملية تشاركيه بين جميع الأحزاب و منظمات المجتمع المدني و النظام السياسي.[1]

رجحان سلطة الرئيس على باقي السلطات

من بين العوامل التي ساهمت في تعميق الأزمة التي شهدها النظام السوري، غياب التوازن بين السلطات؛ فقد كان للصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية والتي منحت له بموجب الدستور تأثيرا على السير العادي للحياة السياسية. الأمر الذي أخل بعمل السلطتين خاصة في ظل تدخل الأجهزة الأمنية والتضييق على عملها، وهو الأمر الذي كان له تأثيرا على حياة المواطن السوري على كل المستويات، ويرتبط هذا بطبيعة الحكم في سوريا والذي يجسد لفكرة وراثة السلطة، وقد كان هذا من بين المطالب التي نادى بها المتظاهرين، من خلال الدعوة إلى إلغاء قانون التوريث الذي عمل لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن ليجعل من سوريا جمهورية وراثية منذ حكم حافظ الأسد. رغم أن الشعب السوري كان يأمل في تغيير بشار الأسد لشكل الحكم وفتح باب المشاركة السياسية[2]

قوانين أنظمة الطوارئ:

طالب الشعب السوري بإلغاء حالة الطوارئ التي تم العمل بها منذ تولي حزب البعث السلطة سنة 1963 وتم بموجبها تعطيل العمل بالدستور، وما نتج عنه من تفرد وسيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة، وقد أدّى هذا إلى تراجع كفاءة الإدارة نتيجة تدخل أجهزة الأمن في الشؤون السياسية والإدارية، كما طالب السوريون بإلغاء المادة 08 من دستور 1973 التي كرست دستوريا لمبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع.[3]

ثانيا: العوامل الاقتصادية لبداية الأزمة السورية

لم يكن الوضع الاقتصادي لسوريا أفضل من الواقع السياسي؛ فقد كانت الدولة عاجزة عن توفير فرص العمل للسكان، وكانت نسبة البطالة مرتفعة حيث بلغت في السنوات العشر السابقة للأزمة

---

[1] غازي التوبة، **الثورة السورية الأسباب والتطورات**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، على الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-abhath.10-07-12htm يوم 15 مارس 2017 على الساعة : 23:25 .

[2] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص 38.

[3] **نفس المرجع، ص 39** .

حوالي 16,9 % وانحدر معدل النمو الاقتصادي رغم الخطط التنموية التي وضعتها الدولة لتطوير القطاع الاقتصادي وانتهاج سياسة السوق الاجتماعي كطريق للتحول الاقتصادي، والتخلي عن استراتيجية السوق المركزي والانفتاح أكثر على الاقتصاد الليبرالي، إلاَّ أنَّ عملية التحول التي كان الهدف منها تحرير التجارة وتقليص تدخل القطاع العام في الشؤون الاقتصادية ورفع الدعم تدريجياً على السلع الأساسية، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني الأجور وانخفاض القدرة الشرائية لسيطرة الطبقة الرأسمالية على الاقتصاد وبُروز تيار جديد يجمع بين الليبرالية الاقتصادية والاستبداد السياسي أسهم في إضعاف الدولة وأضرت بالطبقة الوسطى وتزايدت معدلات الفقراء.[1]

ورغم أنَّ الاقتصاد السوري شهد نمواً في الفترة الممتدة بين 2001 – 2010 بمعدل نمو قارب 4,45 إلاَّ أنَّ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي كان منخفض وقارب 2،0، وقد كان لتدهور القطاع الزراعي بعد أزمة الجفاف، وعدم استغلال الموارد المائية، وتأخر المشاريع التنموية وارتفاع أسعار المواد الزراعية كالسماد أثر سلبي على الوضع الاقتصادي في سوريا تسبب في أزمة أمن غذائي وغياب فرص عمل وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.[2]

ثالثا: العوامل الاجتماعية والثقافية

كان للسياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة السورية، الأثر السلبي على الشعب السوري فلم يكن هناك توازن بين ارتفاع عدد السكان في سوريا وعدد مناصب الشغل التي توفرها الدولة. أدى هذا إلى ارتفاع نسبة البطالة في سوريا، حيث قدرت نسبة البطالة سنة 2005 حسب الإحصاءات الرسمية بـ 11.5 أي ما يساوي 650 ألف شخص، و بالموازاة مع هذا الرقم كانت سوريا تعاني من بطالة مقنعة، ما يجعل النسبة الحقيقية للبطالة تبلغ 20% ما يعادل مليون ومائة ألف شخص، وقد كان هناك تفاوت من منطقة إلى أخرى ومن فئة إلى فئة حيث كانت نسبة البطالين من الفئة الشابة (15 – 24) تقدر ب 71 % ونسبة 51 % من العاطلين عن العمل يقطنون الأرياف.[3]

---

[1] ربيع نصر، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص 8 – 16.

[2] **نفس المرجع**، ص 19.

[3] كمال ديب، **تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط.1، 2011، ص 757.

وعلى هذا ورغم كون سوريا بلداً غنيا بالموارد الطبيعية، إلاَّ أنَّ غياب العدالة في توزيع تلك الموارد أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر، حيث قدر سنة 2010 عدد اللذين يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي عدد السكان بحوالي 7 ملايين فرد سوري بنسبة 34.3 % وقدر معدل البطالة حسب التقرير بـ 16.5%، إذ انخفضت القدرة الشرائية نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة بحوالي 28% خلال العشرة أعوام الأخيرة التي سبقت الأزمة.[1]

شكل01: يوضح نسبة أعداد الفقراء عبر المناطق باستعمال خط الفقر الأعلى(أ) وخط الفقر الأدنى(ب) لسنتي 2004- 2007

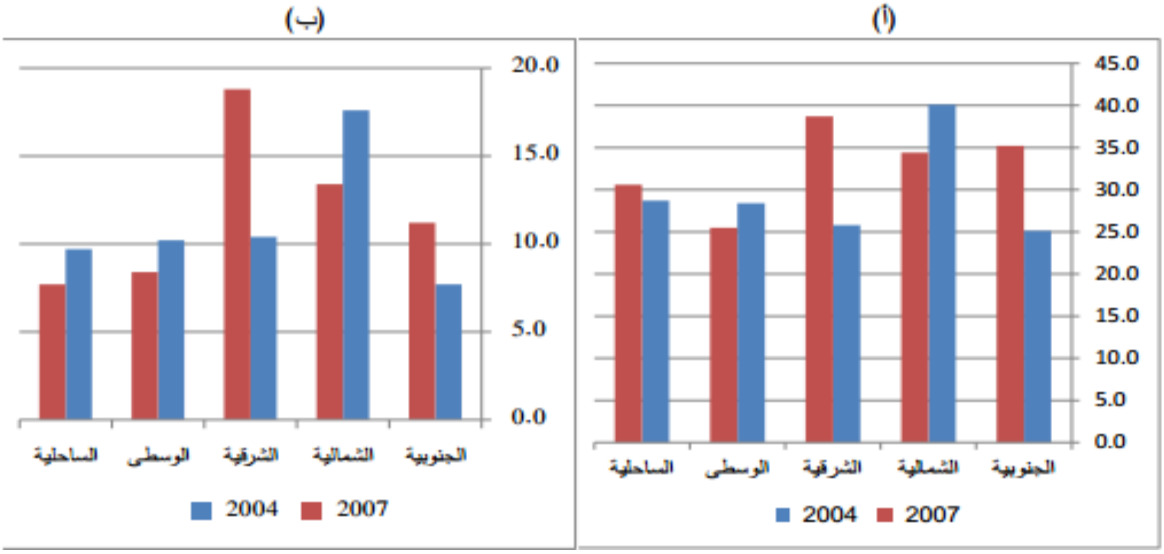

المصدر: ربيع نصر وآخرون، **الأزمة السورية الجدور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، المركز السوري للبحوث والدراسات، 2013، ص 25.

بالاعتماد على بيانات الجدول يتضح حجم التباين في توزع الفقر، حيث نجد ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الشمالية والشرقية سواء في الجدول الذي يوضح حد الفقر الأعلى أو الأدنى، وهو ما يوضح عدم وجود تنمية بهذه المناطق في الفترة الممتدة من 2004- 2007.

[1] مالكي مريم، **السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا 2011- 2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية، 2014- 2015، ص 6.

المراقبة الأمنية وغياب عدالة توزيعية

من بين العوامل التي أدت إلى قيام الثورة المراقبة الأمنية المستمرة من الأجهزة الأمنية، وشمولية النظام السياسي أصبح المواطن السوري معرض للاعتقال دون مبررات ما أدى به إلى الإحساس أن كرامته لا قيمة لها، وقد حدث هذا الأمر مع العديد من المواطنين. الأمر الذي أسهم في دفع الشعب السوري إلى الثورة على النظام القائم من أجل استرجاع كرامته، وقد كان من العوامل التي ساهمت في تأجيج الأوضاع، ودفع الشعب السوري للقيام بثورة ضد النظام، كما كان التضييق الذي تعرض له المواطن السوري يشمل عدم قدرته على الحصول على أبسط حقوقه في شتى المجالات نتيجة لغياب مساواة بين الشعب السوري في كافة المجالات – اقتصادي – سياسي – تعليمي – اجتماعي دافعاً للشعب السوري للمُطالبة بتغيير الأوضاع.[1]

المطلب الثاني: الفواعل الداخلية في الأزمة سوريا منذ 2011

شكلت الأزمة السورية رهاناً لأطراف داخلية وهذا لحجم التفاعل الداخلي ويتضح دلك من خلال العدد الكبير في الأطراف المؤثرة في الأزمة والتي كانت في أغلبها ذات توجهات وأجندات مختلفة تتعارض وتوجهات الأطراف الفاعلة في الأزمة، وقد كان لكل طرف رهان خاصة بعد التدخل الخارجي لقوى إقليمية ودولية.

أولا: النظام السوري

كان للنظام السوري دور فعَّال في الأزمة باعتباره الجهة المخولة لها دستوريا حفظ الأمن والسلم داخل الدولة، إلاَّ أنّ النظام السوري لم يُحسن التعامل مع الأزمة في بدايتها مُعتبراً إياها مؤامرة خارجية تدعمها مخططات غربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سعيا منها لإسقاط النظام السوري الذي يعادي سياسة إسرائيل منطقة الشرق الاوسط، ويدعم كل من إيران والمقاومة الفلسطينية، وعليه استعمل النظام السوري العنف ضد المطالب الشعبية رغم أنّ المظاهرات في شكلها العام كانت تبدو سلمية، لم يكن العمل المسلح بارزا مُنذ البداية لذى الاطراف المعارضة.[2]

[1] مالكي مريم، **مرجع سابق**، ص 61.

[2] نجاة مدوخ، **مرجع سابق**، ص 146.

ومع تزايد الضغوط التي كانت تمارسها الدول على النظام السوري والتي جاءت في شكل دعوات تُطالب النظام السوري بعدم استعمال العنف ضد الشعب السوري، حاول النظام السوري استدراك الأمر عن طريق القيام بجملة من الإصلاحات وأعلنت مستشارته بثينة شعبان عن إجراء إصلاحات سياسية تتضمن إلغاء حالة الطوارئ المعمول بها مُنذ سنة 1963، وإصدار قانون جديد للأحزاب يُتيح الانتقال للتعددية الحزبية وفتح المجال أمام الحرية الإعلامية، فضلا عن رفع رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين عن العمل، كما قام النظام السوري بإطلاق العديد من المعتقلين السياسيين من بينهم أعضاء من حركة الإخوان المسلمين، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عادل سفر.[1]

ويجد النظام القائم من يدعمه في الحجج التي قدمها، باعتبارها مؤامرة غربية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية من قوى إقليمية ودولية وحتى بعض الأطراف الداخلية، حيث أعلنوا صراحة وقوفهم إلى جانب الأسد منذ بداية الأزمة السورية، من بينهم إيران التي دعمت الأسد سياسياً وعسكرياً، إضافة إلى حزب الله اللبناني، كما يجد النظام دعماً من الصين وروسيا، إضافة إلى بعض الأطراف الداخلية والخارجية التي لم تعلن دعمها المباشر لنظام الأسد. ما يجعل من النظام السوري يجد سند في المحافل الدولية مثل: مجلس الأمن ويستفيد من الدعم العسكري لتحقيق انتصار على الميدان، إلا أن هذا يجعل من النظام السوري هو الآخر رهين هذه التحالفات القائمة ونهايته ستكون بتخليها عنه.[2]

ثانيا: المعارضة السورية

منذ بداية الأزمة السورية كانت هناك فوارق في صفوف المعارضة كانت ملامحه جلية بين المعارضة السياسة المتواجدة بالداخل والمعارضة السورية المتواجدة بالخارج؛ فالأولى كانت حذرة في رفع المطالب والشعارات لمعرفتها بمدى تسلط النظام، بينما الثانية بدت أنها أكثر تسرعا في رفع المطالب حيثُ سارعت لطرح مطلب إسقاط النظام، والرهان على التدخل الأجنبي ورفض الحوار مع النظام القائم باعتباره نظاما غير شرعي لا يمثل الشعب السوري، وقد كان هذا عائقاً لتشكيل هيئة

---

[1] مالكي مريم، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

[2] محمد بن سعيد الفطيسي، **مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي**، مجلة الفلق الإلكترونية، على الرابط: http://WWW.alfalq.com/?p=5532 يوم 18 مارس 2017، على الساعة: 13:07.

جامعة توجه الثورة، وقد اتضح الانقسام بين صفوف المعارضة داخلياً مع تشكيل هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي التي ضمت شخصيات سورية بارزة: كبرهان غليون، ميشيل كيلو، حازم نهار، عبد العزيز الخير، وحبيب عيسى، وقد أنشأت بعد ثلاثة أشهر هيئة التنسيق الوطنية إلاّ أنّها لم تنجح في الجمع بين القوى المعارضة في داخلها؛ نتيجة الارتجالية في التصرف وانعدام الثقة بين الأعضاء وملاحقة النظام لأعضائها.[1]

ويُعتبر لقاء الدوحة المحاولة الأكثر شمولية لتوحيد صفوف المعارضة؛ فهو أوسع لقاء جمع مختلف أطياف المعارضة (هيئة التنسيق الوطنية، قوى إعلان دمشق، حركة الإخوان المسلمين، التيار الإسلامي المستقل، مجموعة إسطنبول والمستقلون)، وقد مهدت الطريق لاجتماعات إسطنبول التي نتج عنها الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني السوري في أكتوبر 2011، وقد رأى الحاضرون في الاجتماع أنّ توحيد صفوف المعارضة أصبح مطلبا شعبيا، وقد دعا في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام، ورفض الحوار معه والدعم الكامل للثورة.[2]

ساهمت المطالب الشعبية بتشكيل كيان سياسي حقيقي يحتوي الثورة السورية، ومطالبة بعض الدول نتيجة وجود فراغ أمني لبعض المناطق التي فقد النظام السيطرة عليها تحركاً لبعض الشخصيات المعارضة لتطوير فكرة المجلس الوطني السوري، وتشكيل ائتلاف وطني ينوب عن النظام السياسي في حال انهياره، وقدم رياض سيف مبادرة أصطلح عليها " هيئة المبادرة الوطنية" ولقيت ترحيباً من الولايات المتحدة الأمريكية، وانبثق عنها تأسيس الحكومة المؤقتة بقيادة غسان هيتو، رغم أنّ الائتلاف انقسم إلى تيارين: تيار يقوده معاد الخطيب ويتحفظ على فكرة الحكومة المؤقتة، بينما الثاني يدعو إلى ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة تنفيذا لقرار وزراء الخارجية، وقد انتهى بتشكيل حكومة مؤقتة لها تمثيل في الجامعة العربية.[3]

العمل المسلح في سوريا كان بارزا منذ الأشهر الأولى، وقد اتسم في بداية الأمر بطابعه التقليدي البدائي الذي يعكس واقع النسق المجتمعي، شكل حمل السلاح الموجود في المنازل أحد

---

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 397.

[2] **نفس المرجع**، ص 400.

[3] **نفس المرجع**، ص – ص 407 – 414.

سماته البارزة، فضلا عن القيام بأعمال فردية بطريقة غير منظمة جاءت كرد فعل دفاعي، ولم تتخذ الشكل الهجومي المنظم إلا بعد حادثة جسر الشغور والتي رفعت من مستوى التصعيد من طرف النظام، وقد تزامنت الحادثة بإعلان المقدم المنشق حسين الهرموش تشكيل تنظيم عسكري تحت اسم " لواء الضباط الأحرار. إلا ان هذا التنظيم لم يكن له أساس تنظيمي، ليتم بعدها الإعلان عن " الجيش السوري الحر" الذي شكله العقيد المنشق رياض الأسعد في 29 جويلية 2011 ضم مجموعة من الضباط والجنود المنشقين من الجيش النظامي وكان الهدف منه حماية التظاهرات السلمية والتصدي للاقتحامات الأمنية.[1]

كما برزت على الساحة السورية حركات مسلحة ذات توجه إسلامي: كجبهة النصرة لأهل الشام والتي أعلنت عن وجودها في 24 جانفي 2012 عبر قائدها أبو الفتح محمد الجولاني، ودعت السوريين إلى حمل السلاح في وجه النظام والتوجه إلى الجهاد، وتَعتبر أنَّ إسقاط النظام خطوة لإقامة دولة إسلامية، وقد تم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها جماعة إرهابية.[2]

إضافة إلى الانقسامات الداخلية على المستوى السياسي. تواجه المعارضة السورية رهانات على المستوى العسكري الميداني، خاصة بعد التدخل الروسي العسكري في سنة 2015 الذي رجح كفة النظام وكبد المعارضة السورية خسائر كبيرة، كما تواجه المعارضة السورية الجماعات المسلحة غير النظامية التي استغلت الفراغ الأمني للاستحواذ على بعض المناطق داخل سوريا: كتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق، وقوات سوريا الديمقراطية، حيث خاضت عدة معارك ضدها في الجهة الشمالية لريف حلب.[3]

انتشار التنظيمات الجهادية كان له الأثر على كل من النظام السوري والمعارضة؛ فالانقسام بين صفوف المعارضة كان يَخدُم تنظيم الدولة الإسلامية، حيث تزايدت عدد الفصائل التي أعلنت ولاءها للتنظيم مثل لواء أسود الشام ولواء شهداء اليرموك ولواء الجهاد، وقد ساهم هذا في تشتيت قدرات المعارضة بين مواجهة النظام السوري، و مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، ومن بين التنظيمات

[1] **عزمي بشارة، مرجع سابق**، ص ص 191- 196.

[2] نجاة مدوخ، **مرجع سابق**، ص 150.

[3] تقييم حالة، **واقع المعارضة المسلحة السورية في 2016 والتحديات التي تواجهها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 2- 4.

الجهادية: تنظيم القاعدة الذي يحاول إيجاد موطئ قدم له في سوريا. يسعى من خلاله لإنشاء قاعدة جديدة، تمكنه من تنفيذ العمليات على نطاق واسع في العديد من الدول،[1] و ما يجعل الواقع السوري أكثر تعقيدا؛ هو اختلاف أهداف و أجندات التنظيمات بما يخدم الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها.

شكل02: يوضح توزع مساحات السيطرة بين أطراف الأزمة السورية بعد التدخل العسكري الروسي2015-2016.

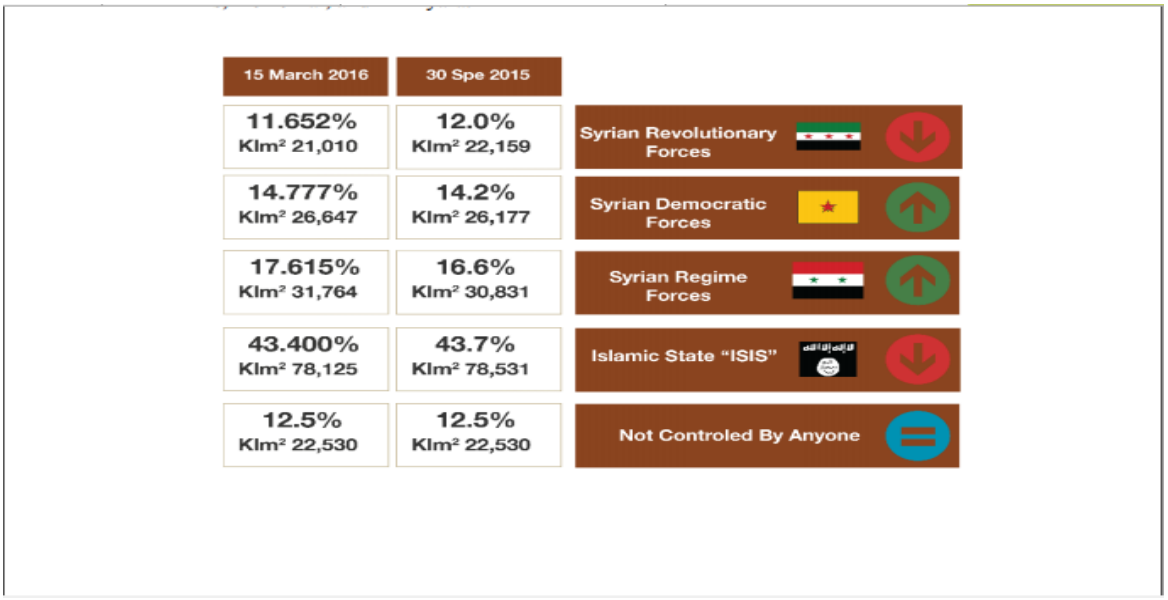

Source: five Months of Russian Presence in Syria, omran for Strategic Studies, p 4.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة التغير الذي مس الساحة السورية بعد التدخل الروسي، من حيث توزيع مناطق النفوذ بين الفصائل المسلحة، بما فيها تنظيم الدولة الاسلامية، وقوات النظام السوري، من الفترة الممتدة من 30 سبتمبر 2015 – 15 مارس 2016، وتظهر النسب المئوية المقدمة، تراجع سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية بعد التدخل العسكري الروسي.

[1] تشارلز ليستر، **الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا**، مركز بروكنجز الدوحة، الخليج الغربي، الدوحة، قطر، ماي 2014، ص ص 6-7.

المبحث الثاني: الرهانات الإقليمية للأزمة السورية

نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالفواعل الإقليمية في الأزمة السورية ومواقفها منذ بداية الأزمة السورية، والدور الذي لعبه كل طرف من خلال تعاطيه مع الأزمة بما يتوافق والأهداف الإقليمية، إضافة إلى البحث عن الرهانات التي تشكلها الأزمة السورية على الفواعل الإقليمية المعارضة والداعمة لنظام بشار الأسد. خاصة بعد التدخل العسكري الروسي المباشر نهاية 2015.

المطلب الأول: رهانات الدور الإيراني

ترجع العلاقات الإيرانية – السورية إلى فترة الرئيس حافظ الأسد، الذي أقام علاقات متينة مع إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية سنة 1979، إذ عمل حافظ الأسد على توطيد علاقاته بقائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني، ومنذ ذلك الوقت والعلاقات الثنائية بين البلدين مستمرة، سعت إيران من خلال هذه العلاقات كسر العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والدول الغربية خاصة في صراعها مع إسرائيل، وعليه كانت سوريا بوابة إيران على الدول العربية وعلى البحر الأبيض المتوسط وبوابة على الصراع العربي – الإسرائيلي عبر المقاومة في لبنان، وخسارة سوريا تعني إحكام السيطرة على إيران وجعلها بين فكي كماشة.[1]

وبقيت الرؤية الإيرانية ثابتة في فترة حكم بشار الأسد وهذا ما يفسر الموقف الإيراني الداعم للنظام السوري منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة السورية، معتبرة أن ما يحدث في سوريا عبارة عن مؤامرة غربية للإطاحة بنظام معارض للوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، [2]وعليه سعت إيران لدعم نظام الاسد بكل الوسائل، خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى في صراعها الإقليمي للعب دور الدولة الإقليمية الحامية للمنطقة، ومجابهة التواجد التركي، والمد السني بقيادة السعودية؛ فإيران تنظر للنظام السوري كحليف استراتيجي يُؤمِّنُ عبور الأسلحة الإيرانية للحليف الآخر المتمثل في حزب الله اللبناني وسقوط النظام السوري يؤدي حسب التصور الإيراني إلى:

1 – سيطرة إسلامي القاعدة على الحكم.

---

[1] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو– سياسية لأزمة 2011**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان،ط.2، 2012، ص208.

[2] **نفس المرجع**، ص208.

2 – انتشار الفوضى وتقسيم سوريا.

3 – إعادة تشكيل السلطة وفق ما تريده دول الخليج و تركيا والولايات المتحدة.

وجاءت العديد من التصريحات الغربية التي أكدت أنَّ سقوط النظام السوري يُعد خسارة استراتيجية لإيران. حيث يقول روبرت فيسك في مقالته في صحيفة الاندبندنت أون صنداي عن " حرب الأكاذيب والنفاق في سوريا " إنَّ السعي لضرب الديكتاتورية السورية لا يعود لمحبتنا للشعب السوري أو كراهيتنا لصديقنا السابق الرئيس بشار وليس بسبب غضبنا من روسيا؛ بل بسبب رغبتنا في توجيه ضربة إلى النظام في إيران من خلال ضرب حليفه."[1]

وعليه يُعد الدعم الإيراني على مستوى النسق الإقليمي، أحد أبرز المتغيرات التي ساهمت في الحفاظ على نظام الأسد، حيث سعت إيران منذ البداية إلى دعم النظام السوري بكل الوسائل، بدءا بالدعم السياسي، من خلال التصريحات التي صرح بها المسؤولين الإيرانيين، والدعم العسكري الميداني عن طريق إرسال ميليشيات شيعية عراقية، ولبنانية مدعومة من إيران، وقد كان التواجد الإيراني على الساحة السورية امتداد للعلاقات التاريخية، كما كان للورقة الدينية توظيف واضح. حيث سعت إيران إلى التبشير بدين الولي الفقيه وتحقيق مشروع الإمبراطورية الفارسية وقد ساعدها النظام السوري على تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع.[2]

إنّ حُلم الدولة الفارسية أو مشروع الهلال الشيعي،* الذي رَوّج له أول مرة الملك الأردني عبد الله الثاني، في وصفه للسياسة الإيرانية تجاه العراق، من شأنه أن يتيح لإيران الوصول إلى كل من: لبنان، وسوريا، والسيطرة عليهما نتيجة تواجد الأقليات الشيعية التي تربطها علاقة وثيقة بالدولة الإيرانية.[3]

---

[1] طلال عتريسي، **الرهانات الإقليمية لتركيا وإيران بعد الربيع العربي**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 161، 2015، ص 24.

[2] بسام ضويحي، وآخرون، **تداعيات ما يحدث في سوريا والعراق على دول الجوار**، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 24–25– 8– 2014، ط 1، 2015، ص , 75 .

[3] أبو داوود السيد، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2014، ص 44.

الهلال الشيعي مصطلح برز لأول مرة على الساحة العربية على يد الملك الأردني عبد الله الثاني سنة 2004 حين حذر من وصول حكومة عراقية موالية لإيران.

للمزيد من التفاصيل في الموضوع أنظر كتاب السيد أبو داوود، تصاعد المد الإيراني في الوطن العربي.

خريطة رقم 03: توضح مشروع الدولة الفارسية.

المصدر :http://www.turkey-post.net/p-178382/

من خلال الخريطة يتضح امتداد الهلال الشيعي من قناة السويس على الحدود المصرية مرورا بالأردن، العراق، الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان، السعودية، إضافة إلى مروره بسوريا؛ وعليه يشكل الموقع الجغرافي لسوريا فرصة لإكمال إيران مشروع الإمبراطورية الفارسية.

وبحكم العلاقات التاريخية وأهمية سورية، سعت إيران للتدخل المباشر في المشهد السوري، إلا أن التخوف من رفض دولي حال دون القيام بهذه الخطوة، وعليه تسترت خلف قوى دولية أبرزها روسيا. حيث كان الموقف الإيراني يدعم التدخل العسكري الذي جاء متوافق مع الرؤية الإيرانية في ظرف كان نظام الأسد على حافة الانهيار؛ نتيجة الوهن الذي أصابه، كما أن إيران سعت إلى تحويل الصراع السوري الداخلي إلى صراع إقليمي ودولي تكون روسيا في الواجهة، من خلال الطيران الجوي وتعمل إيران إلى جانب ميليشيات حزب الله، وميليشيات قوات الحشد العراقي فوق الميدان، إلا أن

إيران كانت متخوفة من تصاعد الدور الروسي بشكل يُهدد مصالحها من خلال التغير في الأدوار بين روسيا والقوى الغربية.[1]

أثر الموقف الإيراني على العلاقات العربية الإيرانية قبل وبعد التدخل الروسي

رغم موافقة إيران للتدخل الروسي إلا أنها لا توافق أنْ يكون لها دور هامشي في حل الأزمة السورية، ويتضح هذا من تصريح المتحدث باسم الخارجية الإيراني بهرام قاسمي بقوله: " إنّ الحديث عن تقاسم النفوذ في سوريا بين تركيا وإيران وروسيا كلام لا قيمة له مؤكدا أن بلاده لا تسمح بذلك وأن موقفها الثابت هو دعم وحدة الأراضي السورية "، وقد اعتبر محلل الشؤون الدولية في صحيفة كوميرسانت الروسية سيرغي ستروكمان أن إيران تسعى لاختطاف الأجندة السياسية من روسيا وإبعاد كل من روسيا وتركيا عن سوريا.[2]

إنّ النظام السوري حليف استراتيجي بالنسبة لإيران في المعادلة الإقليمية، وتُدرك أنّ سقوط نظام الأسد يجعلُ الأمن الإيراني مُنكشف أمام القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة على رأسها السعودية وإسرائيل، وعلى مستقبل الدور التي تطمح إليه كقوة إقليمية رئيسية. وقد سعت إيران لفترات طويلة لتوطيد العلاقات بينها وبين نظام الأسد، من خلال الدعم المتواصل لسوريا ضد إسرائيل والدعم الاقتصادي بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سوريا نتيجة معاداتها للسياسة الأمريكية .[3]

رغم أنّ الدور الإيراني ساهم بشكل كبير في الحفاظ على نظام الأسد؛ فإنه بالمقابل أدى إلى تراجع المكانة الإيرانية لدى الشعوب العربية، على وجه الخصوص الشعب السوري، فضلا عن توقع تراجع العلاقة بين إيران ومنظمة حماس الفلسطينية على خلفية الوقوف ضد الثورة السوريةالأمر. الذي قد يتيح الفرصة لتنامي الدور التركي في المنطقة.[4]

---

[1] مركز برق للأبحاث والدراسات، **التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية** على الرابط:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:uFZYuAxUKW0J:barq-rs.com/barq/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AA%25D8%25AF%25D8%25AE%25D9%2584-%

[2] ما وراء الخبر، **لماذا ترفض إيران تحول سوريا إلى منطقة نفوذ**، تقرير قناة الجزيرة 03 جانفي 2017.

[3] عبد القادر نزار، **الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس-بيكو جديد**، بيروت، ط1، ص, 244.

[4] إبراهيم عبد الكريم، وآخرون، **تقدير موقف الثورات العربية**، دراسات استراتيجية، شهرية الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 58.

المطلب الثاني: رهانات الدور التركي

كان للموقع الجغرافي لتركيا كدولة لها حدود مع سوريا تأثير على الموقف الذي اتخذته تركيا منذ بداية الأزمة، إذ سعت بحكم مكانتها التاريخية والجغرافية للعب دور طيلة مسار الأزمة كدولة محورية في منطقة الشرق الأوسط؛ فقد كانت الأزمة السورية تُشكل سلاحاً ذو حدين في المنظور السياسي التركي؛ فالعلاقات التركية– السورية تُعتبر أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية، منذ مجيئه إلى السلطة في عام 2002، بعد أن كانت العلاقات بين البلدين على شفير الحرب سنة 1998 بسبب احتضان سوريا لحزب العمال الكردستاني.[1]

كما كان للجغرافية تأثير على توجهات السياسة الخارجية؛ فمن منظور علم الجيوبوليتيك تحظى سوريا بأهمية خاصة لدى تركيا؛ فالحدود السورية مع تركيا تعد هي الحدود الأطول بالنسبة لمجموع الحدود التركية، وتقدر بحوالي 900 كلم، كما تُعتبر سوريا بوابة تركيا للولوج للعالم العربي والإسلامي خاصة فيما يتعلق بالتجارة البرية، فضلاً عن وقوع سوريا في قلب المناطق البرية المجاورة لتركيا والمتمثلة في: البلقان، والقوقاز، والشرق الأوسط، والتي رأى فيها أحمد داوود أغلو عمقاً استراتيجياً لتركيا، وعلى هذا؛ فإن مقولة المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل Fernand Braudel" إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية " تعبر عن الارتباط بين السياسة الخارجية التركية والجغرافيا السياسية في تعاطيها مع الملف السوري.[2]

وتتلخص الرؤية التركية من خلال السعي الدائم للعب دور إقليمي ريادي في المنطقة وعدم الانصياع وراء الإملاءات الخارجية التي تفرضها القوى الغربية الممثلة: في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق وحجم الخسائر التي تكبدتها تركيا؛ لفقدانها حليف استراتيجي في

---

[1] بولنت آراس، وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1، 2012، 53.

[2] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس، 2016، ص 4 على الرابط : https://ar.scribd.com/doc/301187807/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC يوم 24 مارس 2017، الساعة: 23:56

المنطقة، وقد فرضت هذه المعضلة الأمنية التي أحدثها احتلال العراق و المشكلة الكردية تقارب تركي – سوري لفترات طويلة[1]

اولا – موقف تركيا من التدخل الروسي

جاءت الثورات العربية بشكل عام والأزمة السورية على وجه التحديد، لتضع السياسة الخارجية التركية أمام الاختبار الفعلي. خاصة في استراتيجية العمق الاستراتيجي* لتركيا بكل عناوينها الجذابة، وتراجعت دعوات التحالف الرباعي بين سوريا، تركيا، إيران والعراق، وهي الفكرة التي عرفت رواجاً لفترات طويلة، كما أدت الثورات العربية إلى تفكك نظرية تصفير المشكلات التي شكلت الركيزة الأساسية لحزب العدالة والتنمية.[2]

وقد ساهمت الدبلوماسية التركية في دعم المعارضة السورية والاعتراف بها دوليا، كما سمحت للمجلس الوطني وأطياف من المعارضة بفتح مكاتب سياسية في أكثر من محافظة تركية، وقد ضمت تركيا العديد من قيادات الجيش الحر مثل القيادة المشتركة للجيش الحر التي أعلن عليها سنة 2012 برئاسة العميد مصطفى الشيخ، كما تعتبر الأراضي التركية مركز عبور للسلاح نحو سوريا [3]

وترى تركيا للتدخل الروسي في سوريا تهديدا لأمنها القومي. إذ يزيد من أعباء السياسة الشاملة لتركيا، بدءاً بالوضع الداخلي وصولًا إلى المكانة الإقليمية والدولية، وقد ساهم التدخل العسكري الروسي في إلغاء المنطقة العازلة التي كانت تركيا تنادي بها من أجل إدخال المساعدات الإنسانية للشعب السوري، لاحتواء العدد المتزايد للاجئين السوريين، كما تخشى تركيا من مساهمة الطيران الروسي في دعم المقاتلين الأكراد. الأمر الذي قد يزيد قوتهم الميدانية، بما يتيح إقامة الدولة الكردية على الحدود السورية، وقد ردت تركيا بأن التدخل الروسي قد يؤدي إلى انقطاع العلاقات بين

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 494.

[2] فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2016، ص 180.

[3] عزمي، **مرجع سابق**، ص 509

تركيا وروسيا نتيجة الانتهاكات المتكررة وعلى روسيا مراجعة حساباتها.[1]

خريطة رقم04 : توضح توزع الأكراد في منطقة الشرق الأوسط.

المصدر :http://www.albasrah.net/ar_articles_2012/0312/hamami_250312.htm

من خلال الخريطة يتضح الشكل الذي ستكون عليه الدولة الكردية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تبرز الخريطة مشروع لدولة متجانسة جغرافيا، واجتماعيا، تأخذ أجزاء من الشرق التركي، وأجزاء من الشمال السوري، وأجزاء غربية من إيران، وأجزاء من شرق العراق،، ولهذا كان الملف الكردي أحد نقاط تلاقي السياستين الإيرانية والتركية، فالدولة الكردية قد يؤدي قيامها إلى الحد من الأدوار التي تلعبها هذه الدول.

الدولة الكردية تعطي بعدا لتعايش في ظل الصراع بين القوى الإقليمية على مستوى جوار حضاري إقليمي*، بمعنى أنها رهان داخلي إذا أخذنا كل دولة على حدة، ورهان إقليمي إذا أخذنا

[1] مركز برق للأبحاث والدراسات، **مرجع سابق**، نفس المكان.

*العمق الاستراتيجي مبدا في السياسة الخارجية الروسية صاغه احمد داوود أغلو ومن بين الافكار التي يحملها التوجه الأوروبي والشرق أوسطي لتركيا، وهو أحد المبادئ الذي تقوم عليها المدرسة العثمانية الجديدة. لمزيد من التفاصيل حول العمق الاستراتيجي أنظر فراس محمد إلياس

أنظر أيضا كتاب احمد داوود اغلو كتاب العمق الاستراتيجي.

الدول في سياق النسق الإقليمي وحتى الدولي، وهو رهان حضاري في كيفية تعامل قوى متباينة إلى حد ما في التركة التاريخية، لكل منها موروث ثقافي يحدد سياستها الخارجية.

إن تركيا التي سعت إلى إقامة منطقة عازلة، تعتبر التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية إطالة لأمد الأزمة؛ فالطيران الروسي لم يستهدف مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية فقط؛ بل وجه ضربات جوية لجميع فصائل المعارضة السورية، ما يعطي للنظام السوري أفضلية ميدانية على حساب المعارضة، كما سيؤثر سلبا على قوات التحالف التي تحارب تنظيم الدولة الإسلامية.[1]

ثانيا – المراجعة التركية للسياسة الخارجية بعد التدخل الروسي

بعد التطور التي شهدته الأزمة السورية، أدرك منظر السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو حجم الرهانات التي تواجهها تركيا، بعد الدعم الدولي الذي حضي به بشار الأسد، وأعتبر أن حلف شمال الأطلسي، هو الخيار الذي يمكن لتركيا توظيفه كغطاء للتدخل في سوريا، وتوسيع مهامه في منطقة الشرق الأوسط، فبعد التدخل الروسي وما ترتب عنه أدركت تركيا أمرين:

الأول: الحاجة إلى حسم الأزمة بسرعة.

الثاني: صعوبة تغيير الأوضاع بتدخل تركي منفرد.[2]

وعليه فإن التدخل العسكري الروسي أدى إلى مراجعة تركيا لسياستها الخارجية، والتحول من سياسة الدفاع إلى الهجوم عن طريق التدخل المباشر في سوريا، وقد كان لنجاح أردوغان في السيطرة على الجيش بعد محاولة الانقلاب العسكري سنة 2016، الذي كان يعارض التدخل العسكري في سوريا، فضلا عن التأييد الشعبي الذي وجدته الحكومة التركية. إضافة إلى تنامي التهديدات الأمنية على تركيا، التي أفرزها كل من تنظيم الدولة الإسلامية وحزب العمل الكردستاني، عواملاً مساعدة

---

[1] مي غيث، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 15 نوفمبر 2015، ص 4 .

[2] عماد يوسف قدورة، **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية : المراجعات والاتجاهات**، سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2016، ص 3.

على عملية التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية.[1]

هذا التحول في السلوك الخارجي لتركيا، يندرج في إطار السعي لإيجاد دور لها في الترتيب القادم في ميزان القوى بالشرق الأوسط، وتجنب خسارة أخرى كالتي كانت بعد زوال نظام صدام حسين في العراق، والتي عززت الدور الإيراني. فبعد أن كان التصادم الاستراتيجي بين إيران وتركيا في العراق، انتقل الصراع على سوريا؛ حيث شكل التقارب الحاصل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الذي تلعبه إيران في سوريا، تحديا لتركيا. ويتضح الإقرار بدور إيران في طلب الولايات المتحدة الأمريكية من إيران إقناع بشار الأسد بعدم استخدام البراميل المتفجرة.[2]

يجعل هذا الدور التركي في سوريا أمام عدة تحديات، أبرزها عدم القدرة على شن حرب عسكرية في سوريا رغم التهديدات التي تشكلها الأزمة السورية؛ إذ تدرك تركيا أن حربا مع سوريا لن تكون حربا بين دولتين؛ إنما حربا إقليمية. خاصة بعد إعلان إيران أنَّها سترد على القوى الغربية في حال تعرضت سوريا إلى هجوم غربي، بالإضافة إلى التخوف التركي من فقدان التفويض الذي منح لها بملاحقة أفراد حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية.[3]

يُضاف إلى ذلك إدراك تركيا بأن الدخول في مواجهة عسكرية مع سوريا، سَيُعرض مشروعها في المنطقة العربية، خاصة في ظل عدم نضوج التأييد الشعبي الداخلي لدفع تركيا إلى القيام بهذه الخطوة، بالإضافة إلى النظرة التي توجهها بعض الأطراف الخارجية إلى تركيا، بأنها تحاول إعادة بعث الغزو العثماني داخل الأراضي السورية، وعليه ما يلاحظ على السياسية التركية إزاء الشرق الأوسط عامة والأزمة السورية خاصة أنه رهين متغيرات داخلية ومتغيرات إقليمية ودولية تعرقل الدور التركي.[4]

---

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه**، سلسة تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2016، ص 1 – 2 .

[2] عبد الرحيم عبد الحفيظ محبوب، **واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2012، ص 26 .

[3] إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط 1، 2014، ص 153.

[4] **نفس المرجع**، ص 154 .

المطلب الثالث: رهانات الدور السعودي

شكلت الأزمة السورية فرصةً وتحدياً للمملكة العربية السعودية. سعت السعودية من خلال انخراطها كطرف فاعل في الأزمة السورية، وتوجيه الدعم للمعارضة السورية إلى تغيير ميزان القوى في المنطقة بما يخدم مصالحها ومواجهة النفوذ الإيراني في العالم العربي، وقد كانت فرصة للسعودية للتعويض عن تراجع نفوذها في العراق لصالح إيران بعد وصول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، فضلا عن تعويض الخسارة التي لحقتها بلبنان بعد هيمنة حزب الله المدعوم من إيران على منافسيه من السنة التي دعمتهم السعودية.[1]

إنَّ السعي السعودي للعب دور الدولة الإقليمية برز من خلال تأكيد نفوذها في مجلس التعاون الخليجي، والحد من تصاعد الدور القطري والتي ترى السعودية فيه تناميا لحركة الإخوان المسلمين التي تدعمهم قطر؛ إذ سعت السعودية في إدارتها للأزمة السورية توجيه ضربات لقطر على مستوى جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالملف السوري. إضافة إلى الحد من نفوذها في الدعم المادي التي تقدمه للمعارضة السورية بعزل الأطراف الموالين لقطر.[2]

دوافع السعودية من دعم المعارضة السورية

تسعى السعودية من خلال دعم المعارضة السورية، وتقديم السلاح لها، إلى إسقاط النظام القائم وحرمان إيران من حليفها الوحيد في العالم العربي، وإضعاف قوة إيران التي تنامى دورها بعد سقوط نظام صدام حسين، وإقامة حكومة عراقية بقيادة الشيعة، وبما أن المملكة العربية السعودية تطمح لتكون قوة إقليمية مهيمنة؛ فإن هذا لن يتحقق إلا في حال تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة.[3]

هذا يجعل المصالح السعودية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة تتمثل في وقف المد الإيراني والحيلولة دون تحقيق مشروع الإمبراطورية الفارسية، وعلى هذا الأساس كانت السعودية تقف ضد الأطراف التي تدعمهم إيران؛ فكانت السعودية تواجه الحوثيين في اليمن و النظام السوري في

---

[1] فريدريك ويري، **الحسابات الخليجية في الصراع السوري**، 2014 على الرابط: http://carnegie-mec.org/2014/06/12/ar-pub-55905 يوم 18 مارس 2017، الساعة 23:52.

[2] **نفس المرجع**.

[3] BEN Smith, **the Syrian crisis** – update may 2012 ,house of commons library, 9 may 2012 , p 12.

سوريا. إضافة إلى الشيعة في البحرين،[1]وقد أدت الأزمة السورية إلى تقريب وجهات النظر بين السعودية وتركيا. حيث ساعدت مجموعة من العوامل على التقارب السعودي– التركي.

✓ العامل الأمريكي: فالسعودية كانت ترى أن السياسة الأمريكية في المنطقة عامة وفي الملف السوري خاصة كانت تركز على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية بدل مواجهة دور إيران، من جهة كانت تركيا متخوفة من دعم الولايات المتحدة الأمريكية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.

✓ الرد على التحالف الروسي– الإيراني: شكل التحالف الإيراني– الروسي قلق لكل من تركيا والسعودية، وقد سعى كل منهما إلى عدم تكرار سيناريو العراق، وترك سورية تقع في دائرة النفوذ الإيراني، وشكل الدعم الروسي لسياسة إيران تهديداً أمنياً لكل من السعودية وتركيا.

✓ انهيار النظام الإقليمي العربي: أدَّى الغزو الأمريكي للعراق إلى انهيار النظام العربي الذي نتج عنه غياب قوة عربية يمكن أن تحد من النفوذ الإيراني في المنطقة بعد زوال النظام العراقي وسقوط النظام المصري؛ فكان على السعودية البحث عن بديل للمثلث العربي (العراق– سورية– مصر) لمواجهة التمدد الإيراني.[2]

وقد شكَّل التدخل العسكري الروسي عائقا أمام الدبلوماسية السعودية التي عملت من أجل إسقاط نظام بشار الأسد عن طريق دعم المعارضة المسلحة؛ فالطائرات الروسية عملت منذ البداية على قصف معاقل المعارضة السورية التي دربتها ودعمتها السعودية، وقد دعت السعودية إلى إقامة منطقة حضر جوي. حيث جاء التدخل الروسي بعد تهديد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بحل عسكري في سوريا ضد نظام بشار الأسد، ورغم أن وزير الخارجية الروسي لافروف صرح أن هناك توافق في الرؤى بين السعودية وروسيا حول تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا؛ إلا أن ولي العهد

[1] الايكونوميست، **المخطط السعودي المملكة الصحراوية تكافح للهيمنة على منطقتها وتحديث اقتصادها في الوقت نفسه**، مجلة المستقبل العربي، العدد: 445، مارس 2016، ص 149.

[2] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التقارب السعودي– التركي: الخلفيات، الدوافع والآفاق**، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، قطر، أفريل 2016، ص 3– 5 .

السعودي أوضح أن المقاربة السعودية لحل الأزمة السورية قائمة على رحيل الأسد، أو استمرار دعم المعارضة السورية.[1]

المطلب الرابع: رهانات الدور الإسرائيلي

اتَّسمَ الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سوريا بالغموض؛ فلم يكن لإسرائيل موقف علني مما يحدث في سوريا رغم أن التصريحات تشير إلى أن إسرائيل ترغب في إطالة أمد الأزمة إلى أقصى درجة ممكنة، ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالأحداث في سوريا إلى مجموعة من الاعتبارات، بحكم المكانة السورية في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، و تدرك إسرائيل أن دورها في عملية التغيير التي مست الدول العربي محدود جدا خاصة في سوريا بحكم العلاقات الإسرائيلية– السورية منذ تأسيس الدولة الإسرائيلية، إلا أنها تتابع ما يحدث خاصة بعد تهلهل النظام الإقليمي؛ نتيجة سقوط نظام حسني مبارك في مصر.[2]

ورغم أن سقوط نظام الأسد حسب البعض يصب في خدمة إسرائيل باعتباره ضربة للمحور الراديكالي. يعتبر البعض أن سقوط نظام الأسد هو الآخر سيشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل؛ فقد يؤدي سقوط النظام إلى وصول قوى إسلامية شديدة العداء لإسرائيل. الأمر الذي سيعيد فتح جبهة الجولان على الحدود السورية– الإسرائيلية بعد أن عرفت هدوء ساد لأكثر من ثلاث عقود من الزمن.[3]

وتنظر إسرائيل إلى احتمال وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى الحكم في الدول العربية، على أنه يشكل تهديد للسياسة الإسرائيلية التي تنتهجها تجاه القضية الفلسطينية، وما يزيد من حدة القلق وصول تلك الأحزاب إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع ويعود هذا التخوف إلى:

- ✓ يؤدي وصول أحزاب الإسلام السياسي المستند إلى تأييد شعبي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط إلى الحد من أطماع إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع بعض الدول العربية المحورية في المنطقة.

---

[1] سلسلة تقدير موقف، **التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية، مرجع سابق**، ص 9

[2] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية**، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2012، ص ص 1 – 4.

[3] **نفس المرجع**، ص 5.

- ✓ احتفاظ أحزاب الإسلام السياسي بعد وصولها إلى الحكم بمشروعها المعادي لسياسة إسرائيل في المنطقة.
- ✓ إقامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية علاقات إيجابية مع أحزاب الإسلام السياسي. وهو ما قد يؤدي إلى آثار سلبية في علاقات هذه الدول بإسرائيل.[1]

ومن بين الأمور التي تجعل إسرائيل تعمل في الاتجاه الذي يدعو لإسقاط النظام السوري التحالف الذي أقامه بشار الأسد مع إيران وحزب الله اللبناني، وترى بذلك أن زوال النظام السوري سينهي المحور السوري– الإيراني المناهض لسياستها في المنطقة العربية، ويضعف حزب الله اللبناني إضافة إلى تمسك نظام الأسد بإنهاء الوجود الإسرائيلي في الجولان،[2]وعلى هذا الأساس صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك Ehud Barak سنة 2011 بأن سقوط نظام الأسد سيوجه ضربة قاسية لمحور إيران– حزب الله معتبرا أن سقوط نظام البعث أفضل من بقائه بالنسبة إلى إسرائيل حتى وإن أدى سقوطه إلى وصول السلاح الكيماوي إلى أيدي حزب الله؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إضعاف إيران.[3]

كما اعتبر عاموس جلعاد رئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع، أن الخطر الذي يشكله محور إيران سورية– حزب الله أكبر بكثير بالنسبة لإسرائيل من التهديد الذي تشكله التنظيمات الجهادية في الاستيلاء على السلطة في سورية.[4]

أما الجنرال شلومو بروم Shlomo Brom فيرى أن التحولات في سوريا تمثل نتائج إيجابية لإسرائيل سواء أدت الأزمة إلى سقوط نظام الأسد، أو بقائه. حيث سيؤدي سقوط النظام السوري إلى رجحان ميزان القوى لصالح إسرائيل، حتى لو أدى سقوطه إلى وصول نظام معادي لإسرائيل؛ فإنه سيكون نظام غير متحالف مع إيران وحزب الله. أما في حال بقي نظام الأسد؛ فإنه سيكون نظام

---

[1] محمود محارب، **إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، ص 504.

[2] **نفس المرجع**، ص 514.

[3] يسري حيزران، **إسرائيل والتحولات في المحيط العربي، رؤية إسرائيلية للثورات العربية**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2014، ص 9.

[4] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية، مرجع سابق**، ص ص 10 –11.

ضعيف غير قادر على مواجهة إسرائيل. الأمر الذي يسهل مهمة احتوائه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[1]

فرص إسرائيل بعد الأزمة السورية

يُمكن القول أنّ الأزمة السورية شكلت عدة صدوع في السياسة الإسرائيلية بالمنطقة خاصة في علاقاتها مع حزب الله اللبناني، وقد بين هذا الصدع سياسة بعض الدول المنطقة في تعاملها مع إسرائيل خاصة في علاقة إسرائيل مع حزب الله؛ إذ اتهم الأخير السعودية بتأييد إسرائيل في حرب 2006 كما كشف حجم التعاون التركي– السعودي – الإسرائيلي.[2]

وقد استغلت إسرائيل الأزمة السورية للترويج لفكرة سوريا المقسمة إلى دويلات على أساس طائفي واثني وجهوي. كان الهدف من خلال ذلك إيجاد وسيلة لضم هضبة الجولان؛ إذ دعا تسفي هاوزر Zvi Houser، المقرب من نتنياهو في مقال له تحت عنوان" فرصة تاريخية في الجولان" إلى الاستفادة من الأوضاع التي نتجت عن الأزمة السورية لإقناع العالم بضم إسرائيل للجولان، وقد طرح نتنياهو الفكرة سنة 2015 على أوباما معتبرا أنه من الصعب إعادة توحيد سورية.[3]

[1] صالح النعامي، **العقل الاستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها**، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 37.

[2] عقيل سعيد محفوض، **خط الصدع في مدارك وسياسات الأزمة السورية**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مزة فيلات شرقية، دمشق، سوريا، 2016، ص 22.

[3] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **إسرائيل تستغل الأزمة السورية لانتزاع شرعية دولية لضم الجولان**، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2016، ص 2 .

المبحث الثالث: الرهانات الدولية للأزمة السورية

نحاول من خلال هذا المبحث المعنون بالرهانات الدولية للأزمة السورية، تحديد الأطراف الدولية الفاعلة في الأزمة و المواقف التي اتخذتها هذه الدول إزاء أحداث الربيع العربي والملف السوري. إضافة إلى تحديد دوافع السياسة المنتهجة من طرف الدول الداعمة للنظام السوري والمؤيدة للمعارضة السورية والرهان الذي شكلته الأزمة السورية لسياسة الدول في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الرهان الروسي

منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011 كان واضحا للعالم تبات الموقف الروسي من الأزمة من خلال دعمه لنظام بشار الأسد بكل الوسائل السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية. وقد كان لهذا الموقف الركائز التي تدعمه منها ما هو معلن ومنها ما هو غير علني. وقد بدا الدعم في عدة مناسبات في المحافل الدولية فلم تتوانى روسيا عن استعمال الفيتو لأكثر من أربع مرات في مجلس الأمن لمنع أي عقوبة على النظام السوري ووقف محاولات الضربة العسكرية ضد النظام[1]، وينطلق الروس في دعم بشار الأسد من اعتبار أن انتصار الثورة في سوريا هو انتصار للجماعات الإرهابية التي تضم عناصر من إرهابي الشيشان ووسط آسيا.[2]

كما ترى روسيا أن العدو في سوريا يتمثل في الفصائل التي تحارب الأسد ففي سؤال لوزير الخارجية عن تعريفه للإرهاب رد سيرفي لافروف Sergueï Lavrov:

"إذا كانت تبدو إرهابية، إذا كانت تتصرف كإرهابية، إذا كانت تمشي كإرهابية، فإنها إرهابية . أليس كذلك.؟"

أما ديمتري سيكوف Dmitri Peskov الناطق باسم الكرملين فقد أكد أن كل من يحارب نظام الأسد فهو هدف للهجمات الروسية وعليه فإن روسيا تعتبر كل الفصائل المسلحة تنظيمات إرهابية.[3]

وبالرغم من كل الاتهامات التي وجهتها الدولة العربية والغربية لروسيا بأن تدخلها أطال أمد الأزمة السورية. حيث أتهمتها بدعم نظام بشار الأسد في قتل المدنيين السورين بتعطيلها كل القرارات الأممية لفرض عقوبات ضد سوريا من شأنها وقف العمليات العسكرية لنظام بشار الأسد ضد الشعب

---

[1] أسامة أبو رشيد، **التدخل العسكري في سوريا وتحدياته أمريكيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أكتوبر 2015، ص 4

[2] بسام ضويحي، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 75

[3] أسامة أبو رشيد، **مرجع سابق**، ص 5.

السوري، إلا أن روسيا تمسكت بموقفها بشأن الأزمة السورية مبررة أن الجماعات الجهادية في سوريا تشكل تهديد للدول الغربية ولمصالح كل دول المنطقة، وأن التغيير يخدم الجماعات الإرهابية بالدرجة الأولى.[1]

ويتبيّن من الموقف الروسي الثابت تجاه الأزمة السورية قبل وبعد التدخل العسكري المباشر أنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف بما يتوافق والرؤية الروسية لمنطقة الشرق الأوسط وما يخدم الاستراتيجية الروسية في المنطقة للعودة للساحة الدولية وعلى هذا يمكن استخلاص ما يلي :

* سعي روسيا لإيجاد حل فردي في سوريا، وإبعاد القوى الإقليمية والدولية من لعب أي دور.
* إضعاف المعارضة السورية، وإخلال التوازن لصالح النظام.
* الإصرار على بقاء نظام الأسد.
* العودة لمنطقة الشرق الأوسط ولعب دور حامي المنطقة بعد غياب لعدة سنوات.
* العودة للساحة الدولية كقوة عظمى تجابه الولايات المتحدة الأمريكية وفك العزلة التي فرضتها الأزمة الأوكرانية.
* ضمان بقائها بمنطقة الشرق الأوسط والسهر على الإطلال على البحر المتوسط من خلال الحفاظ على القاعدة العسكرية بميناء طرطوس.[2]

ومن بين الأمور التي يجب الإشارة إليها في الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي بلغت سنة 2012 حوالي 2 مليار دولار والتعاون العسكري في شكل مبيعات للسلاح الروسي لسوريا هذا من جهة. ومن جهة أخرى مكانة سوريا في الاستراتيجية الروسية القائمة على الأوراسية الجديدة، والتي بدأت منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين الذي سعى إلى إعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي وإعادة روسيا الاتحادية للساحة الدولية كقوة عظمى.[3]

---

[1] عامر كامل أحمد، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السادس، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 90 -91.

[2] **نفس المرجع**، ص 92.

[3] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 483.

المطلب الثاني: رهانات الدور الصيني

تحدث نابليون بونابرت Napoléon Bonaparte قبل مائتي عام عن عودة الصين كقوة عالمية بقوله: "دع الصين تنام، وحين تستيقظ سيهتز العالم". وتتوافق هذه المقولة مع مقولة الزعيم الصيني صن يات سن Sun Yat-sen " سوف يكون القرن الحادي والعشرين قرنا صينيا". هذان المقولتان توضحان الدور العالمي للصين المرتبط أساسا بنقطة أساسية في تعاملها مع الخارج، وهي: القوة الناعمة soft power المرتكزة على البعد الاقتصادي بشكل جعلها تغزو الاسواق العالمية. إضافة إلى الترويج لقيم الكونفوشيوسية.[1]

يُبرزُ هذا مكانة منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة كمنطقة ذات أهمية استراتيجية؛ إذ تعتبر سوريا منطقة التقاء القارات الثلاث بريا – بحريا – جويا، وهذا جعلها محل اهتمام الجمهورية الصينية منذ نشأتها منتصف القرن الماضي، كما تعتبر سوريا الطريق التجاري الذي يربط الصين بالدول العربية حيث كانت سوريا طريق عبور للنفط العراقي نحو الصين ما بين سنة 1934 – 1982 والنفط السعودي ما بين عامي 1973 – 1982، وشكلت سوريا الحلقة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط وخط الدفاع الأول عن مصالحها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.[2]

وقد سعت الصين إلى تكثيف وجودها في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد إعلان بشار الأسد سنة 2002 عن وضع استراتيجية لتحويل سورية إلى قاعدة لنقل الغاز، ومنطقة تجارة حرة تربط بين الشرق والغرب. وهو الأمر الذي رأت فيه الصين فرصة لإحياء مشروع خط الحرير، الذي يمكنها من إنشاء منطقة جديدة للتنمية الاقتصادية في غرب الصين يربط آسيا والمحيط الهادئ شرقا بالمنطقة العربية في الوسط، ومناطق أوروبية أخرى غربا، لتشكل بذلك أطول ممر اقتصادي رئيسي في العالم، وعليه جرى توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين الصين وسوريا سنة 2004 – 2005، كما منحت

---

[1] حكيمي توفيق، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر، ص ص 392– 397.

[2] ساشا العلو، **الدور الصيني في الملف السوري الأسباب والدوافع، مركز الروابط للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، على الرابط: rawabetcenter.com/archives/25046، يوم 17 مارس 2016، على الساعة 15:23.

الصين قروضا لسوريا، بالمقابل فتحت سوريا مجال الاستثمار أمام الشركات الصينية.[1]

خريطة رقم 05 : توضح خط الحرير التقليدي الذي ينطلق من الصين.

المصدر :

http://falsharq.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A

يتضح من خلال الخريطة انطلاق خط الحرير من الصين مرورا بطاجيكيستان تم تركمنستان وصولا إلى بحر قزوين، ليمر بعد ذلك عبر بحر قزوين إلى إيران، ليلج الشرق الأوسط عبر إيران وسوريا تم منطقة الخليج العربي، وتسعى الصين إلى إعادة بعث خط الحرير القديم وتشكيل بذلك أطول خط اقتصادي يربط بين المحيط الهادي والمنطقة العربية والأوروبية، ويفتح لها المجال أمام ضمان مناطق العبور، التي تمثل منطقة الشرق الأوسط أحد أهم منافذ الصين على الدول الأوربية والافريقية لكونها منطقة تقع في قلب القارات الثلاث.

[1] سنية الحسيني، **سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، أكتوبر 2015 ص 54.

محددات السياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وتقوم السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة وعلى المستوى الدولي على رفض السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، والقائمة على فرض العقوبات والضغوط على الدول التي تعارض سياستها كالعراق، وإيران وسورية وكوريا الشمالية، وقد رفضت الصين الهيمنة الأمريكية التي فرضتها ترتيبات الحرب الباردة. ورفضها لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

إن الموقف الصيني مرتبط بالدفاع عن مصالحها في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي، فحسب دراسة لي وي تيان بأخذ زمام المبادرة والتغيير من نمط الخطاب الصيني السلبي في التعامل مع الهيمنة الغربية. إضافة إلى الاعتماد على القوة الناعمة باستخدام وسائل الإعلام والنواحي الثقافية، كما تشير الدراسة إلى ضرورة تكيف الصين مع التغيير وتحسين السياسات مع بعض دول المنطقة لمواجهة الوضع الجيوسياسي الجديد. إضافة إلى ضرورة انتهاز الفرصة لتوسيع مجال الاستثمارات فعلى الصين حسب الباحث التركيز في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على إعادة بناء الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي لهذه الدول.[2]

وعليه فإن الموقف الصيني تجاه الأحداث في سوريا اتسم بالحذر في بداية الأمر. حيث دعت أطراف الأزمة السورية إلى ضرورة وقف أعمال العنف التي يقوم بها كل من النظام والمعارضة تمهيدا لحوار وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية، للتوصل لحل سلمي يخدم الشعب السوري، كما رفضت الصين تدويل الأزمة السورية، وأعلنت عن معارضتها لتغيير النظام بالقوة العسكرية. وهذا ما جاء على لسان نائب وزير الخارجية الصيني تشايجيون سنة 2012 بقوله: " إن الموقف الصيني حيال ما يجري في سوريا مبني على سياسة مسؤولة تنطلق من العدالة والتمسك بمبادئ القانون الدولي وتهدف إلى تحقيق مصالح الشعب السوري و استعادة الأمن والاستقرار في سوريا باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في استقرار المنطقة بأكملها".[3]

---

[1] سنية الحسيني، **مرجع سابق ص** 44.

[2] نادية حلمي، **التكيف: التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية**، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx يوم 17 مارس 2017، الساعة: 23:43

[3] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص 132

المطلب الثالث: رهان الدور الأمريكي

يعتبر الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، التي انطلقت سنة 2011 في إطار ما عرف بالربيع العربي امتداد للعلاقات الأمريكية- السورية، التي اتسمت بالصراع منذ خمسينات القرن الماضي. وعليه لم يكن من السهل على الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد خيارات سهلة بشأن الأزمة الحالية[1]، فقد امتاز موقف الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الأزمة بنوع من الغموض خلافا لبعض الأزمات الدولية، التي كانت السباقة للتعبير عن موقفها بالعمل الميداني، ولم تبد إدارة اوباما سوى نوع من التفاعل العلني مع الأزمة السورية من خلال المطالبة برحيل بشار الأسد، وعليه سعت إلى الوسائل الملتوية غير المعلنة عن طريق دعم المعارضة بالأسلحة بطريقة غير مباشرة عن طريق إرسالها إلى الدول الداعمة للمعارضة مثل السعودية وقطر، كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في فتح مراكز لتدريب عناصر المعارضة. وقد صرح وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر أنه على روسيا توجيه ضرباتها لمعاقل تنظيم الدولة الإسلامية بدل محاربة المعارضة السورية.[2]

وتشير بعض التصريحات لمسؤولين في إدارة اوباما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمدت إطالة أمد الصراع في سوريا وعدم البحث عن حل للأزمة. ففي تصريح للسفير الأمريكي في القاهرة روبرت فورد Robert Stephen Ford صرح بما يلي :

"إن استراتيجية الولايات المتحدة بالنسبة للقضية السورية هي المحافظة على توازن القوى بين النظام والمعارضة وعدم تمكين أي من الطرفين من حسم النزاع والانتصار على الأخر".[3]

ويتوافق هذا التصريح مع التحليل القائل؛ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتفتيت الدول من خلال ما يسمى نظرية الفوضى الخلاقة، في إطار ما يطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الجديد، التي تعني تأجيج الصراعات الطائفية والاجتماعية والسياسية والتي تؤدي بالأطراف إلى المطالبة بالانفصال، الواقع الذي سيؤدي إلى ضمان أمن إسرائيل، وعلى هذا تقسيم المنطقة وفق سايكس بيكو

---

[1] إبراهيم سعيد البيضاني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا 1989- 2014**، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 87- 88.

[2] مركز برق للأبحاث، **مرجع سابق**، نفس المكان.

[3] بسام ضويحي، وآخرون، **مرجع سابق**، ص76.

جديد،[1] ويشمل المشروع عدة دول في المنطقة من بينها سورية التي ستقسم من خلال المشروع إلى أربع دويلات: دويلة دمشق السنية، دويلة حلب السنية، دويلة علوية، دويلة درزية على أجزاء من الأراضي السورية واللبنانية.[2]

خريطة رقم 06: توضح سوريا مقسمة إلى أربع دويلات.

المصدر: http://3d4d.deviantart.com/art/Syrian-Balkanization-396955356

من خلال الخريطة يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد تسعى إلى تفتيت دول المنطقة إلى دويلات يجعلها غير قادرة على تهديد أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، ويجعل منها دولا تابعة للولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن مصالحها في المنطقة. فضلا عن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة غير آمنة. الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة الأمريكية تكثيف تواجدها تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

إن هذا الوضع الجديد الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية يوضح الاختلاف في تحديد الأعداء فمن وجهة النظر الروسية يتمثل التهديد في المعارضة السورية بالدرجة الأولى. في حين ترى

[1] عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد، قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989 – 2011**، تصوير أحمد ياسين، ص 91.

[2] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط 1، 2012، ص 153.

الولايات المتحدة الأمريكية أن العدو والتهديد في سوريا يتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة وتنظيم خراسان المرتبطين بتنظيم القاعدة.[1]

تحولات الموقف الأمريكي تجاه ملف تسليح المعارضة

لم تقم إدارة باراك أوباما Barack Obama خلال الأربع سنوات الأولى من الأزمة السورية بدور فاعل لوقف الأزمة السورية؛ إذ اكتفت بترك المشهد يتفاعل في شكل فوضوي، فرغم أنها كانت تقف في صف الدول المعارضة لبقاء الأسد والعمل على دعم المعارضة السورية، إلا أنها رفضت تسليح المعارضة بعد تحول الأزمة السورية إلى حالة عسكرية؛ بحجة خطر وقوع السلاح بيد عناصر إرهابية، حيث اشترطت بعد قمة كامب ديفيد وجود خطة عسكرية- سياسية لمرحلة ما بعد الأسد وضمان حماية حقوق الأقليات. إضافة إلى حل سياسي من شأنه منع نشوب حرب أهلية، كما هو الحال في ليبيا.[2]

إن التحول في الموقف الأمريكي كان مرتبط بالتقارب الإيراني – الأمريكي في المجالات السياسية و العسكرية، ويتضح هذا من تسريبات فردريك هوف Fréderic Hof المسؤول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث كشف تفاصيل حول إعطاء إيران دور مستقبلي في سوريا، وإقامة تعاون مشترك لمواجهة المخاطر الأمنية المشتركة كما تم الحديث عن المخاطر التي ستواجهها المنطقة في حال انهار نظام الأسد، قد تضمنت التسريبات تفاهم أمريكي- إيراني حول اقتسام النفوذ في سوريا.[3]

المطلب الرابع: رهانات الدول الأوروبية

أدركت الدول الأوروبية أن ما حدث في العالم العربي لم يكن شغبا من أجل الخبز؛ إنما حدثا استثنائيا وعليها مجاراة الديناميات الجديدة، وعليه أصدرت الهيئة الأوروبية بيانان الأول في مارس 2011 والثاني في ماي من نفس السنة حمل البيان الثاني عنوان استجابة جديدة لجوار متغير، وقدمت

[1] أسامة أبو أ رشيد، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] حازم نهار، **المسألة السورية التطورات الميدانية وعودة الاهتمام السياسي**، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص 16.

[3] بشير زين العابدين، **سورية: تحولات المشهد ومكاسب الثورة**، ورقة تحليلية، مسار السياسة والعلاقات الدولية، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، مارس 2015، ص 1.

الدول الأوروبية اقتراح بإنشاء صندوق أوروبي للديمقراطية لمساعدة الدول العربية بعد أن تبين أن ما يحدث في جنوب المتوسط سيكون له عواقب دائمة على الدول الأوروبية وعليه توجب دعم شعوب المنطقة.[1]

وقد كان رد فعل الدول الأوروبية منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011 مؤيد لمطالب الشعب السوري معتبرة أنه يهدف إلى الخلاص من حاكم مستبد، وبعد تأزم الوضع في سوريا وما ترتب عنه من ارتفاع وتيرة الهجرة إلى أوروبا، وتصاعد حدة الحركات الإرهابية تحول الموقف الأوروبي من موقف مُطالب بأولوية رحيل الأسد، إلى التركيز على وقف الإرهاب والمعاناة الإنسانية في سوريا والقبول ببقاء الأسد خلال المرحلة الانتقالية. ويتضح هذا من خلال تصريح وزير خارجية إسبانيا مانويل مارجايو Manuel Margallo :"أن الوقت حان لإجراء مفاوضات مع الحكومة السورية."[2]

ويرجع الاهتمام الأوروبي بسوريا للأهمية الاستراتيجية لها؛ فالموقع الجغرافي لسوريا يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة ما يشكل خطرا على الدول المجاورة لها كلبنان، الأردن، إسرائيل، وتركيا، والتي تعتبر إما حليفة للاتحاد الأوروبي أو على علاقات ودية مع دوله. وعليه فإن عدم استقرار سوريا ستكون له نتائج سلبية على هذه الدول، سواء تعلق الأمر بحركة اللاجئين السوريين أو بنشاط الحركات الإرهابية التي يمكن أن تستحوذ على مخزون الأسلحة الكيماوية مستقبلا.[3]

أسباب تغير الموقف الأوروبي تجاه الأزمة السورية

يعود التغير في المواقف الأوروبية تجاه الأزمة السورية إلى مجموعة من الاعتبارات منها:

1 تزايد أعداد العناصر الأوروبية التي انضمت لتنظيم داعش، والتنظيمات الإرهابية الأخرى حيث بلغ عدد الفرنسيين المنخرطين في سوريا إلى 1200 مقاتل كما بلغ عدد المقاتلين الألمان 600 مقاتل حسب المرصد الفرنسي لمناهضة الإسلاموفوبيا.

---

[1] بشارة خضر، **الاتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،، بيروت، ط.1، 2014، ص 224 .

[2] أحمد دياب، **تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية**، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، شتاء 2015، ص ص 18 – 19 .

[3] مارك بيريني، **مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية**، مؤسسة كارنيجي للشرق الأوسط، على الرابط: http://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55898 يوم 04 أفريل 2017، على الساعة 20:23 .

2 توقيع الاتفاق النووي مع إيران ومحاولات الدول الأوروبية إيجاد تقارب مع إيران لتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية في حال تم رفع العقوبات الدولية عليها، إضافة إلى اعتراف الدول الأوروبية بالدور الذي يمكن أن تلعبه إيران في المنطقة.

3 التدخل العسكري الروسي. حيث فرض الروس نفسهم كلاعب لا يمكن تجاوز مصالحه. إضافة إلى توافق الرؤية الروسية الأوروبية في التعامل العسكري مع تنظيم الدولة الإسلامية، ونجاح نظام الأسد في التصدي للتنظيمات الإرهابية.[1]

4 هجمات باريس الإرهابية والتي وقعت في 2015/11/13 حيث ساهمت في تحول موقف بعض الدول الأوروبية ما جعل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند François Hollande يقول: " إن الأسد لا يمكن أن يكون حلا، لكن عدونا في سوريا هو داعش ". وعلى هذا الأساس عملت فرنسا على ضرب معاقل داعش بالتنسيق مع الطلعات الروسية.[2]

وعليه فإن دول الاتحاد الاوربي كان موقفها مرتبط بمصالح اقتصادية ليس مع سوريا؛ بل الحرص على عدم خسارة إيران مستقبلا بعد الاتفاق النووي الايراني. إضافة للاعتبارات الأمنية التي ترتبت عن تدهور الاوضاع في سوريا، وارتفاع حدة اللاجئين السوريين في اوروبا المنتمين إلى بعض الحركات الإرهابية. وهو الأمر الذي كان دافعا أمام الدول الأوربية للتعاطي مع الأزمة السورية من وجهة نظر أمنية – اقتصادية.

[1] أحمد دياب، **مرجع سابق**، ص ص 21- 26 .

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، **التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية الدوافع والتداعيات والنتائج**، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، ص 96.

ملخص الفصل الثاني.

كانت الأزمة السورية نتيجة لتفاعل عدة عوامل على الصعيد الداخلي. حيث تراوحت في أغلبها بين ما هو سياسي نتيجة شمولية النظام السياسي وتغول الأجهزة الأمنية لعدة عقود، وبين ما هو اقتصادي كنتاج لغياب التنمية وارتفاع الأسعار، وعدم توافر فرص للعمل. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في السنوات الأخيرة التي سبقت الأزمة، كما كانت بسبب عدة عوامل اجتماعية لعدم وجود انسجام بين الطبقات المجتمعية داخل المجتمع السوري نتيجة للتمييز بين المدن السورية وغياب العدالة التوزيعية للثروات ومناصب العمل.

أدّت الأزمة السورية إلى فوضى جيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط على حد تعبير بريجنسكي في وصفه لزوال الاتحاد السوفيتي. وهو الأمر الذي جعل الدول المجاورة لسوريا سواء الداعمة للنظام السوري، أو المعارضة للنظام السوري، أمام تحديات ورهانات جد معقدة. كان لهذا تأثيرا على المواقف التي اتخذها كل طرف في تعامله مع الأزمة السّورية، ومحاولة إدارتها سواء بطرح مبادرات التسوية أو بعمليات التصعيد التي كانت في أغلبها تختفي وراء غطاء إما الدفاع عن حق الشعب السوري أو محاربة الإرهاب.

كان واضحا منذ بداية الأزمة السورية أنها أخذت بعداً دولياً. وهو الأمر الذي نقل الأزمة من مجرد كونها مطالب داخلية للشعب السوري إلى كونها أزمة دولية، ميزتها أنها صراع إرادات بين مجموعة من القوى، وهذا بعد تضرر مصالح كل دولة في منطقة الشرق الأوسط. وكغيرها من القوى الإقليمية تعاطت القوى الدولية مع الأزمة السورية وفقا لمصالحها، فضلا عن سعي كل طرف إلى توظيف ورقة للضغط على بقية الأطراف على مستوى مجلس الأمن.

الفصل الثالث: الأبعاد الجيوبوليتيكية في إدارة روسيا لرهانات الأزمة السورية

الفصل الثالث: الأبعاد الجيوبوليتيكية في إدارة روسيا لرهانات الأزمة السورية

تعتبر إدارة الأزمات الدولية أحد أهم المداخل لفهم ظواهر العلاقات الدولية سواء تعلق ذلك بوقت السلم أو وقت الحرب؛ فالدول تسعى لإدارة شؤونها الداخلية والخارجية خدمة لأهداف الدولة على مدى القريب والبعيد. وعليه نحاول من خلال هذا الفصل تحديد ملامح الإدارة الروسية للأزمة السورية باعتبارها تخدم الأهداف العليا للاتحاد الروسي وذلك من خلال التطرق لأبعاد التدخل الروسي في الأزمة السورية.

تتعدد أبعاد التدخل الروسي في سوريا بين ما هو معلن كتدخل روسيا لمواجهة الحركات الإرهابية على أرض سوريا تجنبا لعودة بعض أفراد من التنظيمات الإرهابية لروسيا ودول القوقاز، ويندرج هذا ضمن البعد الأمني لإدارة روسيا لتطورات الأزمة السورية، ويعتبر كحرب استباقية على أرض دولة حليفة.

كما يعتبر التدخل الروسي في بعده السياسي أحد آليات إبراز الفعالية السياسية والدبلوماسية على الساحة الدولية، من خلال تفعيل دبلوماسيتها على مستوى مجلس الأمن في علاقتها بالمنظمات الدولية من جهة، وإبراز مدى قدرة روسيا على عدم الانصياع لسياسة الولايات المتحدة في بعض أزمات الجوار، كما تتطرق الدراسة إلى البعد الديني كبعد تم توظيفه لتحقيق مكاسب سياسية.

أحد الأبعاد التي سيتم التطرق إليها من خلال الدراسة البعد الاقتصادي، وذلك لإبراز مكانة سوريا في مشاريع القوى الكبرى كمركز عبور. سواء تعلق ذلك بكونها دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، أو دولة منافذ برية يتم عبرها نقل خطوط النفط والغاز من الخليج العربي إلى أوروبا.

كما ستطرق الدراسة إلى البعد الاستراتيجي العسكري كأحد دوافع روسيا للتدخل بسوريا، وذلك باعتبارها آخر قلاع روسيا بمنطقة الشرق الأوسط على مستوى تواجد القواعد العسكرية البحرية، وعليه يأتي هذا البعد كهدف روسي للوصول إلى المياه الدافئة ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: الأبعاد السياسية – الاستراتيجية في إدارة روسيا للأزمة السورية بين الشرق الأوسطية والشرق الأوروبية

يهدف هذا المبحث للبحث عن الدوافع السياسية للتدخل الروسي بسوريا، وذلك بالتطرق لبعدين للأزمة السورية والمتمثلان في البعد الشرق أوسطي باعتبارها دولة تطل على البحر الأبيض المتوسط وتقع في منطقة شرق المتوسط، والبعد الشرق أوروبي كآلية روسية لإدارة أزمة بأزمة، بمعنى محاولة روسيا من خلال الأزمة السورية نقل ساحة الصراع من الحدود الروسية بعد الأزمة الأوكرانية إلى ساحة صراع جديدة بالنسبة لروسيا وتشكل منطقة استراتيجية للنفوذ الأمريكي بالعالم.

المطلب الأول: البعد السياسي في إدارة الأزمة السورية

كانت معالم الحرب الباردة متجلية في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام ضباط روسيا في الساحة الحمراء في الذكرى 62 للانتصار على النازية، حيث أشار الرئيس الروسي في خطابه أن الخطر النازي لم يزل بل اتخذ أشكالا جديدة، كما تم تكرار ذلك في خطابه بمؤتمر ميونيخ معتبرا أن العالم الأحادي القطب لم يصبح حقيقة.[1]

وقد اعتبر الخطاب الذي ألقاه فلاديمير بوتين Vladimir Poutine سنة 2007 بمؤتمر ميونيخ حسب الكثير من المحللين والقادة السياسيين، على أنه بداية لحرب باردة جديدة. حيث علق وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس Robert Gates أمام مؤتمر ميونيخ على كلام بوتين Poutine قائلا: إن حربا باردة وأحدة تكفي. موضحا أن كلام بوتين ملأني بالحنين إلى الأيام الخوالي.[2]

وعليه إنّ التدخل الروسي يأتي ضمن عملية معقدة ومتشابكة سعت روسيا من خلالها اللعب على كل الأوراق بما فيها الورقة السياسية والدبلوماسية، في سياق البحث عن تمركز ريادي ضمن السياسات الدولية، وقد شكلت سوريا مسرحا لها فمنذ بداية الأزمة السورية عملت روسيا على إخراج الثورة من سياقها العام كحراك شعبي سلمي ضد نظام مستبد ووضع مزري معتبرة أنها حراك تديره

[1] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص67.

[2] **نفس المرجع**، ص 84.

مجموعة من الإرهابيين المتطرفين. وقد كان هذا الموقف مشابه لموقفها من ثورات الربيع الشعبي في فترة الحرب الباردة، كأحداث ربيع براغ 1968 وثورات المعسكر الاشتراكي سنوات التسعينات.[1]

وقد أدت عدة عوامل على التدخل في سوريا؛ نتيجة العلاقات المتينة بين البلدين نذكر منها:

- ❖ تزامن الأزمة السورية مع سعي بوتين لاستعادة دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط واستعادة مكانتها العالمية بعد سنوات من العجز انتهت بتحقيق الاستقرار الداخلي.
- ❖ مقاومة سوريا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عديدة، وسعيها للخروج من عزلتها بإقامة علاقات إقليمية ودولية، وعليه توجهت سوريا لتوطيد علاقاتها بروسيا.
- ❖ سعي بوتين Poutine منذ وصوله سنة 2012 إلى استعادة روسيا لقواعد الاشتباك السياسي والدبلوماسي على الساحة الدولية، وقد مثلت الأزمة السورية ساحة لاختبار التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية.
- ❖ الانسحاب الأمريكي من العراق، وما ترتب عنه من فوضى في منطقة الشرق الأوسط.[2]

آليات السياسة الروسية في الملف السوري

1 – التحرك على مستوى مجلس الأمن

عملت روسيا على مستوى الهيئات الدولية لإفشال كل القرارات المتعلقة بفرض عقوبات ضد النظام السوري. حيث تم إجهاض منذ بداية الأزمة إلى غاية 2015 أربع قرارات أممية عن طريق استعمال حق النقض، ووقفت أمام كل محاولات القوى الغربية الرامية إلى إيجاد موطئ قدم لها في سوريا عن طريق التدخل العسكري، وهو الأمر الذي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.[3] وتنطلق الرؤية الروسية في سعيها لإفشال قرارات مجلس الأمن من التجاوزات التي قامت بها قوات التحالف جراء تدخلها في ليبيا. حيث ترى روسيا أن عمليات التحالف الدولي خرجت عن إطار القرار رقم 1970 و القرار رقم 1973 الذي أصدرهما مجلس الأمن للتدخل في ليبيا.[4]

---

[1] معن طلاع، **سياسة الفاعلين الروسي والأمريكي حيال الملف السوري**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، فيفري 2015، ص 19.

[2] الناصر دريد سعيد، لقمان حكيم رحيم، **دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد2، العدد4، 2016، ص 84– 85.

[3] نورهان الشيخ، **الموقف الروسي من الثورات العربية: ورقة تحليلية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 448، جوان 2016، ص286.

[4] نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، 286.

وعلى هذا فإنّ الدعم الروسي لسوريا على مستوى مجلس الأمن والتمسك بحق الفيتو يندرج ضمن شعور روسيا بتعرضها للخيانة من طرف القوى الغربية في الملف الليبي؛ لذلك سعت روسيا لإفشال كل المحاولات الرامية للتدخل في سوريا أو فرض عقوبات على نظام الأسد، وهو الأمر الذي صرح به وزير الخارجية الروسي سيرفي لافروف Sergueï Lavrov بقوله: " بأن روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرار سيناريو ليبيا في سوريا."[1]

2 – التحالف مع القوى الإقليمية وهندسة المكاسب العسكرية

لم يقتصر الحراك الروسي على إفشال قرارات مجلس الأمن، فمنذ سنة 2011 أبدت روسيا استعدادها للدفاع عن النظام السوري، والدعوة إلى إجراء مفاوضات تمهيدًا لمرحلة انتقالية. حيث سعت روسيا من خلال تدخلها المباشر في سوريا إلى تكريس الانطباع الإقليمي والدولي لقدرة روسيا على لعب أدوار مركزية في النظام الدولي، ويتطلب ذلك السير وفق:

1 – العمل على التقليل من الفواعل الدولية والغير دولية المؤثرة في مسارات العملية السياسية، وتشكيل تحالفات سياسية تؤيد الدور الروسي.

2 – الترويج السياسي للإنجاز العسكري وفق نموذج غروزني*، فبعد تحقيق نجاح ميداني على المستوى العسكري تقوم بتحركات سياسية لتهيئة المناخ لحل سياسي عن طريق الدعوة لإجراء مفاوضات.[2]

وقد تمثل التصور الروسي في إدارة الأزمة السورية من الحذر في الوقوع في الخطأ الذي ارتكبته في العراق وإيران. فضلاً عن إدراك روسيا أنَّ حجم الخسائر المترتبة عن إبرام الصفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية على مستوى مجلس الأمن يفوق حجم الأرباح؛ لذلك فضلت روسيا في الأزمة السورية منافسة الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من الانصياع للإرادة الأمريكية.[3]

---

[1] باسم راشد، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] معن طلاع، **تداعيات الحركية الروسية على الملف السوري**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 31 مارس 2017، ص 31– 32.

نموذج غروزني: ينسب إلى العاصمة الشيشانية، ويقصد بنموذج غروزني الحصار الذي اقامته روسيا على المدينة، حيث عملت روسيا خلالها على دعوة المدنيين للخروج من منازلهم بعدها تقوم بالتدخل العسكري. للمزيد من التفاصيل أنظر: (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9 % % _(1999%E2%80%932000

[3] نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص 286.

إنّ هذا التصور في إدارة الأزمة كان له الأثر الإيجابي. حيث حققت مكاسب سياسية جراء تدخلها العسكري المباشر بتمكنها من فرض نفسها كفاعل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى تمكنها من فرض إيران كحليف في العملية التفاوضية، الأمر الذي أكسبها القدرة على التفاوض من موقع الندية للولايات المتحدة الأمريكية على مستقبل منطقة الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي للتدخل العسكري في سوريا

يأتي التدخل العسكري في سوريا في جزء منه كرد روسي على تعيين تنظيم الدولة الإسلامية أبا محمد القدري واليا على القوقاز، وهو الأمر الذي شكل تهديداً لمصالح روسيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز لما لها من أهمية في التفكير الاستراتيجي الروسي بحكم الموقع الجغرافي كمنطقة تقع بين البحر الأسود غرباً وبحر قزوين شرقاً، فضلاً على ما تحتويه من مخازن طاقوية. ويعتبر تنظيم الدولة الإسلامية حسب تصريحات الخارجية الروسية الخطر الثاني بعد حلف الناتو.[2]

كما تشكل منطقة القوقاز المنفذ الرئيسي والمباشر لروسيا بحكم إطلالها على البحر الأسود لخروج روسيا عبر مضيق البوسفور والدردنيل باتجاه البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى ميناء طرطوس بسوريا، وعليه ضمان الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط والبقاء فيها خدمة لمصالحها القومية.[3]

وقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Poutine أن الذهاب للقتال في سوريا، هو دفاع مسبق عن الأمن القومي الروسي، وتجنباً لانتقال الإرهاب إلى داخل بلاده، وهذا يشير إلى عمل روسيا على إتباع سياسة الحرب الوقائية، وسعي روسيا إلى القضاء على العناصر الإرهابية قبل عودتها إلى روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة.[4]

حيث تعتبر الأهمية الجيوبوليتيكة لسوريا كدولة محورية بالنسبة لروسيا أحد خطوط الصد أمام الحركات الجهادية التي تهدد الأمن الروسي. وهذا ما دفع بها إلى مواجهة المعارضة وتنظيم الدولة

---

[1] الحواس تقية، **خطة بوتين في سوريا: تناقضات استراتيجية وانسدادات سياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 13 نوفمبر 2015، ص 3.

[2] شريف شعبان ميروك، **روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية**، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، ص 213.

[3] **نفس المرجع**، ص 214.

[4] مصطفى عبد العزيز مرسي، **مرجع سابق**، ص 91.

الإسلامية في سوريا، لخشيتها من عودة المقاتلين في صفوف الحركات الجهادية إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وهذا ما صرح به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هنري كيسنجر لقناة Cnn البريطانية حين سُئِلَ عن الموقف الذّي اتخذته موسكو من الأزمة السورية وما يريده بوتين Poutine في سوريا بقوله:

إنّ بوتين يَعتبرُ الإسلام المتشدد هو التهديد الأكبر لبلاده.

ثم أضاف قائلا

: بحسب مراقبتي فإنّ مصدر القلق الأكبر في سوريا بالنسبة لبوتين هو إمكانية تسبب النزاع في زيادة التشدد في المنطقة وليس شخص معين.[1]

يجعلُ هذا التدخل الروسي في جوهره دفاعي بامتياز رغم طابعه الهجومي، أي أنه رغم كونه هجوميا يعد خطوة دفاعية لحماية الأمن الروسي من خطر عودة الجهاديين بسوريا إلى بلدانهم، ومن خطر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة. وهذا ما أشار إليه ديمتري ترينين Dmitri Trenin بقوله " التدخل في سوريا كان من أجل روسيا وليس سوريا." وهذا يوضح أن الحراك الروسي في سوريا امتدادْ لاستراتيجية شاملة قائمة على البحث عن تمركز في مناطق مختلفة من العالم، من بينها منطقة الشرق الأوسط. وقد أدى الانسحاب الأمريكي من المنطقة إلى إقدام روسيا بهذه الخطوة.[2]

إنَّ هذا البحث عن تمركز جديد بمنطقة الشرق الاوسط عبر الأزمة السورية، يتضح من خلال الأسلحة التي تستخدمها روسيا في سوريا باستخدامها لصواريخ أرض- أرض بعيدة المدى تم إطلاقها من بحر قزوين لضرب مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية، ما يُوحي بأن روسيا تُرسل إشارة للقوى الغربية عن مدى قدرة روسيا على ردْ التهديدات التي تمس أمنها القومي. فضلاً عن إعطاء رسالة للولايات المتحدة الأمريكية مفادها أنها قادرة على إسقاط الصواريخ الباليستية balistique missile.[3]

من وجهة النظر الاستراتيجية لروسيا و القائمة على الأوراسية الجديدة، لا يمكن التخلي عن سوريا كحليف استراتيجي لإيران، والتي تراها روسيا مدخلها للدول العربية والإسلامية ومنطقة آسيا الوسطى والمياه الدافئة، ووفقا لذلك حسمت روسيا أمرها بالتحالف مع سوريا. وقد شكلت الأزمة

---

[1] أحمد دياب، **حلفاء سوريا وإرث بريجنيف**، مجلة العرب الدولية ، العدد:1588 ، أكتوبر 2012 ، ص 10.

[2] سامح راشد، **وصاية دولية مشتركة: الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في سوريا**، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، ص 113- 114.

[3] **نفس المرجع**، ص 115.

السورية فرصة لجيل بوتين للعودة للشرق الأوسط و تحقيق نفوذ جيوستراتيجي بدعم نظام يتيح لها الخروج من مياه البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط.[1]

إن سوريا حسب ألكسندر دوغين Alexandre Douguine ليست أقل أهمية من أوكرانيا، ويؤكد أن وجود تنظيم داعش الإرهابي جزء من خطة الأمريكيين، كما يرى أن الحرب في سوريا تدور بين الأطلسيين والآراسيين. فمنذ مدة سعت واشنطن إلى تفتيت دول المنطقة وإطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهذا لفرض نفسها كقوة مهيمنة، وترفض روسيا سياسة الفوضى الخلاقة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن مساعدة روسيا العسكرية لسوريا يندرج ضمن أعمال الجغرافية السياسية.[2]

و تُدركُ الولايات المتحدة الأمريكية الموقع الجيوبوليتيكي لسوريا؛ وهذا يجعلها تسعى إلى محاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي، ومنعها من الوصول إلى المياه الدافئة. فسوريا تمثل حافة الأرض، لهذا تسعى روسيا بكل الجهود إلى الإبقاء على الوضع القائم بدعم النظام السوري الذي يُعدُّ بمثابة خط دفاعي متقدم.[3]

وهذا الخط الدفاعي يأخذ عدة أشكال من بينها الترويج للفكر الأوراسي القائم على الموروث الثقافي لروسيا، الذي يأخذ من قيم وتعاليم الديانة الأرثوذكسية، ويجعل روسيا تعمل على توظيف ورقة الأقليات الأرثوذكسية لتحصيل مكاسب سياسية، واستراتيجية، وهذا يتجلى في فكر ألكسندر دوجين الذي يطالب روسيا بحماية المصالح الأرثوذكسية على المستوى الحكومي والجيوبوليتيكي. فضلا عن مناداته ببناء دولة روسية واعية لموروثها الجيوبوليتكي الأرثوذكسي.[4]

يدعمُ هذه الفكرة الاتجاه الجديد داخل الكرملين الذي أصبح مرتبط إلى حد كبير بقيم المسيحية الأرثوذوكسية، في ظل سعي دائم لجعل الدين محوراً للهوية الوطنية واعتماد مبادئه الأخلاقية وموروثه

---

[1] معن طلاّع، **السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، جوان 2015، ص 3.

[2] كيفورك ألماسيان، **الصراع على سوريا وأوكرانيا من منظور دماغ بوتين**، مركز أبحاث كاتيخون، على الرابط: http://katehon.com/ar/article/lsr-l-swry-wwkrny-mn-mnzwr-dmg-bwtyn تم الاطلاع يوم، 26 افريل 2016، الساعة 21:30.

[3] جلال خشيب، **مرجع سابق** 136.

[4] ألكسندر دوجين، **مرجع سابق**، ص 464.

التقليدي كأساس للسياسة الخارجية لروسيا. وقد صرح سيرفي لافروفSergueï Lavrov "أن القيم الروسية التي تعتنقها القيادة الروسية ترجع إلى ألف سنة وتشكل قاسما مشتركا للأديان الرئيسية في العالم".[1]

ومن بين المناطق التي كان للكنيسة الروسية دور بارز، منطقة الشرق الأوسط. حيث كانت روسيا تشجع الأرثوذكس العرب ضد البطريك اليوناني، وهذا لشعور الروس بوجود روابط أخوة وتعاطف بينهم وبين الأرثوذكس في سوريا، وفلسطين خاصة العرب منهم، إضافة إلى اعتقاد الروس أن الأقليات الأرثوذكسية تعاني من سيطرة أساقفة الكنيسة اليونانية. وعليه سعت روسيا لطرح مبادرات عدة كان من بينها: مشروع تعريب الكنيسة، وتعيين معلمين عرب وطبع كتب باللغة العربية بهدف التقرب من الأقليات الأرثوذكسية بالمنطقة. وهو الأمر الذي ساهم في كسب موسكو لثقة الأقليات الأرثوذكسية من العرب، واتجاه الأرثوذكس إلى روسيا لحمايتهم.[2]

هذا الدور برز مع بداية ثورات الربيع العربي عموما، والأزمة السورية على وجه التحديد، حيث عبرت روسيا عن قلقها بشأن حقوق الأقليات المسيحية التي تقع في دوامة تجدد الإسلاميين. وقد صرح سيرفي لافروفSergueï Lavrov أمام الجمعية الفلسطينية الأرثوذوكسية " أنه من مصلحة روسيا أن تبدل كل ما في وسعها لمنع تشكيل الدول التي تهيمن عليها الجماعات المتطرفة وحيث يتم التمييز ضد أي مجموعة عرقية أو دينية. " وأتهم في نفس الوقت الدول الأوروبية على مبالغتها في إتباع قيم التسامح والتخلي عن قيم المسيحية.[3]

ومن وجهة النظر الدينية ترى روسيا، وعلى وجه التحديد الكنيسة الأرثوذوكسية أن حماية الطبقة المسيحية المتواجدة بسوريا أمر واجب، خاصة بعد قيام تنظيم داعش بإعدام مسيحيين سوريين، وقد برز دورها في الموقف الذي اتخذته روسيا من الأزمة السورية، حيث دعا البطريك كيريل إلى حماية الشعب السوري من العلل التي جلبها تعسف الإرهابيين، كما بارك قتال القوات الروسية في سورية.[4]

---

[1] Dimitri trenin, **the Mythical Alliance: Russia's Syria policy**, Carnegie Moscow center, Moscow, 2013, p 14.

[2] جهاد صالح، **روسيا وفلسطين العلاقات الروسية والتربوية والثقافية منذ القرن التاسع الميلادي وفي بداية القرن العشرين**، المركز الفلسطيني للدراسات والنشر والإعلام، رام الله، فلسطين، ط1، 2006، ص 32.

[3] Dimitri trenin, **ibid**, p 13.

[4] جوان حمو، **سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها**، دراسات سياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، 1 أفريل 2017، ص 9.

وقد شارك مجموعة من ممثلي الكنيسة في أفريل 2016 خلال زيارة قام بها ممثلو وفد برلماني مكون من أعضاء مجموعة الدفاع عن القيم المسيحية ودامت الزيارة أربعة أيام. أشاد خلالها الرئيس السوري بالدور الذي تلعبه الكنيسة من خلال المساعدات التي تقدمها، كما أن هناك نوع من التوافق بين الكنيسة والنظام الروسي في تحليل الأزمة من منظور ديني يقوم على حماية الأقليات المسيحية.[1]

المطلب الثالث: الإدارة بالأزمات والرهان الأوكراني

جاء التدخل الروسي في سوريا لدعم للنظام السوري، وهذا لم يكن أمرا خفيا باعتباره يمثل حليف لموسكو، إلاّ أنَّ انقاد النظام لم يكن هدفاً في حد ذاته، إنما وسيلة لإثبات الذات والتقدم خطوة أخرى للعب دور القوة العظمى، وعليه كان التدخل في مجمله مرتبط برهانات خارج نطاق النسق الإقليمي وهو ما يمكن إدراجه في إطار السعي الروسي الدائم للعب دور في النسق الدولي، و إبراز قدرة روسيا على التواجد في مناطق نفوذ الدول الغربية خاصة في مناطق هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

كانت الأزمة السورية في بعدها الدولي، فرصة لروسيا للخروج من العزلة التي فرضتها القوى الغربية بدعمها للانفصاليين الأوكرانيين، وتحويل الأنظار تجاه سوريا بدل التركيز على الأزمة الأوكرانية، حيث سعت روسيا إلى نقل ساحة الصراع من مجالها الحيوي القريب إلى حدود لعب جديدة لطالما كانت تمثل ساحة للنفوذ الأمريكي.[3]

ومن بين الأبعاد السياسية للتدخل العسكري بسوريا، إشعار الولايات المتحدة الأمريكية أن روسيا لها دور على مستوى النسق الدولي، وقد آن الوقت للتوقف عن تحجيم قوة روسيا. فضلا على التوقف عن سياسة التدخل في شؤون الدول من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بالمناطق الحيوية لروسيا، خاصة في الأزمة الأوكرانية؛ فالتدخل العسكري في سوريا تزامن مع تفاقم الصراع في أوكرانيا.[4]

---

[1] صالح بن محمد الختلان، **الدين في السياسة الخارجية الروسية**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،1 فيفري2017،على الرابط: http://www.fikercenter.com/studies/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9 يوم 23 افريل 2017 على الساعة 10:13.

[2] عزمي بشارة، **روسيا الجيواستراتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شئ**، مجلة سياسات عربية، العدد17، نوفمبر2015، ص 3.

[3] لمى مضر الأمارة، **الموقف الروسي من الأزمة السورية وانعكاساته الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 448، جوان 2016، ص 41.

[4] مصطفى عبد العزيز مرسي، **مرجع سابق**، ص 90.

إنّ السعي الروسي لفك العزلة التي فرضت عليه بسبب الأزمة الأوكرانية وتدخلها في شبه جزيرة القرم أسهم بشكل كبير في تأكيد حضورها في سوريا كلاعب أساسي، وذلك عبر إيجاد أرضية مشتركة للتعاون مع الغرب وإصلاح العلاقات المتدهورة، وفي ظل عدم القدرة على تقديم تنازلات في أوكرانيا لأسباب جيوسياسية، وقومية، واقتصادية، سعت روسيا إلى تنشيط الأزمة السورية وجعلها ساحة للتفاوض مع القوى الغربية لتقديم تنازلات بأوكرانيا.[1]

ومنه يمكن القول أن الأزمة السورية كانت إحدى مفاتيح روسيا الاتحادية للخروج من العزلة المفروضة عليها على كافة المستويات؛ فعلى المستوى الاقتصادي شكلت الأزمة الأوكرانية تضييقا على الاقتصاد الروسي بعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. وقبل ذلك، التضييق الذي مارسته القوى الغربية على روسيا في الأزمة الجورجية، وعليه كان التدخل في سوريا أحد آليات روسيا لإدارة رهانات الأزمة الأوكرانية.[2]

وتدخل رهانات روسيا لإدارة الأزمة السورية، ضمن آلية لعبة الشطرنج الكبرى بتحويل ساحة الصراع الروسي– الغربي من أوكرانيا، وشرق أوروبا كمجال حيوي استراتيجي، إلى ساحة الشرق الأوسط كآلية مقايضة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تمنح روسيا بعض التنازلات في سوريا مقابل حالة هدنة استراتيجية في شرق أوروبا.

إنَّ هذا الواقع الجديد على مستوى النسق الإقليمي الشرق الأوسطي – الشرق أوروبي جعل الحرب الباردة بين القوى الغربية وروسيا الاتحادية أمرا واقعا، إذ كانت الأزمة الأوكرانية مرتبطة بما يدور في منطقة الشرق الأوسط بصفتهما يمثلان المجال الحيوي لروسيا اللذان لا يمكن التنازل عنهما، ويبرز هذا من خلال حديث الرئيس الروسي Vladimir Poutine في 28 سبتمبر 2015 في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أشار إلى عدم رضى روسيا على التدخل الغربي بالمنطقة العربية. إضافة إلى عدم قبوله بالتدخل الغربي لإسقاط حليفه الأوكراني.[3]

---

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **التحرك الدبلوماسي الروسي: البحث عن تحسين الصورة وتأهيل الحليف في الوقت الضائع**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، قطر، جانفي 2015، ص 2.

[2] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص 333.

[3] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص ص 329– 330.

كانت الأزمة السورية في جوهرها مخرجا لروسيا لإدارة رهانات الازمة الأوكرانية، وهذا الأسلوب الذي اتبعته روسيا الاتحادية يشبه إلى حد كبير اسلوب الاتحاد السوفيتي القائم على الخداع العسكري. وعليه فقد كانت الإدارة بالأزمات من خلال التدخل الروسي العسكري في سوريا واضحة. تمكنت روسيا من خلالها دفع القوى الغربية لإعادة الجلوس على طاولة المفاوضات لبحث مخرجات الازمتين، وقد تمكنت روسيا من فرض نفسها في الازمة السورية من خلال دفع القوى الغربية إلى القبول بمفاوضات كان من بينها اتفاق مينسك لبحث كيفية لإنهاء الأزمة الاوكرانية.[1]

[1] انغو مانتويفل، **وجهة نظر: لعبة بوتين بالورقة السورية في الأزمة الآوكرانية**، على الرابط:-http://www.dw.com/ar/%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9%D9%86%D8%B8%D8%B1 %A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/a-18952974

يوم 25 ماي 2017، على الساعة 13:57.

المبحث الثاني: البعد العسكري الاستراتيجي في إدارة روسيا لرهانات الأزمة السورية

أحد الأبعاد الذي ستركز عليها الدراسة البعد العسكري الاستراتيجي والمتمثل في تجارة الأسلحة والقواعد العسكرية. حيث سنحاول التطرق إلى أهمية سوريا كسوق للأسلحة الروسية إضافة إلى معرفة أبعاد التدخل العسكري بالتركيز على بعض الدول التي تمثل سوق للسلاح الروسي، كما نحاول معرفة أهمية ميناء طرطوس كموقع استراتيجي في البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للاستراتيجية الروسية.

المطلب الأول: التعاون العسكري التقني بين سوريا وروسيا

يرجع التعاون العسكري التقني بين سوريا وروسيا إلى فترة الاتحاد السوفييتي بعد قيام الاتحاد السوفيتي سنة 1963 بدعم سوريا في مواجهتها مع إسرائيل، كما عمل الاتحاد السوفيتي خلال تلك الفترة على إقامة مركز للدعم المادي والتقني للأسطول البحري بميناء طرطوس السوري. تطورت هذه العلاقات منذ وصول الرئيس الروسي بوتين Poutine ، حيث شهدت سنة 2005 توقيع اتفاقية شطب للديون السورية بنسبة 73 بالمائة من حجم الديون السورية المتبقية من فترة الاتحاد السوفييتي وتضمن الاتفاق صرف الديون المتبقية لتنفيذ العقود الروسية في مجال الأسلحة.[1]

ظلت سوريا لفترة طويلة مستورداً رئيسياً للأسلحة الروسية وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة في مجال الأسلحة، ووفقا لمعهد ستوكهولهم الدولي تُشكل روسيا 78 بالمائة من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي 2007- 2012، وقد بلغت مبيعات الأسلحة في الفترة بين 2007- 2010 قيمة 4,7 مليار دولار.[2]

ولم تمر فترة طويلة منذ شطب روسيا أكثر من عشرة مليارات دولار من ديونها، والتي كانت مقدرة ب 13،4 مليار دولار حتى أصبحت المزود الرئيسي لسوريا بالأسلحة، وقد اتجهت سوريا خلال السنوات القليلة إلى روسيا للحصول على أسلحة حديثة تضم صواريخ مضادة للدبابات والطائرات، كما

---

[1] Sebastian larosebarit ,**laffaire syrienne** ,sur le site : http://www.gremmo.mom.fr/pdf/SyrieRussie2011.pdfle 22- 04- 2017 a 13 :12.

[2] Anna Borshchevskaya , **russias many interests in syria** , January 24, 2013, the Washington institute for near east policy, in

وافقت سوريا سنة 2008 على شراء طائرات ميج 29 إم تي المقاتلة، ونظم بانتسير إس1 إى الدفاعية، ونظم صواريخ إسكاندر الدفاعية، وطائرات ياك 130، وغواصتين طراز آمور 1650.[1]

وطبقا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو(كاست) بلغت صفقات التعاقد في مجال الأسلحة بين روسيا وسوريا أربعة مليارات دولار حتى عام 2013 منها 960 مليون دولار سنة 2011، وحوالي 550 مليون دولار سنة 2012، وهي تقريبا نفس قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة الممتدة من 2006– 2012، ما يجعل قيمة المبيعات العسكرية بين 2006 – 2013 تبلغ حوالي ثمانية مليارات دولار.[2]

ومن الواضح أن روسيا غير مستعدة لفقدان الحلف العسكري الذي بنته مع سوريا منذ أكثر من خمسين عاما خاصة في هذه الفترة، خاصة بعد خسارة روسيا لكل تحالفاتها مع دول حوض البحر المتوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. كما أن الدوافع العسكرية لروسيا لا تقوم على مبيعات السلاح فقط، بل تتعداه إلى ضرورة الحفاظ على القواعد العسكرية الروسية في سوريا، وتوسيع قدرتها البحرية في المنطقة، وتشكل قاعدة طرطوس منصة بحرية لتحركاتها بمنطقة الشرق الأوسط.[3]

إضافة إلى الحفاظ على النظام السوري كحليف استراتيجي في المنطقة. يعتبر الحفاظ على حلفاء النظام السوري من بين أولويات روسيا؛ فروسيا غير مستعدة لفقدان كل من إيران وحزب الله اللبناني، وهو ما برز من خلال الدور الذي لعبته الأطراف الإقليمية منذ بداية الأزمة والترحيب بالتدخل الروسي، ويتخذ التعاون الروسي مع إيران عدة أشكال، ففي مجال الطاقة وقعت إيران وروسيا اتفاقية في سنة 2011 لبناء مفاعل آخر بمحطة بوشهر النووية، وتبني روسيا موقفها من الملف النووي الإيراني على تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية ورفض استعمال إيران التكنولوجيا النووية لأغراض حربية.[4]

---

[1] ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، ص 470.

[2] معتز عبد القادر محمد الجبوري، **التفاعلات الدولية إزاء الأزمة السورية**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد5، مارس 2016، ص 52.

[3] معن طلاع، **السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية منذ أحداث الثورة، مرجع سابق**، ص 10.

[4] نورهان الشيخ، **تحالف محسوب: محددات التوافق بين إيران وروسيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 196 افريل 2014، ص 92– 93.

كما تعتبر إيران سوقاً مهماً للسلاح الروسي منذ بداية التعاون العسكري بين البلدين سنة 1989، وقد كانت زيارة وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف بزيارة إيران سنة 2000 أحد الزيارات التي تعبر عن حسن العلاقة بين البلدين، وتعد الزيارة الأولى منذ الثورة الإسلامية سنة 1979، وتعمل روسيا على تزويد إيران بمنظومات دفاعية متقدمة وتزويدها بالدبابات والغواصات والمقاتلات، فضلا عن تدريب العسكريين الإيرانيين في الأكاديميات الروسية. كما تجمع العلاقات الروسية الإيرانية تعاون استخباراتي وأمني فروسيا خلافا للولايات المتحدة الأمريكية لا ترى في إيران داعما للإرهاب.[1]

وإضافة إلى السعي الروسي للحفاظ على إيران وحزب الله اللبناني وسوريا، فإنها تعمل باتجاه الحفاظ على العلاقات التجارية مع بعض الدول العربية كالسعودية، وبعض دول شمال إفريقيا: كالجزائر خاصة بعد سقوط النظام الليبي، وخسارة الشركات الروسية العديد من العقود خاصة في مجال الأسلحة، وفي حال فقدت روسيا حلفائها بالمنطقة ستفقد العديد من عقود المتاجرة بالأسلحة.[2]

فحسب تصريح لمسؤول روسي في قطاع التصنيع العسكري الروسي خسرت روسيا اربعة مليارات دولار نتيجة الأحداث في ليبيا بعد قرار الحضر الجوي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي والذي حمل رقم 1970، والذي يقضي بوقف تصدير الأسلحة الروسية إلى ليبيا. وهو الأمر الذي أدى إلى تجميد عقد كان على وشك التوقيع لشراء طرابلس طائرات هيليكوبتر Hélicoptère عسكرية روسية من طراز كا 52 أليجاتور Alligator وأنظمة دفاع جوي وصواريخ من طراز S1.[3]

حيث أشارت صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا أن الخسائر الروسية بعد أحداث الربيع العربي قدرت في حالتي ليبيا " والعراق " بعشرات المليارات من الدولارات، ولهذا تحاول روسيا التقليل من الخسائر في سوريا بالدفاع عن النظام السوري، فالاستثمارات الروسية في سورية تقدر بأكثر من عشرين مليار دولار، خاصة بعد محاولة الشركات الأمريكية الدخول إلى السوق السورية كمنافس للشركات الروسية.[4]

---

[1] نورهان الشيخ، **تحالف محدود محددات التوافق بين إيران وروسيا، مرجع سابق**، ص 95.

[2] معتز عبد القادر محمد الجبوري، **مرجع سابق**، ص 51.

[3] نورهان الشيخ، **الموقف الروسي من الثورات العربية**، رؤية تحليلية، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع، المجلد 1، الباب الرابع: العلاقات الدولية مارس 2012، ص 290.

[4] فؤاد خشيش، **الروس يتوجسون خطر الربيع العربي على بلادهم**، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2014. ص 495.

المصالح الروسية في سورية والشرق الأوسط تتعدى مجرد السوق الاقتصادية، فحسب القانون الاتحادي الروسي يُعتبر تعزيز المواقع العسكرية والسياسية في الخارج أساس التعاون العسكري الصناعي لروسيا. وهو الأمر الذي يجعل روسيا تستخدم صادراتها من الأسلحة للتأثير على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، والتدخل العسكري في سوريا يساهم في تعزيز هذا الدور؛ فروسيا عملت على إيقاف بيع طائرات S-300 إلى سوريا سنة 2012 لتحسين علاقاتها مع إسرائيل كما قدمت طائرات S-300 لإيران لتطوير المحادثات مع إيران.[1]

من بين أحد الأهداف التي يُمكن لروسيا أن تجنيها بعد التدخل العسكري في سوريا التمدد إلى بعض الدول المجاورة، والتي تأتي العراق في مقدمتها، حيث سيجعل القوات الروسية في نفس أرض المعركة مع القوات الأمريكية. وهو الأمر الذي سيكون بمثابة ورقة ضغط على الموقف الأمريكي وإجبار واشنطن على الدخول في مفاوضات بشأن الوجود العسكري في الشرق الأوسط، كما قد يجعل هناك إمكانية لخلق قاعدة عسكرية بالعراق.[2]

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لميناء طرطوس

منذ روسيا القيصرية كان هناك سعي للتوغل في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم ذلك عبر البوابة السورية. فسوريا تمثل المنفذ البحري على البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لروسيا الباحثة عن الوصول إلى المياه الدافئة للتخلص من الحصار المفروض عليها من طرف القوى الغربية بعد التوسع الأطلسي في مناطق النفوذ السوفييتي السابقة، والتضييق التركي على سفن نقل الغاز في مضيقي البوسفور والدردنيل، وبعض دول الخليج العربي التي تقف عائقا أمام وصول روسيا للبحر الأبيض المتوسط وقد منحت سوريا فرصة دخول السوفييت للمياه الدافئة تحت حكم حزب البعث، ثم تحسنت العلاقات

---

[1] نيكولاي كوزناخاف، **صادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط: أداة نفوذ إضافية**، على الرابط: http://idraksy.net/arms-exports-add-to-russias-tools-of-influence-in-middle-east-see-more/?print=pdf يوم 2017/05/03 على الساعة 15:24

[2] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص 340.

السوفييتية – السورية بوصول حافظ الأسد سنة 1970، لتصبح سوريا موقعا استراتيجيا بالنسبة لروسيا في فترة بشار الأسد.[1]

وتعتبر القاعدة العسكرية بميناء طرطوس ذات أهمية استراتيجية رغم عدم تواجد الجنود الروس بها بشكل دائم، إضافة إلى أن عدد العاملين بها لم يكن يتجاوز الخمسين موظفا، وكان الهدف من هذه القاعدة إصلاح وإمداد السفن الروسية العابرة للبحر الأبيض المتوسط. لكن رغم هذا تبقى هي القاعدة الوحيدة لروسيا بالشرق الأوسط والحفاظ عليها ضرورة استراتيجية.[2] ففي سنة 2012 قام فريق من البحرية الروسية بزيارة ميناء طرطوس، وقد تم التصريح بأنّ الزيارة كانت زيارة تموين روتينية، إلا أن هذه الزيارة كانت رسالة من روسيا للعالم على أنها مستعدة للدفاع عن نظام الأسد، ولن تعيد تكرار سيناريو ليبيا والسماح للدول الغربية بالتدخل في سوريا.[3]

صورة رقم 02: يوضح موقع مرفأ طرطوس السوري.

المصدر: https://arabic.rt.com/news/859603

[1] فداء دكروب، **ما تعنيه سوريا لروسيا .. الجزء الأول: رسالة باليستية توبول**، ترجمة : خالدة مختار بوريجي، على الرابط :http://www.globalresearch.ca/1605-1575-1578-1593-1606/31931 تم الاطلاع عليه يوم 22 / 04 / 2017 ، على الساعة : 14:38

[2] Dmitry Gorenburg, **why Russia supports repressive regimes in Syria and the middle Eeast**, ponars Eurasia policy memo no. 198, june 2012, p 3.

[3] **Ibide**, p 3.

بالنسبة لروسيا تندرج حماية سوريا في إطار ضمان وصولها للمياه الدافئة بمنطقة الشرق الأوسط، وضمان تواجدها العسكري، من خلال الحفاظ على القاعدة العسكرية بميناء طرطوس والتي تعتبر القاعدة العسكرية الوحيدة لروسيا بالبحر الأبيض المتوسط، كما يأتي التدخل العسكري ليس للحفاظ فقط على تلك القاعدة؛ بل توسيعها وإنشاء قواعد عسكرية تُبقي لروسيا كُلَّ الحظوظ للبقاء بمنطقة الشرق الأوسط، فقد ساهم التدخل العسكري في إعادة الاهتمام بالقاعدة العسكرية بميناء حميميم باللاذقية لدعم الطيران الجوي الروسي.[1]

يرجع اهتمام روسيا بالوصول إلى المياه الدافئة منذ عهد بيتر الأكبر Pierre Ier le Grand1672– 1725 بعد إدراكه أن القوة البحرية هي عماد بناء الإمبراطوريات؛ ولهذا كان على روسيا البحث عن مياه دافئة تؤمن ملاحة جيدة للأسطول الروسي على مدار السنة والتخلص من السيطرة العثمانية على المنافذ المائية.[2]

لهذا فإن إعلان بوتين منذ توليه منصب رئاسة الوزراء عن إعادة توسيع الوجود العسكري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مثل ما كان عليه الحال أثناء الحقبة السوفيتية يمكن اعتباره أحد ملامح السعي الروسي للتنافس على المنافذ البحرية، وقد تم إدراج هذا ضمن العقيدة البحرية كأحد أهداف السياسة الخارجية الروسية إلى غاية سنة 2020، وبناءاً عليه فإن العقيدة الروسية تنظر إلى البحر الأبيض المتوسط على أنه منطقة استراتيجية يجب الدفاع عن البقاء فيها.[3]

وتعد قاعدة طرطوس قاعدة روسية استراتيجية طويلة الأمد تم إنشاؤها بموجب اتفاق بين البلدين عام 1971، وتسعى روسيا منذ سنوات قليلة وحتى يومنا هذا إلى توسيع وتطوير القاعدة بهدف تكثيف حضورها في البحر الأبيض المتوسط، وقد وافق الرئيس السوري سنة 2008 على تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة ثابتة للسفن النووية الروسية في الشرق الأوسط ومنذ سنة 2009 وروسيا تعمل

---

[1] Indrami talukdar ,**RUSSIANS strategic interest in syria** , INDIAN COUNCIL OF WORLD AFFAIRS 17 MAY 2016 p 2 , IN :http://www.icwa.in/pdfs/IB/2014/RussiaStrategicInterestinSyriaIB16052016.pdf. 22- 04 - 2017 at 13 :45

[2] الناصر دريد سعيد، لقمان حكيم رحيم، **مرجع سابق**، ص 88.

[3] شكلاط ويسام، **الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة الجنوب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص 188.

على تحديث وتوسيع الميناء لاستقبال سفن عسكرية أكبر حجما.[1] ويأتي اهتمام روسيا بالقاعدة العسكرية انطلاقا من كونها تشكل نقطة انطلاق وتموين للتوجه إلى خليج عدن والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي. وهو الأمر الذي يسهل تحرك الأسطول الروسي في حماية طرق التجارة البحرية الدولية.[2]

كما يأتي الاهتمام الروسي بميناء طرطوس كهدف لربط الأسطول الروسي في مياه البحر الأسود وتوسيع الميناء لاستيعاب الأسطول البحري بميناء سيباستوبول Sebastopol، وهذا يجعل من القاعدة العسكرية الروسية في سورية ذات أهمية بالغة للحفاظ على التواجد الروسي في المياه الدافئة. وهو ما يفسر الموقف الروسي الداعم لنظام الأسد والتواجد العسكري الروسي وذلك في سياق ترتيبات مستقبلية محتملة من قبل الأطراف الإقليمية والدولية.[3]

مكَّن التدخل الروسي في الأزمة السورية من إنشاء قاعدة عسكرية جوية في مطار حميميم، وزيادة كمية معدات الرادار بالمطار، بما في ذلك إقامة محطة رادار بعيدة المدى 96L6E ونظام كراسوخا-4 Krasuha للحرب الإلكترونية و تاستير S1، ونظام صاروخ أرض جو متوسط المدى ونظام السلاح المدفعي مضاد للطائرات، إلى جانب قيامها بنشر سلاح مضاد للطائرات أكثر تقدما وهذا بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية على الأراضي التركية.[4]

ويوضح بند الاتفاق العسكري الموقع في سنة 2015 التسهيلات الذي يتمتع بها الجنود الروس في سوريا، خاصة في استغلال القاعدة الجوية و تطويرها، ويتبين ذلك من خلال ذكر بعض البنود التي جاءت ضمن الاتفاق بشأن استخدام مطار حميميم من قبل القوات الجوية الروسية والذي تجري به بعض أعمال التوسيع .

---

[1] ممدوح عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص 469

[2] إسلام أحمد، **جيوبوليتيك روسيا وسياستها الخارجية استمرارية بلا انقطاع**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016.

[3] شكلاط ويسام، **مرجع سابق**، ص ص 188- 189.

[4] Anna Maria Dyner, **thre monthes of russian intervention in syria : the military and political Implications, bulletin**, no 851, January 2016, in inhttps://www.pism.pl/files/?id_plik=21212 25- 04 – 2017 at 13:03.

بعض بنود الاتفاق

جاء في المادة الثانية ما يلي:

- ✓ تنشر روسيا مجموعة طائرات على الأراضي السورية بناءاً على طلب الأخيرة.
- ✓ يقدم الجانب السوري قاعدة حميميم الجوية لتسهيل مهمة الطيران الروسي

تستخدم القاعدة الجوية بدون اي أجور

ورد في نص المادة الخامسة.

- ✓ تبقى جميع المعدات التي سيتم نشرها بقاعدة حميميم ملكا للاتحاد الروسي.

صورة رقم 03 يوضح قوات الطيران الروسي بمطار حميميم.[1]

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%B5%D9%88%D8%B1+%D8%A71DUIQ_AUIBygC&biw=1600&bih=745#imgrc=WVmFt3-cr4oN-M:

توضح الصورة وجود طائرات روسية بمطار حميميم، كما تبرز الصورة وجود عملية تهيئة للقاعدة الجوية بالمنطقة، والقيام بإنشاء مكان ليسع طائرات جديدة، إن هذه الأشغال وبنود الاتفاق توضحان أن روسيا تسعى من خلال التدخل العسكري إلى زيادة نفوذها بالمنطقة بشكل يتيح لها التواجد بمنطقة الشرق الأوسط، وخلق توازن قوى جديد من شأنه أن يحُدَّ من هيمنة الولايات المتحدة

[1] قناة الجزيرة، نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/1/20/9

الأمريكية، وعليه يمكن القول أن بوادر إقامة عالم متعدد الأقطاب من خلال إبراز القوة برزت بشكل واضح في الادارة الروسية لرهانات الأزمة السورية الأزمة السورية.

توسيع القاعدة العسكرية له بعد استراتيجي يضمن لروسيا خلق نوع من التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وعليه يمكن اعتبار التواجد الروسي بسوريا عملية ملء فراغ استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، عن طريق الإبقاء عن حلفائها التقليدين بالمنطقة، وزيادة نفوذها في الدائرة الشرق أوسطية، وهنا تكمن أهمية توسيع القاعدة الجوية بمطار حميميم لاحتواء عدد كبير من الطائرات الروسية والتي يوضح الشكل أعلاه ذلك.[1]

[1] عبد الناصر العايد، **التدخل الروسي في سوريا الدواعي والتداعيات والآفاق**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 1أكتوبر 2015، ص 3.

المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية في التدخل الروسي في سوريا

نحاول من خلال هذا المبحث دراسة المصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا وأهمية سورية في الاستراتيجية الطاقوية، من خلال التركيز على البعد الطاقوي المتمثل في التنافس الدولي على خطوط وأنابيب نقل الغاز في الشرق الأوسط، وهذا بالانطلاق من منطقة بحر قزوين باعتبارها شهدت تنافسا دوليا لنقل الغاز بين عدة دول، ونحاول في الأخير الربط بين التنافس الدولي في منطقة بحر قزوين و علاقته بالأزمة السورية.

المطلب الأول: استراتيجية الطاقة لروسيا الاتحادية

تُعد روسيا الدولة الوحيدة في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى استيراد الطاقة. خاصة في مجال النفط والغاز والكهرباء. يعطيها هذا نوع من التفوق الاستراتيجي الذي لا تمتلكه الدول الأخرى لعدم تحقيقها اكتفاء ذاتي من الموارد الحيوية، وتعرف روسيا اكتشافات متزايدة من المخزون النفطي في سيبيريا وبحر قزوين، وتستحوذ على أكبر حصة من بين الدول الخمسة المطلة على بحر قزوين. فضلا عن توقيعها بعض الاتفاقيات مع بعض دول آسيا الوسطى التي تشتري منها النفط بأسعار زهيدة أقل من أسعار السوق، كما تعتبر روسيا من الدول الأولى في العالم من حيث امتلاك الغاز حيث يقدر حجم الغاز الروسي ب 48 ترليون متر مكعب، كما تمتلك مخزون نفطي يقدر ب 72 مليار برميل، وقد بلغ حجم انتاج روسيا من النفط 488 طن سنة 2008.[1]

هذا يجعل روسيا تؤكد أنَّ أحد المرتكزات الأساسية لسياستها الخارجية يتمحور حول عنصر الطاقة بكل أشكالها، وهو الأمر الذي صرح به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Poutine عام 2005 بقوله: "أن العام الذي ستعود فيه روسيا لمجموعة الثماني سيكون عام أمن الطاقة في العالم"، وهذا يوضح أن روسيا غيرت من الميكانيزمات التي تتيح لها الحفاظ على ما تبقى لها بعد انهيار الكتلة الشرقية.[2]

ويأتي التحول الروسي في ميكانيزمات التعامل مع الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إدراك روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أنّ الصراع على التسلح في ظل غياب اقتصاد قوي

---

[1] ناصر زيدان، **مرجع سابق**، ص ص 240- 241.

[2] ناتاليا غريب، **إمبراطور الغاز**، ترجمة: عمار قط، مكتبة مدبولي، ميدان طلعت حرب، القاهرة، ط1، 2011، ص 14.

وعوالم للطاقة الصناعية كَلّف روسيا خسائر كبيرة؛ لذلك تحرك الروس باتجاه مناطق تواجد الطاقة وسعو إلى احتكار الغاز في مناطق الإنتاج والتسويق، بدل الاعتماد على الولايات المتحدة والدول الغربية لتحسين الاقتصاد الروسي، الذي كان أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي.[1]

إلاّ أنّ امتلاك روسيا للغاز والنفط تواجهه مجموعة من العوائق، ومن بين العوائق التي تقف أمام روسيا: التنافس الدولي على الممرات البرية والمائية من أجل نقل الموارد النفطية من أماكن الإنتاج. وهو الأمر الذي كان له الأثر السلبي على سعر هذه الموارد التي تشكل أحد مصادر الدخل الذي يعتمد عليها الاقتصاد الروسي في عملية النمو والاستثمار.[2]

أولا: المشاريع الروسية لنقل الغاز

إنّ اهتمام روسيا بالاقتصاد الطاقوي، برز منذ عام 1995 بعد أن رسم بوتين استراتيجية شركة غاز بروم Gazprom* للتحرك في مناطق تواجد الغاز انطلاقا من روسيا وأذربيجان وتركمنستان وإيران وصولا إلى منطقة الشرق الأوسط، وقد تجسد ذلك من خلال مشروعي السيل الشمالي والسيل الجنوبي سعياً من روسيا لإحكام السيطرة على الاقتصاد والعودة إلى المنافسة على الساحة الدولية.[3]

1- مشروع السيل الشمالي nord Stream : يُعتبر خط السيل الشمالي أحد خطوط نقل الغاز التي تسعى روسيا من خلاله لتزويد اوروبا بالغاز، وجعل السياسة الطاقوية لأوروبا مرتبطة بروسيا، وينطلق خط السيل الشمالي لنقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق ويلقى التأييد من قبل ألمانيا، وهولندا، وبريطانيا، وفرنسا، بينما تعارض كل من السويد وبولونيا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا المشروع بحجة أنه سيؤدي إلى حدوث كارثة بيئية في بحر البلطيق، ويعتبر هذا المشروع حسب نظرة بعض دول الاتحاد الأوروبي تهديدًا يكاد يعادل التهديد النووي الذي كان في فترة الاتحاد السوفيتي.[4]

---

[1] عماد فوزي الشعيبي، **الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولا**، على الرابط: http://www.voltairenet.org/article173717.html يوم 09 ماي 2016 الساعة 14:51.

[2] ناصر زيدان، **مرجع سابق**، ص 240.

[3] عماد فوزي الشعيبي، **مرجع سابق**.

[4] ناتاليا غريب، **مرجع سابق**، ص 107.

غاز بروم Gazprom : من أكبر شركات استخراج الغاز بالعالم وهي شركة روسية تأسست سنة 1989، اسم الشركة مكون من كلمتين روسيتين ويعني "صناعة الغاز" يوجد مقرها بمقاطعة شيريوموشكي بالجنوب الغربي لموسكو، تسيطر الحكومة الروسية على أغلب أصول الشركة، وتمتلك الشركة عدة فروع في المجالات الصناعية، واحتلت سنة 2012 المرتبة الثالثة من حيث قيمة الأرباح بمستوى 37.8 مليار دولار.

خريطة رقم 07 توضح مسار خط أنابيب السيل الشمالي nord Stream

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7

من خلال الخريطة يتضح مسار خط السيل الشمالي الذي يمثل أحد أكبر خطوط نقل الغاز الروسي، وفي حال نجح المشروع سيزداد الضغط الروسي على أوروبا؛ فلا يمكن للدول الأوروبية توظيف بعض أوراقها للضغط على روسيا والمتمثلة بالأساس في الأزمة الأوكرانية، وهذا من جهة يوضح التعاطي الألماني مع الملف الأوكراني وحرصها على عدم خسارة روسيا.

2- مشروع السيل الجنوبي South Stream : أحد آليات روسيا لإبقاء اوروبا في تبعية دائمة للغاز الروسي، هذا المشروع الذي ينطلق من روسيا عبر البحر الأسود وصولا إلى أوروبا، ويتخذ مسارين: الأول يتجه شمالا عبر بلغاريا وصربيا وصولا إلى النمسا، بينما يتخذ الثاني مسار باتجاه الغرب عبر بلغاريا واليونان وصولا إلى إيطاليا، سيجعل أوكرانيا مطوقة بشبكة أنابيب روسية من شأنها إبطال فاعلية أنابيب دروشبا.[1]

خريطة 08: توضح مسار مشروع السيل الجنوبي South Stream من روسيا إلى أوروبا

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 156.

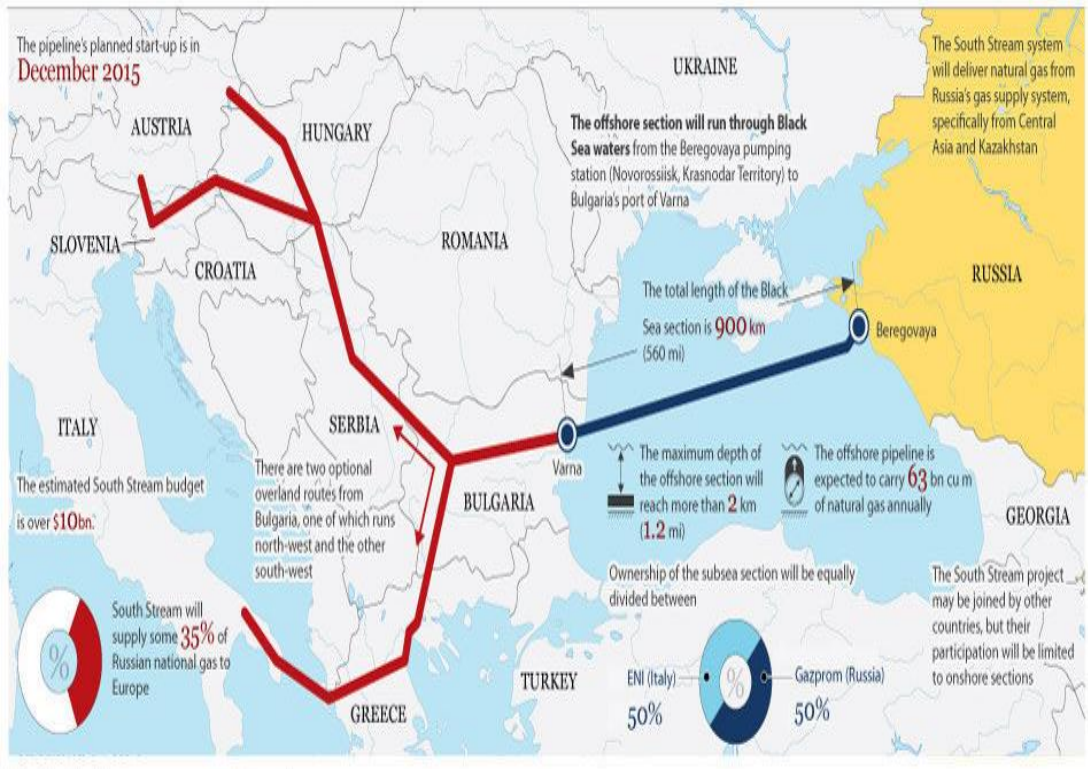

المصدر:

http://www.gasandoil.com/oilaround/europe/1c856793aac3ca6f53598b2c24a3e481

ثانيا: استراتيجية القوى الغربية لمواجهة المشاريع الروسية

سعيا منها لمواجهة الاحتكار الروسي للغاز والنفط، عملت القوى الغربية بفتح شبكة خطوط نقل غاز لمنافسة مشاريع روسيا خاصة مشروعي السيل الشمالي والسيل الجنوبي، بهدف التخفيض من الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، وتمثل أهم مشروع غربي في ما يسمى أنابيب نابوكو Nabucco، والذي يهدف إلى نقل الغاز من بحر قزوين (أذربيجان وتركمنستان)، حتى كردستان والعراق وإيران إلى أوروبا، للالتفاف على غازبروم Gazprom الروسية، وقد لقي المشروع الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا.[1]

[1] خليدة كعسيس خلاصي، **الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 51.

وعليه تحاول الدول الأوروبية التقليل من الاعتماد على الغاز الروسي الذي ارتفع في السنوات الأخيرة، وبرز توظيف الغاز كورقة ضغط تستعملها روسيا لمواجهة السياسات الأوروبية في الأزمة الأوكرانية، ويوضح الشكل التالي حجم الصادرات الروسية من الغاز تجاه الدول الأوروبية التي صدرت عبر الأراضي الأوكرانية.[1]

جدول 01: يوضح حجم الصادرات الروسية من الغاز نحو أوروبا 2007

الدول	الإستهلاك (مليار م3)	إجمالي الواردات (مليار م3)	واردات من روسيا (مليار م3)
ألمانيا	100,2	90,8	39,1
أوكرانيا	78	60	23 (+37)
إيطاليا	79,7	67,9	23,6
تركيا	22,4	21,7	14,1
فرنسا	44,7	37	11,5
النمسا	9	8,4	6,7
سلوفاكيا	6,9	6,7	6,7
فيلندا	4,9	4,9	4,9
بلغاريا	3,1	2,9	2,9
ليتواني	3,1	2,6	2,6
اليونان	2,7	2,6	2,2

المصدر: مراد فيصل، السياسة الاقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا، مذكرة ماجيستير.

يوضح الجدول الحجم الإجمالي للاستيراد الاوروبي من الغاز العالمي. إذ تمثل روسيا أحد أكبر المصدرين للدول الأوروبية من الغاز الطبيعي، و تحتل ألمانيا المرتبة الأولى بمعدل يكاد يفوق ربع الواردات الإجمالية التي تستهلكها. هذا يوضح مدى ارتباط السياسة الطاقوية للدول الاوربية بالغاز الروسي، وهو الامر الذي يجعلها تحت الضغوط المستمرة من طرف روسيا أوقات الأزمات، وهو ما كان واضحا في الأزمة الأوكرانية.

[1] مراد فيصل، **السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أكرانيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر-03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016، ص 122.

إن مشروع نابوكو Nabucco طرح لأول مرة سنة 2002، وقدرت تكلفته ب 9.7 مليار أورو، وكانت بداية المشروع باتفاق بين النمسا، وبلغاريا، والمجر، ورومانيا، وتركيا في 13 جويلية 2009، وقد حدد الهدف المبدئي بإنشاء خط أنابيب يكون رابطا بين إيران ودول جنوب القوقاز إلى أوروبا الوسطى، ويمتد خط نابوكو Nabucco على طول 1350 كلم. ويمكن أن ينقل 31 مليار متر مكعب سنويا، حيث سيتم نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى دول الاتحاد الأوروبي مرورا بتركيا وجنوب شرق أوروبا.[1]

كما طرحت الدول الأوربية مشروع آخر يتمثل في خط أنابيب تابيtapé الذي سينقل الغاز الأذربيجاني إلى إيطاليا من خلال تركيا عبر الحدود التركية اليونانية، ثم عبر ألبانيا والبحر الأدرياتيكي وسيتم الاستفادة من هذا الخط ابتداء من سنة 2019.[2]

1 – عوائق المنافسة الغربية لروسيا في مجال نقل النفط والغاز

تواجه الدول الغربية في تنافسها على خطوط نقل الغاز في منطقة بحر قزوين عدة تحديات من بينها:

عدم توافر كميات كبيرة من الغاز للتصدير فخط نابوكو Nabucco يعتمد على الغاز الأدري وبالتحديد على حقل شاه دنيز، وهذا الحقل مقارنة بالحقول الروسية يحتوي على نسبة ضئيلة. وهو الأمر الذي ساهم في تأخير مشروع نابوكو Nabucco من سنة 2014 إلى 2018، فضلا على أن الطاقة الإجمالية لمشروع نابوكو Nabucco ضئيلة مقارنة بطاقة السيل الجنوبي المقدر ب 63 مليار متر مكعب.[3]

العائق الثاني الذي تواجهه القوى الغربية يكمن في تعدد خطوط الغاز الروسية، فروسيا تبنت مشروع السيل الجنوبي بسعة 63 مليار متر مكعب والسيل الشمالي 1و 2 لألمانيا بسعة 55 مليار متر

---

[1] خليدة كعسيس خلاصي، **مرجع سابق**، ص 52.

[2] رؤوف فتيحاني، **دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية – الاوروبية مارس 2000– مارس 2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات آسيوية، جامعة الجزائر3، 2014، ص 113.

[3] دون كاتب، **الصراع الأمريكي الروسي على أنابيب الغاز في آسيا الوسطى والقوقاز**، على الرابط: http://www.politics-dz.com/threads/alsray-almriki-alrusi-yl-nabib-alghaz-fi-sia-alust-ualquqaz.2415/.

مكعب، والسيل الشمالي 3 و4 للأراضي المنخفضة وبريطانيا بسعة 55 مليار متر مكعب، ويامال 2 لدول أوروبا الوسطى بسعة 55 مليار متر مكعب، ويامال 1 لبولندا وألمانيا بسعة 33 مليار متر مكعب، ويامال 2 لدول أوربا الوسطى بسعة 15 مليار متر مكعب، وغيرها من الخطوط الجديدة والقديمة.[1]

العائق الثالث الذي واجه مشروع نابوكوNabucco تمثل في رفض تركيا الدخول لاتحاد نقل الغاز كبلد عبور، وأعلنت أنها ستدخل الاتحاد شرط شرائها الغاز عند دخوله في منظومة الغاز لديها، ثم تعيد بيعه عند الخروج. وعليه يكون ربح تركيا ببيعها الغاز أكبر من رسوم النقل عبر أراضيها، كما أضافت تركيا شرط آخر تمثل في إقامة مقر لإدارة الغاز على أراضيها، وهذا ما لم توافق عليه الدول الأوروبية.[2]

2 – التقارب التركي الروسي في مجال الطاقة

يشكل التقارب الروسي – التركي عائق أمام الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوروبي ويأتي مشروع السيل التركي الذي جاء كبديل طرحته روسيا للسيل الجنوبي، بعد أن تم الإعلان عن توقيفه رسميا في ديسمبر سنة 2014؛ بسبب موقف المفوضية الاوروبية التي عارضت ما اعتبرته احتكار شركة غازبروم Gazprom للمشروع، وقد تم بذلك الإعلان عن مشروع السيل التركي turque Stream في نفس الشهر من سنة 2014 بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي إلى تركيا.[3]

وقد صادق البرلمان الروسي على مشروع القانون المتعلق باتفاقية نقل الغاز من روسيا عبر البحر إلى تركيا، ويتضمن المشروع إنشاء أنبوبين عبر قاع البحر الأسود بطاقة 30 مليار متر مكعب سنويا أحدهما مخصص للسوق التركية والآخر فموجه للسوق الأوروبية.[4]

---

[1] **دون كاتب، مرجع سابق**، نفس المكان.

[2] ناتاليا غريب، **مرجع سابق**، ص 157.

[3] محمد سليمان الزواوي، **تطورات المشهد التركي**، تقرير أسبوعي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2 أوت 2016، ص 8.

[4] أخبار الساعة، نشرة تحليلية يومية، **الحكومة الروسية تصادق على اتفاق خط الغاز" السيل التركي"** مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة والعشرون، العدد: 6211، السبت 17 ديسمبر 2016، ص 7.

خريطة 09 توضح مسار السيل التركي turque Stream من روسيا عبر تركيا.

المصدر : http://www.turkpress.co/node/12616

جاء مشروع السيل التركي لنقل الغاز الروسي ليؤكد التقارب التركي – الروسي خاصة بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan، والذي اتهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية. فضلا عن تصاعد التوتر التركي مع دول الاتحاد بعد رفض ضم تركيا للاتحاد الأوروبي. أدت هذه العوامل وغيرها إلى تغير في توجهات السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد العقوبات التي فرضتها روسيا على تركيا بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية، فضلا عن قناعة تركيا بالدور الذي تلعبه روسيا في الأزمة السورية.[1]

ثالثا: التوافق الإيراني الروسي في مجال الطاقة

تحاول روسيا توظيف ورقة الغاز والنفط لرسم ملامح النظام الدولي الجديد، وقطع أي نفوذ طاقوي أمريكي وأوروبي في عدة مناطق من العالم من بينها منطقة الشرق الأوسط التي تعرف خزانات كبيرة من الغاز الطبيعي، وتوظف روسيا علاقاتها مع بعض دول المنطقة لمواجهة القوى الغربية وتأتي

[1] محمد سليمان الزواوي، **تطورات المشهد التركي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير اسبوعي، 2 اوت 2016.

في مقدمتها إيران التي وطدت علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة منذ سنوات طويلة. فمنذ سنة 1997 تساهم شركة غازبروم Gazprom الروسية في مشروع للتنقيب عن النفط في صفين أحد حقول الغاز الكبيرة في العالم. كما ثم عقد مذكرة تفاهم لتطوير التعاون في مجالي النفط والغاز بين شركة غازبروم Gazprom ، ووزارة الطاقة الإيرانية سنة 2008، كما اتفق الطرفان على تأسيس مؤسسة مشتركة للتنقيب، فضلا عن اتفاق لتنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز إيران– باكستان– الهند.[1]

المطلب الثاني: الصراع على خطوط الغاز في سوريا و منطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة صراع دولي للمكانة الاستراتيجية التي تحتلها، سواء تعلق الأمر بكونها نقطة ربط بين ثلاث قارات. أو بكونها منطقة تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية وبالنسبة للأخيرة فقد توصلت دراسة أعدها الباحث محمد الكثيري المحلل في معهد الأبحاث ودراسات الصراع في المملكة المتحدة، والباحثة لورا الكثيري الباحثة في سياسات الطاقة وأسواق النفط، ونشرها معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الأمريكية، أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تشهد طفرة في الموارد الطبيعية منذ عام 2000؛ إذ أشارت الدراسة أن المسح الجيولوجي التي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 كشف وجود كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المنطقة التي تضم قبرص، والمناطق البحرية الإسرائيلية، ومناطق بحرية و برية من سوريا، ولبنان والأراضي الفلسطينية. تقدر بحوالي 1.7 مليار من النفط ونحو 122 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.[2]

والأمر الذي يعطي لهذه الاكتشافات أهمية كبيرة، يعود إلى تواجد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي بالدول المستهلكة؛ إذ لا يدخل سوق التصدير إلا كميات قليلة، وهي النسبة التي تقوم روسيا بتصديرها للدول الأوروبية، وهو ما قد يجعل غاز الشرق الأوسط يحتل المرتبة الأولى لمصادر الطاقة بعد نضوب النفط. ومن بين عوامل تفوق دول الشرق الأوسط في مجال الغاز الطبيعي على باقي دول العالم وجود فرق كبير بين النسبة المستغلة للاستهلاك الداخلي وحجم الإنتاج الإجمالي، وهذا خلافا

---

[1] نورهان الشيخ، **محددات التحالف بين إيران وروسيا**، مرجع سابق، ص 93.

[2] أخبار الساعة، نشرة تحليلية يومية، **غاز الشرق المتوسط: بين أمن الطاقة واستقرار المنطقة**، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، السنة الحادية والعشرون، العدد: 5600، الأربعاء 31 ديسمبر 2014، ص 6.

لباقي المنتجين. إضافة إلى قيام دول صناعية مستوردة للغاز بتمويل مشاريع لإنتاج الغاز، ما ترتب عنه ارتفاع كميات الإنتاج بالعديد من دول المنطقة جاءت معظمها من إيران وقطر والسعودية.[1]

جدول رقم 02 يوضح احتياطات بعض دول الغاز الطبيعي لدول الشرق الأوسط.

الدولة	الاحتياطات الثابتة تريليون متر مكعب		النسبة المئوية من العالمي نهاية 2011	الانتاج مليون متر مكعب		النسبة المئوية من الانتاج العالمي نهاية 2011
	2010	2011		2010	2011	
الامارات	6.1	6.1	6.9	51.3	51.7	0.9
إيران	33.1	33.1	15.9	146.2	151.8	4.6
السعودية	8.0	8.2	3.9	87.7	99.2	3.0
سورية	0.3	0.3	0.1	7.7	8.3	0.3
قطر	25.0	25.0	12.0	116.7	146.8	4.5
العراق	3.2	3.6	1.8	1.3	1.9	0.1
أخرى	0.1	0.2	0.1	3.4	4.5	31.0

المصدر: زياد عبد الرحمن علي الكوران، **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر الجديدة، ط1، 2016، ص62. بتصرف.

من خلال الجدول يتضح حجم امتلاك كل من قطر وإيران للغاز بشكل يجعلهما في تنافس لنقل غاز الشرق الاوسط عبر سوريا إلى الدول الأوروبية، وهو ما يفسر الدعم الايراني للأسد لتمرير خط الغاز الإيراني عبر سوريا، بينما تسعى قطر لإسقاط الأسد لتمرير خطها عبر سوريا.

[1] زياد عبد الرحمن علي الكوران، **مرجع سابق**، ص ص 86- 88.

أولا: خط أنابيب الغاز الإسلامي

تم طرح فكرة مشروع خط الأنابيب الإسلامي سنة 2009 بعد المشاورات التي جرت بين الرئيس العراقي، والرئيس الإيراني، والرئيس السوري، وكان من المفترض أن يكون جاهزا سنة 2016، وقدرت طاقة الخط المتوقعة ب 110 مليون متر مكعب من الغاز في اليوم بما يعادل 40 مليار متر مكعب سنويا، عبر خط يبلغ 5600 كلم، إلا أن الأحداث التي مست المنطقة أخرت الأشغال، وكان يمكن أن يكون هذا المشروع بديلا لمشروع نابوكو Nabucco الذي تم إلغاؤه.[1]

ثانيا: خط الغاز القطري عبر سوريا

سعت الدول الأوروبية إلى تنويع مصادر الطاقة عن طريق البحث عن مصادر أخرى يمكن أن تكون بديلا للغاز الروسي، وعليه كان الغاز القطري إحدى البدائل المتاحة أمام الدول الغربية، وتعود فكرة خط أنابيب الغاز القطري إلى سنة 2009 بعد الزيارة التي قام بها كل من الرئيس الفرنسي والأمير القطري، والرئيس التركي إلى سوريا. إذ كشف الرئيس السوري فيما بعد أن رؤساء الدول الثلاث عرضوا عليه إنشاء خط أنابيب يمتد من قطر عبر سوريا إلى تركيا، ومنه إلى الدول الأوروبية، وهذا بغرض كسر الاحتكار الروسي والتقليل من حجم الصادرات الروسية إلى أروبا.[2]

إنَّ هذا المشروع في حال تم تنفيذه، يُتيح مزايا استراتيجية لكل من تركيا وإسرائيل، وينطلق المشروع عبر خط بري من قطر عبر الأراضي السعودية، ومن ثم الأراضي الأردنية ليصل إلى مدينة حمص السورية، وبعد ذلك يتفرع عنه ثلاث أنابيب: يتجه الأول باتجاه اللاذقية على الساحل السوري والثاني باتجاه طرابلس في شمال لبنان، أما الثالث يتجه تجاه تركيا، والهدف من المشروع إيصال الغاز القطري والإسرائيلي إلى البر الأوروبي.[3]

---

[1] سقراط العلو، **سوريا ضحية الجغرافيا مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة، المركز العربي الديمقراطي**، على الرابط:http://democraticac.de/?p=32818 يوم 25 أفريل 2017، على الساعة: 16:36.

[2] أسعد البصري، **أنابيب الغاز المحرك الخفي للصراع في الشرق الأوسط**، جريدة العرب، الجمعة 09/ 12/ 2016، السنة 39 العدد: 10480.

[3] مديرية الدراسات الاستراتيجية، **خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال إفريقيا(جداول وخرائط)**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط1، مارس 2016، ص 17.

خريطة10: توضح خطي السيل القطري والإيراني

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B7+%D8%A7%D9%84%

:ource=iu&pf=m&fir=ZW8a7JX_v#imgrc=H6FPyGMOoy6RSM

يتضح من خلال الخريطة بروز خطين متعارضين. يمثل الخط باللون الأحمر خط الغاز الإسلامي وهو الخط الذي تدعمه إيران وتوافق عليه روسيا، أما الخط باللون البنفسجي فيمثل خط الغاز القطري، الذي يمر عبر تركيا ويلتقي بخط نابوكو Nabucco القادم من حقول أذربيجان، وهو الخط الذي تقف وراءه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وعليه فإن التعارض بين هدين الخطين يمثل صراع الاستراتيجيات المختلفة على الساحة السورية، باعتبارها مركز عبور، وهو ما يجعل سوريا أمام عدة احتمالات تحدد مستقبل الأزمة السورية.

كان الهدف من مشروع نقل الغاز القطري عبر سوريا وتركيا، توصيله بخط نابوكو Nabucco في تركيا وفك الاحتكار الذي تمارسه روسيا، وإفشال مشروع السيل الشمالي والجنوبي، إلا أن هذا المشروع واجهته عدة عراقيل تمثلت في:

العائق الأول: رفض الاتحاد الذي تقوده أذربيجان الفكرة، وأختار بديلا عن ذلك بإنشاء خط أنابيب أقصر عبر الأدرياتيكي ويمتد من اليونان إلى إيطاليا، وهو الخيار الذي أفشل مشروع نقل الغاز القطري وإلغاء الفكرة في صيف 2013.[1]

العائق الثاني: عدم تأييد السعودية لمرور خط الأنابيب القطري عبر أراضيها ورفض سوريا عبور الخط الثاني على أراضيها حماية لمصالح حلفيها الروسي، وبالمقابل عملت كل من سوريا- إيران- العراق على إنشاء خط بديل ينطلق من الحقل الجنوبي لإيران عبر العراق وسوريا، وهو المشروع الذي تم التوقيع عليه بين سوريا وإيران سنة 2012 وبعدها وقعت العراق وإيران سنة 2013، وقد كان التوقيع على هذا المشروع نهاية للخط القطري على الأقل في المدى القريب.[2]

إن رفض السعودية نقل الغاز القطري عبر أراضيها يفسر إلى حد بعيد التقارب الروسي السعودي، إذ ترى روسيا في السعودية حليفا في سوق الطاقة، خاصة بعد حدوث انكفاء في العلاقات السعودية الأمريكية، في ظل غياب حماية أمريكية لأمن دول الخليج من التوسع الإيراني، وعودة روسيا كدولة تلعب دور الموازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.[3]

التدخل الروسي كآلية لإفشال خط الغاز القطري

روسيا تسعى هي الأخرى لوضع اليد على غاز الشرق الأوسط لحماية مصالحها في سوق الطاقة العالمي، وتدرك أن نجاح مشروع قطر لتزويد الغاز لأوروبا سيقلل من قدرتها على الضغط على الدول الأوروبية، إذ يعتبر الدعم الروسي للنظام السوري جزء من الدفاع الروسي عن حلفائها في المنطقة، بما فيهم إيران وحزب الله اللبناني خاصة بعد اكتشافات الغاز في حوض المتوسط، والذي

---

[1] فلورنس جوب، **أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 7 ماي 2014، ص 6.

[2] **غاز الخط الروسي التركي يطيح بالمشروع القطري الامريكي المنافس**، على الرابط: http://www.eremnews.com/news/world/580139 يوم 2017/04/25، الساعة: 14:20.

[3] ساشا العلو، **روسيا في سوريا، المتغير الجديد في معادلة الشرق الأوسط**، مجموعة باحثين، تحديات النهوض الوطني بعد التدخل الروسي، الكتاب السنوي الثالث، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، استانبول، مارس 2017، ص 20.

تسعى روسيا إلى ربطه بأنابيب الغاز الروسية بنقله عبر الأراضي التركية، وإحكام السيطرة على سوق الغاز.[1]

كما سعت روسيا بعد اكتشاف الغاز في الساحل السوري إلى تشجيع خط الغاز الإيراني عبر العراق وسوريا لإدراكها أن إيران أقرب من قطر لعقد اتفاق معها، بحيث لا يكون الغاز الإيراني بديل كلي للغاز الروسي بالنسبة للدول الأوروبية. وهو الأمر الذي يفسر التعاون الإيراني في سوريا منذ بداية الأزمة السورية، فكل من إيران وروسيا ليس من مصلحتهما تمرير الغاز القطري عبر الأراضي السورية إلى تركيا.[2]

إن وقوع سوريا في قلب خط الغاز القطري الذي تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية، وتموقعها في قلب الخط الإيراني يفسر التحالفات الإقليمية التي أفرزتها الأزمة السورية. إذ تؤيد إيران بشار الأسد بينما قطر تؤيد المعارضة، وهذا الصراع هو الآخر يخفي صراع القطبين المهيمنين المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وسعي كل طرف إلى ربط خط الغاز العربي بمشاريعه ونقلها لأوروبا وهذا ما أدركته الولايات المتحدة الأمريكية.

فحسب مقال لروبرت كينيدي ابن شقيق الرئيس الأمريكي الأسبق، سعت الأخيرة إلى إنشاء خط غاز قطري للتقليل من اعتماد اوروبا على الغاز الروسي، وفي مقال له بمجلة البوليتيكو ذكر كينيدي أن المخابرات الأمريكية أدركت بعد عشرة سنوات، أنه يجب الإطاحة بالنظام السوري بعد أن خضع لإرادة روسيا.[3]

تعتبر سوريا بالإضافة إلى كونها مركز عبور لخطوط الأنابيب القطرية والإيرانية دولة تزخر بكميات كبيرة من الغاز والنفط، فقد أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية السورية سنة 2011 اكتشاف النفط في بئر (قارة) الواقع غرب بلدة قارة بطاقة إنتاج 400 ألف غاز إضافة إلى 500 برميل مكثفات باليوم، كما أعلن سنة 2009 عن وجود عدة تراكيب للغاز، أهمها تركيب أبو رباح وشمال الفيض

---

[1] سقراط العلو، **سوريا ضحية الجغرافيا " مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة السورية**، المركز العربي الديمقراطي، على الرابط:http://democraticac.de/?p=32818 يوم 25 أفريل 2017، على الساعة: 16:36.

[2] دون كاتب، ، على الرابط: http://www.bahethcenter.net/uploaded/filespdf/dirasasyria.pdf يوم 04 ماي 2017 على الساعة 13:23.

[3] **نفس المرجع**، نفس المكان.

وقمقم وقدر الاحتياطي القابل للإنتاج ب 7 مليار متر مكعب من الغاز، إضافة إلى 21 مليون برميل مكثفات، وقد كان للشركات الروسية مساهمة بالاستثمار في عمليات الحفر والاستخراج. ففي سنة 2013 تم توقيع اتفاقية بين روسيا وسوريا تتيح للمجوعة الروسية سيوز نفتاغاز امتلاك حصة لمدة 25 سنة في حال تم اكتشاف الغاز في الساحل السوري، ومن المحتمل أن تستمر الشركة الروسية بمبلغ 15 مليون دولار لتغطية تكاليف الدراسات المسحية و75 مليون دولار لتغطية أعمال الحفر على مساحة تبلغ 845 ميلا بحريا مربعا.[1]

وعلى هذا فإن سقوط الأسد سيؤدي إلى فقدان روسيا العديد من المزايا في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط. كما سيتيح فرصة للدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لكسر الاحتكار الروسي في مجال الطاقة عبر تنفيذ مشاريع نقل الغاز الخليجي إلى أوروبا؛ فنجاح استراتيجية الدول الاوروبية في نقل الغاز القطري عبر سوريا قد يؤدي إلى فقدان روسيا للعديد من العقود التي وقعتها مع بعض دول المنطقة.

إلا أنه وبالرغم من وجود صراع بين القوى الغربية على مناطق إمداد الغاز والتي تشكل سوريا مسرحا لأحداثها. لا يمكن إغفال وجود بعض التنظيمات التي تسيطر على بعض المناطق التي تمر بها خطوط الغاز والنفط بسوريا، ما يجعل مسار الأنبوبين غير آمن، فسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء من سوريا والعراق جعلها طرف ينافس في سوق الطاقة. وهذا من شأنه أن يعقد خيارات القوى المتصارعة بمنطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة.[2]

[1] سقراط العلو، **مرجع سابق**.

[2] آزاد أحمد علي، **موقع داعش في حرب الغاز ومسارات أنابيبه**، ص 15.

ملخص الفصل الثالث

سعت روسيا من خلال إدارتها لمعطيات الأزمة السورية الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي قد يفرزها تغيير النظام في سوريا على عدة مستويات يمكن إيجازها في الآتي.

1 – التغيير على مستوى النظام الداخلي لدولة حليفة قد يؤدي إلى فقدان روسيا لحليفها بالمنطقة.

2– حدوث تغيير على مستوى النسق الإقليمي لن يكون في صالح روسيا، وهذا يعود لشكل التحالفات الروسية مع بعض الأطراف الإقليمية.

3– التغيير في شكل النسق الإقليمي يؤدي إمَّا إلى الحفاظ على شكل النظام الدولي القائم وهو ما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإما إلى التغير في شكل النظام الدولي وهو ما تحاول روسيا تحقيقه من خلال سعيها لكسر نظرية المحافظة على الوضع القائم وإقامة عالم متعدد الأقطاب.

وعليه فإن التدخل العسكري وسيلة لبعث النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال مواجهة الولايات المتحدة على عدة مستويات، سياسية، و اقتصادية، واستراتيجية، و عسكرية. فضلا على أن روسيا التي عانت لعدة سنوات من تدخلات القوى الغربية في مجالها الحيوي الإقليمي الذي يعتبر حديقة خلفية لروسيا، سعت للخروج من المأزق المفروض عليها نتيجة الأزمة الأوكرانية بنقل الصراع إلى منطقة الشرق الأوسط. وقد أتاح هذا لروسيا فرض واقع أنه لا يمكن تهميش روسيا في قضايا الشرق الأوسط باعتبارها بوابتها للوصول إلى المياه الدافئة.

سعت روسيا من خلال التدخل في سوريا، إلى الدفاع عن مصالها الاستراتيجية والاقتصادية، المتمثلة في ضمان بقاء القواعد العسكرية بمنطقة الشرق الأوسط، وضمان عدم نجاح المشروع القطري لنقل الغاز تجاه اوروبا. وهو ما كان بارزاً من خلال التقارب التركي الروسي لإعادة بعث مشروع السيل التركي، وإفشال المشاريع التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية لإقامتها، من بينها مشروع نابوكو الذي ينقل الغاز من بحر قزوين إلى أوروبا. وعليه كانت الأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط صراعا دوليا، يتجاوز الحدود الجغرافية للمنطقة، ما يجعل مسار الازمة رهين توافق إدراكات القوى الدولية.

الخاتمة

الخاتمة

ساهم الدور الذي لعبته القيادة الجديدة لروسيا بتوجهاتها البرغماتية الواقعية، في إعادة بناء الدولة ومواجهة التهديدات الإقليمية والدولية، بإتباع سياسة الاعتماد الذاتي و التخلص من التبعية للقوى الغربية، فضلا عن تعامل القيادة الجديدة مع مدخلات البيئة الخارجية من منطلق جيوبوليتيكي قائم على الشعور بالانتماء للحضارة الشرقية والغربية، وهو الأمر الذي دفع إلى العودة لبعض المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة السوفيتية كونها تمثل مجالا حيويا لروسيا لا يمكن تجاوزه ، خاصة في ظل الخناق الاستراتيجي الذي فرضته القوى الغربية على روسيا في منطقة شرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

وعليه من خلال متابعتنا لموضوع الأبعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الروسي في سوريا توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

1. ساهمت الأزمة السورية بشكل كبير في إعادة روسيا لساحة الصراع على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان ذلك بارزا من خلال الموقف الروسي من الأزمة السورية الذي كان متباينا عن ثورات الربيع العربي التي مست العديد من الدول العربية، عن طريق استخدام حق الفيتو على مستوى مجلس الأمن ثم التدخل العسكري المباشر، وقد كان هذا في إطار السعي الدائم لروسيا للعودة إلى المناطق التي تعتبرها مجالا حيوياً، لها صلة بأمنها القومي.
2. إن الإدارة الروسية للأزمة السورية في بعدها الشرق أوسطي– الشرق أوروبي قائمة على نقل ساحة الصراع مع الغرب من شرق أوروبا إلى الشرق الأوسط، بتوجيه الاهتمام الدولي بالأزمة السورية بدل الأزمة الأكرانية، وقد اتضح ذلك من خلال دعوة القوى الغربية روسيا للتفاوض على الأزمتين الأوكرانية و السورية، وهو ما كان له الأثر على مسار الأزمتين خاصة بعد تحولات مواقف بعض الأطراف الإقليمية والدولية.

3. كانت الأزمة السورية أحد آليات روسيا لإقامة عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يعطي دورا أكبر لروسيا، بالرغم من كونها الرهان الأصعب لروسيا في مواجهتها للسياسة الهيمنية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمكنت روسيا من الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة أزمات الشرق الأوسط، بتمكنها من الحفاظ على حليفها السوري رغم كل المحاولات الإقليمية والدولية.
4. تمكنت روسيا من تخفيف حدة التهديدات التي تمس بأمنها القومي، عن طريق نقل ساحة الصراع من مناطق نفوذها إلى مناطق لطالما كانت تشكل مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن قدرة روسيا على الحفاظ على الأنظمة الحليفة، عن طريق التدخل المباشر، والوقوف عائقا أمام محاولات بعض الأطراف للتدخل في سوريا.
5. يعتبر التدخل العسكري الروسي في سوريا أحد الآليات التي سعت روسيا من خلالها للدفاع عن مصالحها الاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وهي المنطقة التي عرفت تنافسا دوليا عبر عدة مراحل تاريخية ولا زال التنافس قائما في الوقت الحالي، وقد كان التدخل الروسي تواصلا للتنافس الدولي على خطوط الغاز بين روسيا الاتحادية والقوى الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر الأزمة السورية هي الأخرى ساحة للتنافس الدولي لنقل غاز الشرق الأوسط عبر الأراضي السورية، إما بخطوط إمداد روسية أو خطوط إمداد أمريكية– أوروبية، وعليه فإن الصراع في سوريا هو امتداد لحروب الطاقة بين دولة تسعى للسيطرة على سوق الطاقة العالمية والإبقاء على ورقة تضغط بها على الدول الأوروبية، وبين دول تسعى للخروج من السيطرة الروسية ووقف الاحتكار الروسي على سوق الطاقة العالمية.
6. سعت روسيا في إدارتها لرهانات الأزمة السورية الحفاظ على علاقاتها مع بعض الدول الداعمة للمعارضة السورية كتركيا و السعودية، وهذا لاعتبارات أمنية واقتصادية تتمثل في مواجهة التهديدات التي تأتيها من الحدود الجنوبية، و ضمان بقائها دولة مسيطرة على

سوق الطاقة، وهو ما يوضحه التقارب الروسي التركي وتوقيع اتفاق تمرير الغاز الروسي عبر الأراضي التركية باتجاه أوروبا.

7. ساهمت الأزمة السورية في فتح الباب أمام روسيا لإعادة إحياء بعض المناطق الإستراتيجية تحت دريعة محاربة الإرهاب، كان من بينها القاعدة العسكرية بميناء طرطوس التي تعتبر بوابة روسيا للولوج إلى المياه الدافئة، و القاعدة العسكرية الجوية بمطار حميميم وهذا سيكمن روسيا من الإبقاء على نوع من التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.
8. قوة روسيا الاقتصادية مرتبطة ببقائها محتكرة لسوق الغاز، وعلى هذا فإن أي تدخل غربي في مناطق تزخر بالغاز الطبيعي للحد من النفوذ الروسي سيؤذي إلى إستعمال روسيا لقوتها الصلبة واللينة للوقوف عائقا دون تنفيذ ذلك، وقد اتضح ذلك في أزمتي أوكرانيا وسوريا.
9. إن التحالفات الروسية في العالم مع القوى الاقتصادية المنضوية تحت لواء البريكس سيمكنها من خلق نظام اقتصادي موازي للنظام الاقتصادي العالمي، وعليه فإن مقومات القوة الروسية تكمن في قدرة روسيا على بناء تحالفات خارج الهيمنة الأمريكية، وهو ما يجعل ملامح الحرب الباردة تبرز احيانا في شكل تنافسي– صراعي وفي بعض الأحيان في شكل تعاوني بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.
10. تتضح أهمية الجيوبوليتيك في تحديد السياسة الخارجية الروسية، بتركيز الدولة على العوامل الإقتصادية والقيمية، من خلال الصراع على الموارد الطبيعية، وتوظيف العامل الديني والذي يصطلح عليه جيوبوليتيك الأرثوذوكسية، كدريعة للتدخل في إدارة الأزمات الدولية، كما تتجلى أهمية الأفكار التقليدية في الاهتمام الروسي بالمنافذ المائية، وهنا تتضح أهمية العوامل الجغرافية في توجيه السياسة الروسية.

فهرس الخرائط والجداول

فهرس الخرائط والجداول

أولا : فهرس الخرائط

خريطة رقم 01 توضح المكانة الجيوبوليتيكية لروسيا	ص 17
خريطة رقم 02 توضح أهمية الشرق الأوسط	ص 36
خريطة رقم 03 توضح الهلال الفارسي	ص 59
خريطة رقم 04 توضح توزع الأكراد بمنطقة الشرق الأوسط	ص 63
خريطة رقم 05 توضح مسار خط الحرير	ص 74
خريطة رقم 06 مشروع تقسيم سوريا إلى أربع دويلات	ص 77
خريطة رقم 07 توضح مسار السيل الشمالي	ص 105
خريطة رقم 08 توضح مسار السيل الجنوبي	ص 106
خريطة رقم 09 توضح مسار السيل التركي	ص 110
خريطة رقم 10 توضح مسار خط الأنابيب القطري والإيراني	ص 114

ثانيا: الجداول.

جدول رقم 01 يوضح صادرات الغاز الروسي تجاه اوروبا	ص 107
جدول رقم 02 يوضح إحتياطات منطقة الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي	ص 112

ثالثا: الأشكال

شكل رقم 01 يوضح أعداد الفقراء باستعمال خط الفقر الأدنى أ وخط الفقر الأعلى ب لسنتي 2004- 2007	ص 51
شكل رقم 02 يوضح نسبة توزيع المناطق بين أطراف الأزمة	ص 56

رابعا: الصور

صورة رقم 01 توضح الدرع الصاروخية ببولندا	ص 30
صورة رقم 02 توضح القاعدة العسكرية الروسية بميناء طرطوس	ص 98
صورة رقم 03 توضح القاعدة العسكرية بمطار حميميم	ص 101

قائمة المراجع

القواميس:

1) ايفا نز غراهام، نوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2014.

2) جاد حسام الدين، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية: إنجليزي – عربي**، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

3) عبد الواحد عبد الجاسور ناظم، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، بيروت، دار النهضة، ط1، 2008.

4) بيلي فرانك ، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004.

5) السامرائي محمد أحمد، **موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان،ط.1، 2012.

الكتب باللغة العربية:

1) أحمد سعيد إبراهيم، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية**، دمشق، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016

2) آراس بولنت، وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012

3) فراس إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**،المملكة الأردنية الهاشمية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،، ط1، 2016.

4) إبراهيم عبد الكريم، وآخرون، **تقدير موقف الثورات العربية**، دراسات استراتيجية، شهرية الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط.1، 2012.

5) بريجنسكي زبيغينو، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما ترتب عنها جيوستراتيجيا**، مركز الدراسات العسكرية، ط1، 1999

6) بشارة عزمي، **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دون طبعة، 2012.

7) جمعة زاقود عبد السلام، **الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد، قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989 – 2011**، تصوير أحمد ياسين

8) خليل قلعجية وسيم، **روسيا الأوراسيّة زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2016.

9) دحمان قاسم، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**،لندن، إصدارات إي كتب، ط1،مارس 2016.

10) دوجين ألكسندر، **أسس الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، الجماهيرية العظمى، طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004

11) ديب كمال، **تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، لبنان، بيروت، دار النهار للنشرط1، 2011.

12) ديسوا جيرار، **دراسة في العلاقات الدولية، الجزء الأول، النظريات الجيوسياسية**، سورية، دمشق، دار نبنوى للدراسات للنشر والتوزيع، 2014.

13) رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر العربية، 2014.

14) روبرت د كابلان، **انتقام الجغرافيا ما الدي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.

15) زعرور هادي، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية**، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2013.

16) زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.

17) سعيد البيضاني إبراهيم، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا 1989– 2014**، الأردن، عمان، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

18) سيد حسين أحمد، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**،لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.

19) صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط خاصة، 1991.

20) ضويحي بسام، وآخرون، **تداعيات ما يحدث في سوريا والعراق على دول الجوار**، تركيا، اسطنبول، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 24-25- 8- 2014، ط 1، 2015.

21) عبد الحفيظ محبوب عبد الرحيم، **واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2012.

22) عبد المنعم ممدوح، روسيا تنادي بحق العودة على القمة.

23) علي الكوران زياد عبد الرحمان، **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، مصر الجديدة، القاهرة،المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016.

24) غريب ناتاليا، إمبراطور الغاز، ترجمة: عمار قط، القاهرة، ميدان طلعت حرب، مكتبة مدبولي، ط1، 2011.

25) لاكوست إيف، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة: زهيدة جبور دروي، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 2010.

26) لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

27) محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر العربية، 2014.

28) معتمد عبد الحميد عاطف، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية**، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009.

29) المنياوي رمزي، **الفوضى الخلاقة السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ط 1،2012.

30) نصر ربيع، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

31) السيد أبو داوود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2014.

32) النعامي صالح، **العقل الاستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها**، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم الناشرون، ط1، 2013.

33) فراس محمد إلياس، **تحليلالسياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2016.

34) نوري النعيمي أحمد، **العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون**، الأردن، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع،ط1، 2011.

35) الهيتي صبري فارس، **دراسات في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكس**، عمان، دار الورق للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.

36) واكيم جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو- سياسية لأزمة 2011**، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2012

المذكرات.

1) شكلاط ويسام، **الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة الجنوب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

2) فتحي سليمان أبو مصطفى سهام، **الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011 – 2013**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر، غزة 2015.

3) فتيحاني رؤوف، **دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية – الاوروبية مارس 2000- مارس 2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات آسيوية، جامعة الجزائر3، 2014.

4) مراد فيصل، **السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أكرانيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر-03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016.

5) قريب بلال، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010-2011.

6) لعريبي خديجة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013 – 2014.

7) مدوخ نجاة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا2010-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية :تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 – 2015.

8) مريم مالكي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا 2011- 2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية، 2014- 2015.

المجلات والدوريات.

1) الايكونوميست، **المخطط السعودي المملكة الصحراوية تكافح للهيمنة على منطقتها وتحديث اقتصادها في الوقت نفسه**، مجلة المستقبل العربي، العدد: 445، مارس 2016.

2) بشارة عزمي، روسيا الجيواستراتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيْ، مجلة سياسات عربية، العدد17، نوفمبر2015.

3) الحسيني سنية، **سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، أكتوبر 2015.

4) خشيب جلال، **سوريا في مهب التحولات الدولية- دراسة جيوبوليتيكية نظرية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الحاج لخضر- باتنة العدد الثالث جويلية 2012.

5) دريد سعيد الناصر، لقمان حكيم رحيم، **دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد2، العدد4، 2016.

6) دياب أحمد، **تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية**، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، شتاء 2015.

7) دياب أحمد، **حلفاء سوريا وإرث بريجنيف**، مجلة العرب الدولية، العدد:1588، أكتوبر 2012.

8) راشد سامح، **وصاية دولية مشتركة: الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في سوريا**، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، 2015.

9) سعد الدين عزت، تكاليف المنافسة،**التحديات أمام مكانة روسيا في الإستراتيجية العالمية**، مجلة السياسة الدولية،195، 2014.

10) شادي هاني، **الثقة المفقودة،الصراع الروسي- الأوروبي على الفضاء الاوراسي**، مجلة السياسة الدولية،العدد.195، 2014.

11) شعبان مبروك شريف، روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، 2015.

12) الشيخ نورهان، **الموقف الروسي من الثورات العربية: ورقة تحليلية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 448، جوان 2016.

13) الشيخ نورهان، الموقف الروسي من الثورات العربية، رؤية تحليلية، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع، المجلد 1، الباب الرابع: العلاقات الدولية مارس 2012.

14) الشيخ نورهان، **تحالف محسوب: محددات التوافق بين إيران وروسيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 196 أفريل 2014.

15) عبد العزيز مرسي مصطفى، **التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية الدوافع والتداعيات والنتائج**، مجلة الشؤون العربية، العدد 164، 2015.

16) حكيمي توفيق، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر.

17) الايكونوميست، **المخطط السعودي المملكة الصحراوية تكافح للهيمنة على منطقتها وتحديث اقتصادها في الوقت نفسه**، مجلة المستقبل العربي، العدد: 445، مارس 2016.

18) عتريسي طلال، **الرهانات الإقليمية لتركيا وإيران بعد الربيع العربي**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 161، 2015.

19) كامل أحمد عامر، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السادس، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2016.

20) كعسيس خلاصي خليدة، **الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

21) مجدان محمد، **سياسة روسيا الخارجية 1992-2014 القدرات، الرهانات والتحديات**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع، 2015.

22) محمد مدني مايسة، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الرابع، 2014.

23) مضر الأمارة لمى، **الموقف الروسي من الأزمة السورية وانعكاساته الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 448، جوان 2016.

24) معتز عبد القادر محمد الجبوري، **التفاعلات الدولية إزاء الأزمة السورية**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد5، مارس 2016.

المواقع الإلكترونية ومراكز البحوث.

1) أبو القاسم محمود حمدي، **تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا**، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/15132 يوم 15 مارس 2017، على الساعة: 14:25.

2) أبو رشيد أسامة، **التدخل العسكري في سوريا وتحدياته أمريكيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أكتوبر 2015.

3) محمد بن سعيد الفطيسي، **مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي**، مجلة الفلق الإلكترونية، على الرابط: http://WWW.alfalq.com/?p=5532 يوم 18 مارس 2017، على الساعة: 13:07.

4) محفوض عقيل سعيد، **خط الصدع في مدارك وسياسات الأزمة السورية**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مزة فيلات شرقية، دمشق، سوريا، 2016.

5) تقييم حالة، واقع المعارضة المسلحة السورية في 2016 والتحديات التي تواجهها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

6) تشارلز ليستر، **الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا**، مركز بروكنجز الدوحة، الخليج الغربي، الدوحة، قطر، ماي 2014.

7) أحمد إسلام، **جيوبوليتيك روسيا وسياستها الخارجية استمرارية بلا انقطاع**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016 على الرابط: http://idraksy.net/russia-geopolitics-foreign-role/.

8) آزاد أحمد علي، **موقع داعش في حرب الغاز ومسارات أنابيبه، على الرابط: http://www.rudaw.net/Library/Files/Uploaded%20Files/arabic/Last-PDF-28112014.pdf**

9) ألماسيان كيفورك، الصراع على سوريا وأوكرانيا من منظور دماغ بوتين، مركز أبحاث كاتيخون على الرابط: http://katehon.com/ar/article/lsr-l-swry-wwkrny-mn-mnzwr-dmg-bwtyn

10) انغو مانتويفل، **وجهة نظر: لعبة بوتين بالورقة السورية في الأزمة الآوكرانية**، على الرابط: http://www.dw.com/ar/%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/a-18952974 يوم 25 ماي 2017، على الساعة 13:57.

11) الايكونوميست، **المخطط السعودي المملكة الصحراوية تكافح للهيمنة على منطقتها وتحديث اقتصادها في الوقت نفسه**، مجلة المستقبل العربي، العدد: 445، مارس 2016.

12) بورشيفكايا آنا، **روسيا في الشرق الأوسط الدوافع – الآثار- الآمال**، دراسة صادرة عن معهد واشنطن، فيفري 2016، ترجمة مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس، 2016، على الرابط : http://idraksy.net/russia-in-middel-east/.يوم 11 مارس 2017 الساعة 15:33.

13) بيريني مارك، **مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية**، مؤسسة كارنيجي للشرق الأوسط، على الرابط: http://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55898 يوم 04 أفريل 2017، على الساعة 20:23 .

14) تقييم حالة، **واقع المعارضة المسلحة السورية في 2016 والتحديات التي تواجهها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

15) التوبة غازي، **الثورة السورية الأسباب والتطورات**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، على الرابط http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-abhath.10-07-12htm: يوم 15 مارس 2017 على الساعة : 23:25 .

16) الحاج سعيد، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس، 2016، ص 4 على الرابط : https://ar.scribd.com/doc/301187807/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%95%D8%B2%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AF-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC. يوم 24 مارس 2017، الساعة: 23:56.

17) حلمي نادية، **التكيف: التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية**، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx يوم 17 مارس 2017، الساعة: 23:43.

18) حازم نهار، **المسألة السورية التطورات الميدانية وعودة الاهتمام السياسي**، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015.

19) حمد السعدون حميد، **الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية**، العدد 42، على الرابط : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60802.يوم: 07/ 03/2017، الساعة 10:20:.

20) صالح بن محمد الختلان، **الدين في السياسة الخارجية الروسية**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،1 فيفري2017،على الرابط:
http://www.fikercenter.com/studies/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9 يوم 23 افريل 2017 على الساعة 10:13.

21) دكروب فداء، **ترجمة: خالدة مختار بوريجي، ى ما تعنيه سوريا لروسيا .. الجزء الأول: رسالة باليستية توبول**، ترجمة : خالدة مختار بوريجي، على الرابط :http://www.globalresearch.ca/1605-1575-1578-1593-1606/31931تم الاطلاع عليه يوم 12 / 03 / 2017، على الساعة : 14:38.

22) دون كاتب، **الصراع الأمريكي الروسي على أنابيب الغاز في آسيا الوسطى والقوقاز**، على الرابط: http://www.politics-dz.com/threads/alsray-almriki-alrusi-yl-nabib-alghaz-fi-sia-alust-ualquqaz.2415/

23) دون كاتب، **خط الغاز الروسي التركي لأوروبا يطيح بالمشروع القطري الأمركي المنافس**، على الرابط: http://www.bahethcenter.net/uploaded/filespdf/dirasasyria.pdf

24) سعد السيد عزت، **السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط بين الإرهاب وإيران**، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx يوم 11 مارس 2017 على الساعة: 11:15.

25) سقراط العلو، سوريا ضحية الجغرافيا " مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة السورية، المركز العربي الديمقراطي، على الرابط: http://democraticac.de/?p=32818

26) طلاّع معن، **السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة**، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، جوان 2015.

27) طلاع معن، **سياسة الفاعلين الروسي والأمريكي حيال الملف السوري، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية**، فيفري 2015.

28) عبد الله الطحلاوي أحمد، **استعادة الدور المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، على الرابط** : http://www.acrseg.org/16360 ، يوم 06 مارس 2017 على الساعة: 15:25.

29) عبد الناصر العايد، **التدخل الروسي في سوريا الدواعي والتداعيات والآفاق**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 1أكتوبر 2015.

30) عصام لعروسي محمد، **الإستراتيجية العسكرية الروسية إزاء الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية**، المركز الديمقراطي العربي،على الرابط:http://democraticac.de/?p=44416 يوم 11 مارس 2017 على الساعة: 11:43 .

31) العلو ساشا، **الدور الصيني في الملف السوري الأسباب والدوافع، مركز الروابط للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، على الرابط: rawabetcenter.com/archives/25046، يوم 17 مارس 2016، على الساعة 15:23.

32) غاز الخط الروسي التركي يطيح بالمشروع القطري الامريكي المنافس، على الرابط: http://www.eremnews.com/news/world/580139 يوم 2017/04/25، الساعة: 14:20.

33) غيث مي، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 15 نوفمبر 2015.

34) الفطيسي محمد بن سعيد، **مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي**، مجلة الفلق الإلكترونية، على الرابط: http://WWW.alfalq.com/?p=5532 يوم 18 مارس 2017، على الساعة: 13:07 .

35) فلورنس جوب، **أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 7 ماي 2014.

36) فوزي الشعيبي عماد، الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولا، على الرابط: http://www.voltairenet.org/article173717.html.

37) كوزناخاف نيكولاي، **صادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط: أداة نفوذ إضافية**، على الرابط: http://idraksy.net/arms-exports-add-to-russias-tools-of-influence-in-middle-east-see-more/?print=pdf يوم 2017/05/03 على الساعة 15:24.

38) كيفورك ألماسيان، **الصراع على سوريا وأوكرانيا من منظور دماغ بوتين**، مركز أبحاث كاتيخون، على الرابط: http://katehon.com/ar/article/lsr-l-swry-wwkrny-mn-mnzwr-dmg-bwtyn تم الاطلاع يوم، 26 افريل 2016، الساعة 21:30.

39) ليستر تشارلز، **الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا**، مركز بروكنجز الدوحة، الخليج الغربي، الدوحة، قطر، ماي 2014.

40) مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، هكذا تؤسس روسيا لخريطة جديدة في الشرق الأوسط، على الرابط:http://rawabetcenter.com/archives/8387 يوم 05 مارس 2017 على الساعة 11:40.

41) مركز باحث للدراسات السياسية، على الرابط،:http://www.bahethcenter.net/uploaded/filespdf/dirasasyria.pdf. يوم 2017/04/25، الساعة: 14:20.

42) مركز برق للأبحاث والدراسات، **التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية** على الرابط:

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:uFZYuAxUKW0J:barq-rs.com/barq/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AA%25D8%25AF%25D8%25AE%25D9%2584-

%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B9%25D8%25B3%25D9%2583%25D8%25B1%25D9%258A-

%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B1%25D9%2588%25D8%25B3%25D9%258A-%25D9%2581%25D9%258A-

%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D8%25B2%25D9%2585%25D8%25A9-

gl=dz&ct=clnk&hl=fr&cd=9&+/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%2588%25D8%25B1

43) مصطفى دلة أمينة، **المخيلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الاوراسي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2016.

44) معين عبد الحكيم، **روسيا بين استعادة الدور والانفتاح على العالم، الوحدة الإسلامية**، العدد 157، 2015 على الرابط:http://www.wahdaislamyia.org ، يوم : 07 / 2017/03، على الساعة : 15:09.

45) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **إسرائيل تستغل الأزمة السورية لانتزاع شرعية دولية لضم الجولان**، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2016.

46) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التقارب السعودي-التركي: الخلفيات، الدوافع والآفاق**، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، قطر، أفريل 2016.

47) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية**، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2012.

48) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه**، سلسة تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2016.

51) ويري فريدريك، الحسابات الخليجية في الصراع السوري، مركز كارنيجي للشرق الأوسط. 2014، على الرابط:http://carnegie-mec.org/2014/06/12/ar-pub-55905

الجرائد والتقارير.

الجرائد.

1) إيميل أمين، الكنيسة الأرثوذكسية هل توجه الحياة السياسية الروسية، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء 20 نوفمبر 2012، العدد 12411.

2) البصري أسعد، **أنابيب الغاز المحرك الخفي للصراع في الشرق الأوسط**، جريدة العرب، الجمعة 09/ 12/ 2016، السنة 39 العدد: 10480.

التقارير.

1) تقية الحواس، خطة بوتين في سوريا: تناقضات استراتيجية وانسدادات سياسية، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 13 نوفمبر 2015.

2) جوب فلورنس، **أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 7 ماي 2014.

3) ما وراء الخبر، **لمادا ترفض إيران تحول سوريا إلى منطقة نفوذ**، تقرير قناة الجزيرة 03 جانفي 2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

قاموس:

Phlippe mareau Defarges**, Dictionnaire de geopolitique** , Editions Dalloz , Armand Colin ,paris ,2002.

الكتب:

1) Alexander dugin**, Putin vs Putin- Vladimir putin viewed from the right** , arktos media ltd, first edition, 2015.

2) Jakob hedenskog **,Russian as a great power** ,**dimension of security under Putin ,**Routledge Taylor and francis group, London and new yourk ,first published 2005.

مواقع إلكترونية:

1) Anna Maria Dyner ,**threemonthsofRussian intervention in Syria: the military andpolitical Implications, bulletin** ,no 851, January 2016, in inhttps://www.pism.pl/files/?id_plik=21212 2017 – 04 -25 at 13:03.

2) Dimitr itrenin ,**theMythical Alliance: Russia's Syria policy** ,Carnegie Moscow center, Moscow, 2013.

3) Dmitry Gorenburg ,**why Russia supports repressive regimes in Syria and the middle Eeast,** ponars Eurasia policy memo no. 198, June 2012.

4) Indram italukdar ,Russians **strategic interest in Syria** , INDIAN COUNCIL OF WORLD AFFAIRS 17 MAY 2016 IN: http://www.icwa.in/pdfs/IB/2014/RussiaStrategicInterestinSyriaIB160520166.pdf. 2017 - 04 -22at13:45.

5) .Sebastian larose bari, **laffaire syrienne**,sur le site : http://www.gremmo.mom.fr/pdf/SyrieRussie2011.pdfle 2017 -04 -22 a 13:12.

6) BEN Smith **,the Syrian crisis** – update may2012, house of commons library, 9 may 2012.

7) Anna Borshchevskaya, **Russia's many interests in Syria** , January 24, 2013, the Washington institute for near east policy, inhttp://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria 25- 04 – 2017 at 23:12.

فهرس الدراسة

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ – ط
الفصل الاول: الإستراتيجية الروسية في الفضاء الإقليمي والدولي	12
المبحث الأول: التصور الجيوبوليتيكي لروسيا	13
المطلب الأول: مفاهيم جيوبوليتيكية	13
المطلب الثاني: المكانة الجيوبوليتيكية لروسيا	16
المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية الدولية ورهاناتها الجيوبوليتيكية	21
المطلب الاول: الاستراتيجية الجديدة لروسيا الاتحادية بعد الاتحاد السوفيتي	21
المطلب الثاني: الرهانات الجيوبوليتيكية للاستراتيجية الروسية	25
المبحث الثالث: الاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الاوسط	34
المطلب الاول: أهمية منطقة الشرق الاوسط في السياسة الخارجية لروسيا	34
المطلب الثاني: موقع سوريا في الإستراتيجية الروسية	41
الفصل الثاني: الأزمة السورية بين الرهانات الإقليمية والدولية	46
المبحث الاول: الأبعاد الداخلية للأزمة السورية	47
المطلب الاول: جدور الازمة وتطورها	47
المطلب الثاني: الفواعل الداخلية للأزمة السورية منذ 2011	52
المبحث الثاني: الرهانات الاقليمية للأزمة السورية	57
المطلب الاول: رهانات الدور الإيراني	57
المطلب الثاني: رهانات الدور التركي	61
المطلب الثالث: رهانات الدور السعودي	66
المطلب الرابع: رهانات الدور الاسرائيلي	68
المبحث الثالث : الرهانات الدولية للأزمة السورية	71
المطلب الاول: رهانات الدور الروسي	71

المطلب الثاني: رهانات الدور الصيني	73
المطلب الثالث: رهانات الدور الأمريكي	76
المطلب الرابع: رهانات الدور الأوروبي	79
الفصل الثالث: الأبعاد الجيوبوليتيكية في إدارة روسيا لرهانات الازمة السورية	83
المبحث الأول: الأبعاد السياسية- الاستراتيجية في إدارة روسيا لرهانات الأزمة السورية بين الشرق الأوسطية والشرق الأوروبية	84
المطلب الأول: البعد السياسي في إدارة الأزمة السورية	84
المطلب الثاني: البعد الإستراتيجي للتدخل العسكري في سوريا	87
المطلب الثالث: الإدارة بالأزمات والرهان الأوكراني	91
المبحث الثاني: البعد العسكري الاستراتيجي في إدارة روسيا لرهانات الأزمة السورية	94
المطلب الأول: التعاون العسكري التقني بين روسيا وسوريا	94
المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لميناء طرطوس	97
المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية للتدخل الروسي في سوريا	103
المطلب الأول: إستراتيجية الطاقة لروسيا الاتحادية	103
المطلب الثاني: الصراع على خطوط الغاز في سوريا و منطقة الشرق الأوسط	111
الخاتمة	119
فهرس الخرائط و الأشكال والجداول	123
قائمة المراجع	126
فهرس الدراسة	